جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية

إعداد
أمجد محمود منصور جلاد

إشراف
أ.د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.
2016

دور االفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية

إعداد
أمجد محمود منصور جلاد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 23/ 10/ 2016م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً .....
- د. عطية مصلح / ممتحناً خارجياً .....
- د. نايف أبو خلف / ممتحنا داخلياً .....

الإهداء

أقدم هذا الجهد المتواضع لوالديَّ أمدّ الله بعمرهما

ووفاءً بحق زوجتي نادرة الوجود

وإلى أولادي

وإلى إخواني وأخواتي

وإلى روح أخي وصديقي الشهيد: "إبراهيم مهنا"

وإلى أسرى الحرية وجرحى فلسطين وضيائها

والى طاقم مكتبة بلدية طولكرم

الشكر والتقدير

بكل حب ووفاء، وبأرق كلمات الشكر والثناء، أبرقها الى أساتذتي في قسم العلوم السياسية، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم لما بذله من جهدٍ طيلة فترة كتابة الدراسة، وتذليل العقبات كافة، وبصفته مشرفاً ورئيساً على الدراسة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الدكتور عطية مصلح لقبوله مناقشة الدراسة بصفته ممتحناً خارجياً، كما وأتقدم بالشكر إلى أستاذي ودكتوري نايف أبو خلف بصفته ممتحناً داخلياً لما بذله من جهدٍ بمساعدتي لإخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود، وإلى كل من ساعدني وساندني ويسر أمري مما احتجته من مراجع ومعلومات ونصائح لإنجاز هذه الدراسة، فمع خالص شكري وتقديري لكم جميعاً.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الفصائل الفلسطينية ودورها في إقامة الوحدة الوطنية

أقر بأن ما شملت عليه هذه الرسالة، إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككل، أو أيّ جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة أو لقب علميّ، لدى أيّ مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: اسم الطالب: أبو محمود فضل حلاد

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ١٢/١٠/٢٠٢٤

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوعات	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	التوصيات	ل
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها	**1**
	مقدمة الدراسة	1
	مشكلة البحث	4
	أهمية البحث	5
	أهداف البحث	5
	أسئلة البحث	6
	منهجية البحث	7
	فرضية البحث	7
	مصطلحات البحث	8
	دراسات سابقة	11
	الفصل الثاني: النسيج الإجتماعي والنشاط السياسي الفلسطيني	**17**
1.2	أواخر الدولة العثمانية	18
1.1.2	النشاط السياسي للمثقفين الفلسطينين أواخر الدولة العثمانية قبل عام 1948	20
2.1.2	الإنقلاب العثماني 1908_1914 وموقف المثقفين منه	21
3.1.2	الوعي الفلسطيني يحذر من الهجرة اليهودية ونشاطاتهم المريبة قبل المؤامرة.	24
2.2	مميزات مراحل الحركة السياسية في فلسطين قبل النكبة	25

1.2.2	أولاً: الجمعيات الإسلامية–المسيحية	32
2.2.2	ثانياً: الأحزاب السياسية القطرية	34
3.2	ملامح الحياة الحزبية في فلسطين قبل النكبة 1918–1948 وسمات الحياة السياسية والحزبية	53
4.2	نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية في حركة الانتداب	60
1.4.2	القوى العسكرية	62
2.4.2	جيش الإنقاذ	66
3.4.2	القوة الإسرائيلية	68
5.2	الخطط العسكرية التي نفذتها الهاجاناه ضد الفلسطينين	68
1.5.2	خطة وايزمن روتمبرغ لسنة 1930	71
2.5.2	خطة سوسكين للترحيل سنة 1939م	74
3.5.2	خطة قايتس الأولى للترحيل سنة 1937–1938	74
4.5.2	الخطة دالت	76
	الفصل الثالث: ظهور فصائل المقاومة	**79**
1.3	الفصائل الفلسطينية الرئيسية وتثقيفها الداخلي (التعبئة)	79
1.1.3	حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"	79
2.1.3	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	82
3.1.3	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	86
4.1.3	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة	89
5.1.3	طلائع حزب التحرير الشعبية (الصاعقة):	91
6.1.3	جبهة التحرير العربية	93
7.1.3	جبهة النضال الشعبي	93
8.1.3	جماعة الإخوان المسلمين	96
9.1.3	حركة الجهاد الإسلامي	101
10.1.3	حزب الشعب الفلسطيني	109

	الفصل الرابع: العصبية القبلية الحزبية	**119**
1.4	مفهوم العصبية القبلية الحزبية	119
2.4	البعد القبلي العصبي في التنظيم الحزبي	126
3.4	الصراعات الداخلية بين الفصائل	127
4.4	الانشقاقات في الفصائل الفلسطينية	127
1.4.4	البدايات مع الفكر القومي	128
2.4.4	الصراعات الفصائلية في لبنان	130
	الفصل الخامس: الاستبداد السياسي	**134**
1.5	مفهوم الاستبداد السياسي	134
2.5	أسباب الاستبداد السياسي	134
1.2.5	فرض البرامج الحزبية على الشعب الفلسطيني	136
2.2.5	النزاع بين فتح وحماس	136
3.2.5	حلم الوحدة الوطنية	140
4.2.5	النزاع الفلسطيني الداخلي حتى متى؟ وإلى أين؟	141
3.5	إتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية	143
4.5	دور الثقافة السياسية في بناء الوحدة الوطنية	145
1.4.5	دور المؤسسات في الوحدة الوطنية	146
2.4.5	دور الأسرة	146
3.4.5	دور الإعلام	146
4.4.5	دور المجتمع المدني	147
	النتائج	148
	قائمة المصادر والمراجع	150
	abstract	b

دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية

إعداد

أمجد محمود منصور جلاد

إشراف

أ.د. عبد الستار قاسم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في دور الفصائل الفلسطينية في الوحدة الوطنية، ومساهمة تلك الفصائل في إضعاف مكانة القضية الفلسطينية من خلال صراعاتها التي أدت إلى تفكك النسيجين: الاجتماعي والأخلاقي، وتوهين الوحدة الوطنية في نفوس شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، والدور الذي لعبته (بقصد أو دون قصد منها) في تفكيك هذه الوحدة وهذين النسيجين. وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى تسليط الضوء على النسيجين الاجتماعي والأخلاقي الفلسطينيين قبل وبعد ظهور الفصائل الفلسطينية، وإلى معرفة أسباب وتاريخ ظهور الفصائل الفلسطينية الرئيسة، وتسليط الضوء على برامجها الحزبية، والتعرف إلى أهم المحطات التاريخية للقضية الفلسطينية ودور الفصائل فيها، وبيان أهمية توحد الفصائل الفلسطينية على برنامج وطني واضح، أو ميثاق وطني فلسطيني واحد، وبيان العقبات التي تحول دون توصل الفصائل المتناحرة إلى نقاط التقاء.

وقد أظهرت هذه الدراسة وجود فصائل وتنظيمات فلسطينية حقيقية، وفصائل أخرى ما زالت تعيش الحالة التنظيمية منذ نشأتها، أي أنها لم تصل مرحلة التنظيم بعد، ويمكن القول أيضاً بأن جميعها يشترك من حيث الأداء والولاء في أنه نسخة عن القبلية العصبية.

وأظهرت الدراسة أيضاً، أن كثرة الإنشقاقات والخلافات والصراعات العسكرية والإعلامية، وحالات الإستقطاب قد ساهمت في خلْق حالة من التشرذم في أوساط الشعب الفلسطيني من جانب، ومن جانب آخر كان لهذه الفصائل برامجها الوطنية التوعوية، وتعبئتها الداخلية للمحافظة على قضية الشعب الفلسطيني كشعب محتل يسعى للتحرر.

وبدا واضحاً في هذه الرسالة، تراجع بعض الفصائل عن مبادئها بشكل غير مسبوق تحت مظلة البراجماتية والواقعية، والتعامل مع المرحلة والمصالح المرسلة. وأن هذا التراجع كان يشهد حالة من التناقض والمد والجزر.

وقد أظهرت نتائج الدراسة مدى العصبية التي تعاني منها تلك الفصائل التي كانت أحد أسباب الصراعات بينها، حتى وصلت إلى حالة من غياب أي جدية من هذه الفصائل نحو التقارب والتوحد والمصالحة.

وعلى المستوى العربي، فقد أظهرت هذه الدراسة التباين السياسي في المواقف العربية من هذا الفصيل أو ذاك، بأن أصبح هنالك قطبان وحالة من الإنقسام السياسي، تعيشها الدول العربية. وقد ساهم ذلك بأن يتقوى كل فصيل بالدولة أو الدولة الداعمة له، ويتصلب ويتعنتب بمواقفه، حيث خلقت تلك الدول حالة من توازن القوى بين الفصائل، جعلت من الصعوبة بمكان أن يتمكن فصيل واحد من فرض رؤيته السياسية على الفصيل الآخر. وقد ساهم الحراك العربي بتعميق الإنقسام خصوصاً أنه تبلور عن حكومات ذات مواقف سياسية متباينة.

كما أظهرت الدراسة أن سيطرة حماس على قطاع غزة قد أربكت المعادلة السياسية الفلسطينية، وجعلت لحركة حماس ساحة للتمدد والتقّوي، وفرض رؤيتها السياسية والعسكرية في الإعداد السياسي والعسكري والتعبئة الداخلية، مما تسببت في إحراج السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بعدم تمكنها من بسط سيطرتها الكاملة على قطاع غزة.

وعلى ضوء النتائج أعلاه خرج الباحث بالتوصيات التالية:

1. ضرورة أن تساهم كافة ألوان الطيف الفلسطيني بنشر الوعي السياسي والديني في المجتمع الفلسطيني، والمجتمعات العربية، والتحذير من خطورة الخلافات والإنشقاقات، وتفكك الوحدة الوطنية والمجتمعية، وأهمية أن تتصالح وتتحد كافة الأطراف لرقع الخرق الحاصل في النسيجين الإجتماعي والأخلاقي الفلسطيني والعربي.
2. ضرورة توحيد الخطاب والتركيز على أن يكون موجهاً نحو–وضد–الإحتلال فقط، ووقف الملاسنات الإعلامية التي تساهم في إثارة المواطن الفلسطيني، وزرع النعرة الفصائلية والولاء الحزبي الأعمى بين شرائحه المختلفة.
3. يجب أن تكون جلسات الحوار بين مختلف الفصائل مهما طالت، وذلك حتى يبقى الشعب الفلسطيني يعيش حالة أو شبه حالة من الأمل. فلا يعقل أن يعطى العدو الصهيوني فرصة المفاوضات الأبدية بينما تفشل الجلسات القصيرة لحوارات الفصائل.
4. يجب الاستفادة من نقاط القوة التي يملكها كل فصيل، فلدى كل فصيل من الفصائل الفلسطينية المختلفة نقاط قوة تمكنها مجتمعة من تعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة تعنت وغطرسة الإحتلال الإسرائيلي. فمن جهة تستطيع حركة فتح الضغط على القيادة الفلسطينية للتلويح بعصا وقف التنسيق الأمني، ومن جهة أخرى يمكنها استخدام ورقة الفصائل العسكرية في غزة في مفاوضاتها مع الجانب الصهيوني.
5. يجب التفريق مجدداً وبشكل جدي بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستخدام ذلك كورقة وسلاح في المعركة السياسية والعسكرية مع العدو الصهيوني.
6. ضرورة إيجاد قيادة وطنية شابة حكيمة، تقف على مسافة واحدة من أطياف اللون السياسي الفلسطيني كافة، وتعمل بأجندة وطنية واضحة.
7. أن يعلن كل فصيل عن استقلالية قراره؛ لأن واحدة من أهم العقبات التي تواجه الوحدة الوطنية هي عدم جدية قيادة أطراف الإنقسام في الوصول إلى كلمة سواء فيما بينهما، وخضوع كل طرف لضغوطات داخلية وخارجية.

8. لا يمكن للمصالحة الفلسطينية أن تتم وأن ترى النور دون رجوع الأطراف الفلسطينية إلى مرجعية واحدة يتم الإتفاق عليها، وحينها فقط ستتم المصالحة، وتعود اللّحمة المجتمعية وتتحقق الوحدة الوطنية داخل المجتمع الفلسطيني، والمجتمعات العربية كافة. ورغم أن المسألة نسبية، إلا أن حال العرب في التشرذم معروف منذ الأزل كما ذكر التاريخ وذكر عالم الإجتماع ابن خلدون. وقد صدق فيهم الخليفة عمر ابن الخطاب–رضى الله عنه–حين قال: "إن العرب أمة أعزها الله بالإسلام، فمهما ابتغت العزة بغير الإسلام أذلها الله". لذلك فإن الحل يكمن في إيجاد مرجعية سياسية ودينية واحدة يحتكم لها الجميع في حل الخلاقات والنزاعات.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

المقدمة

تتعرض وحدتنا الوطنية لمخاطر جمة تتراكم آثارها، وتزداد تبعاتها خطورةً يوماً بعد يوم. ولعل أحداً في واقعنا الفلسطيني بشكل خاص، والعربي بشكل عام لا يمكنه أن ينكر أو يغض الطرف عن أن الوحدة الوطنية في بلادنا ما تزال تواجه صعوبات، وربما تكون بعيدة جداً عن التحقيق الفعلي في عالم الواقع، وأنها تحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل الوطني الدؤوبين لتتحقق، وتصبح حجر الزاوية في إجراء التحولات العميقة في مختلف ميادين السياسة، والاقتصاد، والإدارة، والاجتماع، والثقافة، وفي بناء الدولة المدنية الحديثة، الصائرة والمتحولة إلى موقع لإطلاق أفاعيل التنمية والتقدم.

وبدلاً من أن تساهم ألوان الطيف الفلسطيني في تماسك المجتمع وتطوره، فقد بات هناك شك بأن وجود وتعدد الحركات والأحزاب والتنظيمات الفلسطينية قد أثر سلباً على تماسك النسيجين الاجتماعي والأخلاقي الفلسطيني، وساهم بشكل مباشر في تفكيك وحدة الشعب الوطنية، وتماسكه حول عدالة قضيته، وذلك نتيجةً للخلافات والصراعات التي ضربت أطنابها بينهم.

وتعد الوحدة الوطنية في أي مجتمع من المجتمعات إحدى ركائزه في حال وجودها، ومطلباً مهماً وملحاً في حال غيابها، وضرورة أساسية يقاس على ضوئها مدى انسجام المجتمع وتقدمه، وقدرته على تحقيق حالة من الوفاق بين فئاته وقطاعاته المختلفة.

فالوطنية بدايةً هي شعور عاطفي بالحب للبلد أو الإقليم الذي يعيش عليه الفرد، أما الوحدة الوطنية فهي اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع كافة تحت حكم واحد. وبمفهوم الفكر السياسي المعاصر فإن الوحدة الوطنية هي اتحاد اختياري بين المجموعات التي تدرك أن وحدتها تكسبها نمواً زائداً وميزات اقتصادية وسياسية تعزز مكانتها المحلية والإقليمية والعالمية.

وتعرف الوحدة الوطنية على أنها "**انصهار جميع أبناء الشعب في بوتقة واحدة وكيان واحد، وعدم وجود أي صراع فيما بينهم، بحيث يؤمن الجميع أنهم أبناء وطن واحد ويواجهون مصيراً واحداً** "[1] ورغم أن هذا التعريف هو ما اتفق عليه العديد من الباحثين والعلماء والكتاب والمنظرين والقادة السياسيين (رغم اختلافهم في مفهوم الوحدة الوطنية نتيجةً لاختلاف أيديولوجيات (معتقدات) وثقافات وبيئات كل هؤلاء بعضهم عن بعض)، إلا أن معظم هؤلاء ما زالوا مختلفين حول وسيلة تحقيقها.

فبعض الباحثين رأى أن اللغة هي مصدر الوحدة الوطنية، وبعضهم رأى أن إيمان الشعب بالحاكم وطاعته هي أساس هذه الوحدة، وبعضهم رأى أن الإرادة الحرة للأفراد هي التي تصنع الوحدة الوطنية، وآخرون رأوا أن إنهاء الصراع الطبقي في المجتمع هو السبيل إليها.[2]

وقال آخرون: طالما أن الوحدة الوطنية تقوم على أسس ومرتكزات تحدد العلاقة بين أطياف الشعب الواحد، فإن النظام السياسي يعتبر المسؤول الأول عن تحقيق تلك الوحدة، وذلك من خلال العلاقة التي يشيدها هذا النظام مع المجتمع. وسيقوم الباحث بإضافة تعريفات جديدة للوحدة الوطنية بالاستعانة بما كتبه باحثون غربيون وعرب في هذا الإطار وذلك ضمن موضوعات البحث القادمة.

وللوحدة الوطنية أهمية بالغة في حياة ومستقبل الشعوب، ففي حين أن انعدام الوحدة الوطنية –بسبب انعدام التوافق بين النظام السياسي والمجتمع –ويقود بكل تأكيد إلى انهيار تدريجي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويؤدي إلى انعدام التعايش بين أفراد المجتمع، فإن للوحدة الوطنية في حال تحققها أهمية كبيرة في:

1. تحقق الحرية والمساواة والعدالة لجميع فئات الشعب أمام القانون، والتوزيع المتوازن للدخل، وتوفير مستلزمات المعيشة ضمن آلية واضحة وعادلة.
2. تحقق التفاعل السياسي والإقتصادي والإجتماعي بين الشعب والنظام السياسي، بما يحقق الإستقرار والرفاهية الإقتصادية والسياسية للفرد والمجتمع.

---

[1] – عزو محمد عبد القادر ناجي – **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً** – الحوار المتمدن. القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب .1974

[2] – عزو محمد عبد القادر ناجي – **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً** – الحوار المتمدن. القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب .1974

3. تؤكد على الهُوية الوطنية للمؤسسة العسكرية، بأنها ملك للجميع وليس لفئة معينة.
4. توفر أجواء من الحرية والديمقراطية واحترام نتائجها.
5. توفر حالة من التوازن بين الانتماءات والهويات الفرعية وانضمامها تحت لواء الهُوية الوطنية الأكبر، وفرض وخلْق حالة من التعايش والحياة معاً.
6. تقود لاحترام وحدة البلاد ولغتها الرسمية، لغة الأغلبية وتنوع الثقافات الوطنية.

ولتحقيق أهداف الوحدة الوطنية يجب:

أ. معرفة المقصود بـ: "بناء الوحدة الوطنية"، **وهي: تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق الاندماج، والتلاحم، والتعايش السلمي، بين عناصر الأمة، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة عن بعضها بخصائص ذاتية، في نطاق سياسي واحد، تسيره سلطة مركزية واحدة، وبقوانين تنطبق على كل أفراد المجتمع، فضلاً عن تكريس الديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية**".

ب. التعرف إلى المعايير المدنية الحديثة التي تبنى على أساسها الوحدة الوطنية وهي:

1. الديمقراطية.
2. التعددية السياسية.
3. سيادة دولة العدل والقانون.
4. المشاركة الفاعلة لكافة مؤسسات المجتمع المدني عبر حضور الإرادة الوطنية في مركز القرار السياسي، وممارسة السلطة التنفيذية للشفافية، والسلطة التشريعية لمهامها كاملة.
5. حسن التوزيع وإقامة العدل.
6. الحرص على الشرعية.
7. وضوح الهُوية.

مشكلة البحث

يفترض كثيرون أن وجود وتعدد الحركات والأحزاب والتنظيمات الفلسطينية قد أثر سلباً على تماسك النسيجين الاجتماعي والأخلاقي الفلسطينيين. وأن انعكاس ذلك التعدد كان واضحاً في المدرسة والجامعة والمؤسسة وحتى داخل الأسرة الواحدة، وأن ذلك أدى إلى الحيلولة دون قيام وحدة الشعب وتماسكه حول عدالة قضيته، وإلى تعدد الارتباطات والولاءات لجهات داخلية وخارجية مختلفة، مما أوصل الجميع لنقاط تضاربت عندها المصالح وأصبح الصدام فيها حتمياً.

وما مطالبة السياسيين والمثقفين الفلسطينيين المستمرة لضرورة إتمام المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، إلا دليل على الواقع المأساوي الذي وصل إليه حال الشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية. فقد أصبحت المصالحة الوطنية، وعلى رأسها ملف المصالحة المجتمعية، وإنهاء الانقسام سياسياً وعلى الأرض ضرورة وطنية وشعبية يسعى الجميع من خلالها إلى:

- إعادة النسيجين الاجتماعي والأخلاقي الفلسطينيين الداخليين لقوتهما.
- محاسبة المسؤولين عن قتل أو إيذاء الفلسطينيين.
- تحذير تلك الأحزاب والتنظيمات من استمرار حالة الانقسام؛ لأنها على حد زعم هؤلاء تساهم بشكل كبير في إضعاف وربما تدمير النسيجين الاجتماعي والأخلاقي والعلاقات الأسرية.
- التوجه نحو مقاومة الإحتلال بعد أن ثبت تاريخياً بأن الشعب الفلسطيني لا توحده إلا المقاومة.
- إنهاء المظاهر التي تعكر صفو الوحدة الوطنية الفلسطينية الداخلية كافة.
- نبذ ثقافة العنف والإقصاء، وتعزيز مفهوم الشراكة السياسية.
- ضرورة إشاعة ثقافة التسامح، وتعزيز ثقافة تقبل الآخر داخل المجتمع الفلسطيني.

ومن هنا تتلخص **مشكلة البحث** في الإجابة عن التساؤلات الفرعية المذكورة في أسئلة البحث والمنبثقة عن السؤال الرئيس الآتي:

هل حقيقةً ساهمت التنظيمات والحركات والأحزاب الفلسطينية بشكل فعلي في إضعاف –وربما تفكيك–الوحدة الوطنية داخل المجتمع الفلسطيني؟ وكيف تم ذلك؟ وهل ستتمكن المصالحة من إعادة اللحمة المجتمعية والوحدة الوطنية إلى نصابها الصحيح؟

أهمية البحث ومبرراته

يمكن تحديد أهمية ومبررات هذه الدراسة من خلال الآتي:

أ. التراجع الكبير غير المسبوق الذي شهدته القضية الفلسطينية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، الذي من المتوقع أن يكون للأحزاب الفلسطينية وتحالفاتها الإقليمية والدولية، والمتغيرات التي شهدتها مؤخراً المنطقة العربية الإسلامية عظيم الأثر في هذا التراجع.

ب. التغيب شبه الكلي للقضية الفلسطينية عن موائد بحث الدول العربية، حتى أصبحت في ذيل اهتماماتهم، بل ربما همهم الأخير بعد أن كانت فلسطين قضية العرب الأولى وقبلتهم السياسية، ومحور اهتمامهم ومزايداتهم، حيث يسود اعتقاد أن الفلسطينيين هم من ساهم في تراجع قضيتهم وتقهقرها على عتبة الساحة الدولية.

ج. تراجع خيارات الفلسطينيين حتى لم يعد أمامهم سوى خوض الحروب السياسية والعسكرية منفردين وحيدين، ولم يعد أمامهم من خيار سوى النهوض بوحدتهم الوطنية، وإزالة كل ما يمكن أن يسبب الانقسام أو إطالة أمده.

د. ضرورة تسليط الضوء على الدمار الذي ألحقته وستلحقه الفصائل الفلسطينية بالقضية الفلسطينية، ليس فقط بسبب أعدادها، وإنما نتيجةً لاختلاف أفكارها ومرجعياتها، وتراكم خلافاتها، وتعدد ولاءاتها.

أهداف البحث

هدف الدراسة الرئيس، هو البحث في دور الفصائل الفلسطينية في المحافظة على الوحدة الوطنية، وعلى مكانة القضية الفلسطينية، من خلال التماسك الاجتماعي والأخلاقي، والوحدة الوطنية، والدور الذي لعبته بقصد أو ربما دون قصد منها في تفكيك هذه الوحدة وهذين النسيجين.

أما الأهداف الفرعية للدراسة، فيمكن توضيحها من خلال الآتي:

1. تسليط الضوء على النسيجين الاجتماعي والأخلاقي الفلسطينيين قبل وبعد ظهور الفصائل الفلسطينية.
2. معرفة أسباب وتاريخ ظهور الفصائل الفلسطينية الرئيسية وتسليط الضوء على برامجها الحزبية.
3. التعرف إلى أهم المحطات التاريخية للقضية الفلسطينية ودور الفصائل فيها.
4. بيان أهمية توحد الفصائل الفلسطينية على برنامج وطني واضح، أو ميثاق وطني فلسطيني واحد.
5. بيان العقبات التي تحول دون توصل الفصائل المتناحرة إلى نقاط التقاء.
6. تبيان السلوكات الفصائلية التي تسببت في تمزيق اللحمة وتشتيت الجهود، وأدت إلى التنافر والتشرذم والتمزق.

أسئلة البحث

يمكن تقسيم سؤال البحث الرئيس: **هل حقيقةً ساهمت التنظيمات والحركات والأحزاب الفلسطينية بشكل فعلي في تفكيك الوحدة الوطنية داخل المجتمع الفلسطيني؟ وكيف تم ذلك؟ وهل ستتمكن المصالحة الفلسطينية من إعادة اللحمة المجتمعية والوحدة الوطنية إلى نصابها الصحيح؟** إلى عدد من الأسئلة الفرعية التي ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنها وهي:

1. هل الفصائل الفلسطينية تنظيمات حقيقية أم مجرد نسخ قبلية متعصبة؟
2. كيف ساهمت الفصائل الفلسطينية في رفع أو تقليص وعي المجتمع الفلسطيني بقضيته؟
3. هل تراجعت الفصائل الفلسطينية عن المبادئ التي بررت بها وجودها إلى ما لم يكن بخاطرها من مواقف سياسية؟

4. كيف تتعامل الفصائل الفلسطينية مع مبادرات ومحاولات تقريب وجهات النظر لخلق فرص الإلتقاء عند نقاط اتفاق وحلول الوسط؟

5. كيف ساهمت القوى الخارجية ودول الجوار في تعزيز الانقسام وتراجع الاهتمام بدعم القضية الفلسطينية والفلسطينيين؟

6. ما هو دور وأثر إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني أو تعديله جذرياً على الوحدة الوطنية؟

7. كيف ساهم الحراك العربي في تعزيز وزيادة حدة الانقسام؟

8. ما هي العقبات والمشاكل التي تواجه الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

9. ما هو أثر إلقاء السلاح على تماسك المجتمع الفلسطيني؟

10. هل المقاومة هي التي تجمع الشعب وفصائله؟

ومن الجدير بالذكر أن الإجابة عن أسئلة البحث قد جاءت في سياق النتائج والتوصيات.

منهجية البحث

نظراً لخصوصية هذه الدراسة، فإن الباحث سيعمد إلى استخدام المنهج التاريخي في البحث:

المنهج التاريخي: هذا المنهج يعنى ببحث العلوم التاريخية الإنسانية من حيث حياة الإنسان الفردية والاجتماعية، وما نتج عنها من حضارة أو مدنية. وستكون لهذا المنهج أهمية كبيرة في البحث في الحالة المجتمعية الفلسطينية، قبل وبعد نشوء المنظمات والأحزاب الفلسطينية.

فرضية البحث

تتبنى الدراسة فرضية مفادها أن الفصائل الفلسطينية قد أسهمت بشكل كبير وأساسي في إضعاف وربما تفكيك الوحدة الوطنية داخل المجتمع الفلسطيني، وتراجع الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي

بقضية العرب المركزية، وأن هذا الضعف والتفكك قد جاءا نتيجةً لتحول هذه الفصائل إلى ما يشبه القبائل المتميزة بالتعصب والعقلية الفئوية.

مصطلحات البحث

- **الأحزاب الفلسطينية:** مصطلح يشمل جميع الفصائل والتنظيمات والأحزاب الوطنية والإسلامية الفلسطينية.
- **الوحدة الوطنية:** هي انصهار جميع أبناء الشعب في بوتقة واحدة وكيان واحد، وعدم وجود أي صراع فيما بينهم، بحيث يؤمن الجميع أنهم أبناء وطن واحد. وقد اختلف باحثو العرب والغرب في تعريف وتوضيح مفهوم الوحدة الوطنية، فقد رأى **أبو حامد الغزالي** أن الوحدة الوطنية تتحقق من خلال الحاكم (الإمام)؛ لأنه هو أساس وحدة الأمة، وهو محور اتفاق الإرادات المتناقضة، والشهوات المتباينة المتنافرة، وذلك من خلال جمعه لها حول رأي واحد بسبب مهابته وشدته وتأييد الأمة له، ومن خلال تعاقد سياسي بينهم وبينه على شرط أن يقوم هذا التعاقد على الرضا لا على الإكراه.

ورأى **ميكافيلى** أن مفهوم الوحدة الوطنية هو ارتقاء الحاكم في الدولة إلى درجة القداسة، لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة، وإذعان المحكومين لهذا الحاكم وخشيته من ضرورات هذه الوحدة، لأن الأخذ بآرائهم سيؤدى إلى الفوضى والاضطراب، لأنهم لا يمكن أن يكونوا طيبين إلا إذا اضطروا لذلك.

والوحدة الوطنية عند **هيجل** هي طاعة القانون في إطار الحرية الممنوحة منه على أن يتوافق القانون مع منطق العدل الذي هو منطق التاريخ.

والوحدة الوطنية عند **ماركس** هي القضاء على الصراع والانقسام بين الأفراد في المجتمع من خلال القضاء التام على الملكية الخاصة التي كانت السبب في صراعات الماضي[1].

[1] – أيمن هشام عزريل\ **الثقافة السياسية في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية** \ تاريخ النشر: 2014-05-18.

- **النظام السياسي:** هو الحكم والإدارة، ويقوم بعدة أدوار أو وظائف متعددة استناداً إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها –منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة، والعمل على الحد من التناقضات الاجتماعية. والنظام السياسي **في صورته السلوكية** هو: تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها أي كل سياسي داخل أي بناء اجتماعي[1].

والنظام السياسي **في صورته الهيكلية أو المؤسسية أو التنظيمية** هو: عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي، وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وبما أن الوحدة الوطنية تقوم على أسس ومرتكزات تحدد العلاقة بين أطياف الشعب الواحد، فإن النظام السياسي يعتبر المسؤول الأول عن تحقيق تلك الوحدة، وذلك من خلال نمط العلاقة التي يشيدها هذا النظام مع المجتمع[2].

- **النسيج الاجتماعي:** مجموعات قبلية أو إثنية تعيش في زمان ومكان محددين بحيث تقبل كل مجموعة بالأخرى (القبول بالآخر). وأفضل وصف للنسيج الاجتماعي هو ما جاء في القرآن الكريم في سورة الحجرات حيث قال الله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم". صدق الله العظيم[3].

- **النسيج الأخلاقي:** المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني، لتنظيم حياة الإنسان داخل المجتمع على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم على الوجه الأكمل والأتم. وإن تهتك

---

[1] – **الوحدة الوطنية بين المنظرين والقادة السياسيين** / بقلم د. حنا عيسى.

[2] – **الوحدة الوطنية بين المنظرين والقادة السياسيين** / بقلم د. حنا عيسى.

[3] – د.جمال سلامة علي/ كتاب" **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**. دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية "الناشر دار النهضة العربية، 2007.

النسيج الأخلاقي في مجتمعٍ ما يؤدي بالضرورة إلى كوارث سياسية واقتصادية يدفع ثمنها كل فردٍ في المجتمع حسب موقعه[1].

- **العصبية القبلية:** العصبية من عصب وهو التمسك بالشيء والتشدد له. فهي النسبة إلى القبيلة، وبالتالي فإن العصبية القبلية أو العنصرية القبلية هي مصطلح يعنى الموالاة بشكل أعمى للقبيلة أو العشيرة أو العائلة ومناصرتها ظالمة أو مظلومة [2].

- **الانقسام:** ويسميه بعضهم صراع الأخوة، وهو مصطلح يشير إلى نشوء سلطتين سياسيتين وتنفيذيتين في صيف عام2007 م في الضفة الغربية وقطاع غزة، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية، والأخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع عام 2006، ونشوء أزمة سياسية ارتبطت بعراقيل للانتقال السلمي للسلطة[3].

- **إتفاقية أوسلو:** هي اتفاقية سلام وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 أيلول 1993 بحضور الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون). وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية التي تمت عام 1991[4].

---

[1] – د.جمال سلامة علي/ كتاب" **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**. دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية "الناشر دار النهضة العربية، 2007.

[2] – الازهري، ابي منصور محمد بن احمد، **تهذيب اللغة**، ج2، تحقيق، محمد علي النجار، مصر، الدار المصرية للتاليف والترجمة، د.ت، ص49.

[3] – الأستاذ المحامي دلدوم الختيم أشقر محمود / أبو حاكم من / كاتب سوداني

[4] – الأستاذ المحامي دلدوم الختيم أشقر محمود / أبو حاكم من / كاتب سوداني

دراسات سابقة

أولاً: دراسة عمر عبد المطلب ناظم (2008)[1]

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والتنمية السياسية فيها. انطلقت الدراسة من الفرضية القائلة: إن حركة الجهاد تعمل على حشد الطاقات لقتال الإسرائيليين وطردهم من فلسطين جهادياً، ولا تركز على الحراك السياسي إلا بالقدر الذي يخدم هدف التحرير، وتلعب دوراً ضعيفاً في عملية التنمية السياسية ودوراً فاعلاً في مواجهة الاحتلال.

ناقشت الدراسة من خلال سبعة فصول الفكر السياسي للحركة لإثبات صحة ادعاء فرضياتها. شرحت في فصلها الأول المصطلحات والمفاهيم الضرورية الواردة فيها، ثم قامت في فصلها الثاني بسرد ملخص للفكر السياسي الفلسطيني منذ مطلع القرن الماضي وحتى نشأة الحركة، وذلك لتضع القارئ في السياق التاريخي والتداعيات التي دفعت مؤسسي الحركة لإنشائها. ناقشت الدراسة في الفصل الثالث والرابع تفاصيل إنشاء الحركة منذ أن كانت أفكاراً تناقش بين النواة المؤسسين أثناء دراستهم في مصر، وكيف تحولت هذه الأفكار إلى واقع ملموس في غزة ثم الضفة الغربية، وكيف انطلقت بعملها المسلح وانخرطت بالانتفاضة الأولى لتصبح أحد الفاعلين والمؤثرين في الساحة الفلسطينية. تناول الفصل الرابع فكر الحركة ومبادئها ووسائلها لتحقيق الأهداف، وتبين أن مبادئ الحركة وأهدافها ووسائلها تنسجم انسجاماً كاملاً مع ادعاء الفرضيات، من حيث أنها تنطلق من الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة في توحيد الأمة وأحرار العالم، من أجل تحرير فلسطين كاملة عن طريق الجهاد المسلح. ثم ناقشت الدراسة في فصلها الخامس علاقة الحركة بالآخر الديني والسياسي. فقد تم تناول علاقة الحركة بالحركة الإسلامية بشكل عام، وجماعة الإخوان المسلمين وحركة (حماس) بشكل خاص، وتبين أن طبيعة هذه العلاقة جاءت مؤيدة لفرضيات الدراسة في رغبة الحركة بحشد الطاقات للتحرير جهادياً. ثم ناقشت علاقة الحركة بإيران وموقفها من الشيعة

---

[1] **الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية** / إعداد ناظم عبد المطلب محمود عمر / إشراف أ. د. عبد الستار قاسم

وتبين أن الحركة تربطها علاقة جيدة بإيران، وأنها تعتبر الشيعة مسلمين تم الاختلاف معهم في الرأي، هذه العلاقة جاءت أيضاً منسجمة مع فرضية الدراسة حول رغبة الحركة في حشد الطاقات للتحرير. في القسم الثالث من هذا الفصل تم تناول علاقة الحركة بمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المشكلة لها، ولم تخرج هذه العلاقة عن إطار هدف الحركة في تجميع القوى وحشد الطاقات للتحرير، فقد حافظت الحركة على علاقات ودية مع جميع الفصائل، ومع السلطة

الفلسطينية رغم اختلافها العقائدي والسياسي معهما. تناول القسم الأخير من الفصل الخامس العلاقة مع الأنظمة العربية وكيف تطورت من تغليب الآيديلوجيا على السياسة إلى تغليب السياسة على الآيديولوجيا لحشد مزيد من الدعم والتأييد للعمل الجهادي. تناول الفصل السادس برنامج الحركة التربوي وكيفية ربطها عملية الجهاد والتربية بعلاقة جدلية، وكيف قامت بزرع فكرة الجهاد وحب فلسطين من خلال الإيمان والتقرب إلى الله في سياق عملية الحشد التي تقوم بها الحركة للتحرير. وناقش الفصل أيضاً العلم والمعرفة في فكر الحركة، وأبرز اهتمام الحركة بالعلم كأداة للتغيير. ثم تعرض لموقف الحركة من المرأة الذي جاء متماشياً مع عملية الحشد في مطالبته للمرأة بأخذ دورها في الجهاد والعمل من أجل التحرير. تحدث الفصل الأخير عن رؤية الحركة للصراع وكيف اعتبرته صراعاً حضارياً شاملاً له جوانبه العقائدية والثقافية والسياسية والإستراتيجية، وأن فلسطين هي مركز هذا الصدام مع الغرب والحركة الصهيونية، ولا يوجد بديل عن المقاومة والجهاد لإنهائه وحسمه لصالح المسلمين وإعادة الحقوق لأصحابها. بعد هذا الاستعراض الشامل لفكر الحركة السياسي تم وضع الاستنتاجات التي ربطت بين فرضيات الدراسة وما جاء في فصولها لتبين كيف تم إثبات صحة الفرضيات من خلال العرض الذي قدمته هذه الفصول. وتم في نهاية هذه الدراسة التوصية بعدم إهمال الجوانب الذاتية التي تؤدي إلى التخلف السياسي وتقف عائقاً أمام التنمية السياسية لصالح الجانب الموضوعي المتمثل بالاحتلال، ودعت إلى العمل على الجانبين الذاتي والموضوعي في ذات الوقت لإحداث التنمية السياسية في فلسطين.

ثانياً: دراسة أبو حديد توفيق (2010)[1]

تبحث هذه الدراسة في التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية، فتتناول في الفصل الأول منها مفهوم التعصب وسيكولوجيته وتطوره عبر العصور العربية والإسلامية. أما في الفصل الثاني: فتقدم وصفاً لسلوك منظمة التحرير الفلسطينية في بعض المحطات التي تواجدت بها، ويعمد الفصل إلى تحليل هذه السلوكيات ورصدها من خلال مجموعة من القضايا السياسية التي تخدم موضوع الدراسة. وفي الفصل الثالث: تصنف الردود الفصائلية اتجاه بعض المبادرات السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وكيف تمّ تجاوزها لصالح تحقيق المكاسب الذاتية، وتخلص إلى تحديد هذه التجاوزات وتلازمها مع فكرة التعصب بما تحمله من مفردات. أما في الفصل الرابع: فتقدم وصفاً للسلوك الذي مارسته سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني/فتح، فتبحث في السلوكيات الخاطئة، التي مثّلت عدولاً عن المألوف، لتسهم في تحقيق فكرة الرسالة، والقائمة على ملازمة هذه السلوكيات لجميع ما في العصبية القبلية من مفردات. وفي الفصل الخامس: تقدم الدراسة مجموعة من النماذج السلوكية السياسية، التي قامت بين أكبر فصيلين فلسطينيين، وهما حركة حماس، وحركة فتح. وتسترشد الدراسة عما في العصبية من خصائص، لتعكسها بالتالي على حقيقة هذه الممارسات التي أُتبعت من كلا الفصيلين. أما الخاتمة فتوجز الحديث في أهمّ النتائج فحيث ان لكل مجتمع خصوصياته الثقافية والسسيولوجية، فإن دراسة أي مجتمع من المجتمعات وإن كان من الممكن أن توظف مناهج مشتركة إلا أنها ستؤدي لنتائج مغايرة ما دامت الظاهرة المبحوثة – المجتمع – خصوصيات مغايرة. وعليه فالباحث في المجتمع الفلسطيني وإن كان عليه الاسترشاد بالنظريات السسيولوجية المنتجة والمطبقة في المجتمعات الأخرى وخصوصاً العربية ، إلا أن هذه النظريات لن تسعفه كثيراً في تفسير وفهم المجتمع الفلسطينية ، لأنه سيواجه بمجتمع أنتزع من أرضه وأجبرت غالبيته على اللجوء في المنافي ومن بقي متمسكاً بوطنه يعيش تحت احتلال يختلف عن كل أشكال الاحتلال ، احتلال استيطاني

---

1 **التعصُّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية** / إعداد توفيق" عزات فريد" محمود أبو حديد / إشراف أ. د. عبد السّتار قاسم

إجلائي ، يستهدف في المحتلون الإسرائيليون ليس فقط استغلال مقدرات الشعب والأرض ، بل نفى وجود الشعب والاستيلاء على الأرض بزعم أنها أرضهم التاريخية.

وهكذا في دراسة المجتمع الفلسطيني يتداخل الاجتماعي مع السياسي بشكل كبير والحاضر مع الماضي، والديني من القانوني، الفقر والبطالة والأسرة والانحراف والفساد وأشكال العلاقات العصبوية وأشكال التكافل الاجتماعي إلخ، كلها أمور ترتبط بالاحتلال وبالتالي بالسياسة بشكل أو أخر. فحالة عدم الاستقرار التي تميز بها المجتمع الفلسطيني عر تاريخه ، وتداخل قضيته الوطنية مع القضايا العربية والإسلامية بفعل الجوار أو الانتماء أو تقاطع المصالح وحالة الشتات ، يجعل من المجتمع الفلسطيني حالة خاصة للدراسة.

لا غرو أن تعقد وخصوصية الحالة لا يبرر النكوص عن دراستها أو إسقاط البعد الاجتماعي عند دراسة المجتمع الفلسطيني، ولكن الباحث سيجد نفسه مضطراً لتجاوز نظريات ومقاربات درج على الأخذ بها في تحليل بنية أي مجتمع، وفي نفس الوقت اشتقاق مقاربات جديدة، وأيضاً سيجد الباحث في المجتمع الفلسطيني نفسه في حالة تشابك مع المجال السياسي، فهو مضطر لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال أبعادها السياسية أو بمدخل سياسية، والعكس صحيح نسبياً والتوصيات التي توصل إليها الباحث عبر هذه الدراسة.

ثالثاً: دراسة أبراش إبراهيم (2006)[1]

بمعنى أن دراسة والمجتمع الفلسطيني تنتمي إلى حقل دراسة علم الاجتماع السياسي، بل هي مجال خصب لعلماء الاجتماع السياسي لمقاربة واقع اجتماعي / سياسي غير معهود ولم تعالجه النظريات الاجتماعية والسياسية التقليدية بل أيضاً الحديثة المطبقة في المجتمعات الأخرى.

1 **التعصُّب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية** / إعداد توفيق" عزات فريد" محمود أبو حديد / إشراف أ. د. عبد السّتار قاسم

وفي هذا المساق فأن أي باحث في المجتمع الفلسطيني سيواجه بصعوبة تعريف المجتمع الفلسطيني وبالتداخل ما بين كلمة مجتمع كمفهوم سسيولوجي وكلمة شعب كمفهوم سياسي، ذلك أن غالبية الدراسات السابقة كانت تعالج قضايا الشعب الفلسطيني كقضايا سياسية أكثر مما تهتم بقضايا المجتمع الفلسطيني من منظور سسيولوجي. فهل المجتمع الفلسطيني هم سكان الضفة والقدس الشرقية باعتبار ما بينهم من وحدة حال مقارنة مع التجمعات الفلسطينية الأخرى التي تعيش منفصلة عن الأرض التي نشأت فيها؟ وهل فلسطينيو الأردن جزء من المجتمع الفلسطيني أم جزء من المجتمع الأردني، وهل يمكن دراسة فلسطيني الشتات كجزء من المجتمع الفلسطيني؟ أم جزء من الشعب الفلسطيني، أم جزء من المجتمعات التي يعيشون بها؟ وما هو حال فلسطينيو إسرائيل؟ فهل هم جزء من المجتمع الفلسطيني أم جزء من المجتمع الإسرائيلي؟ ومع خطة شارون لفك الارتباط مع قطاع غزة، ما هي آفاق العلاقة ما بين فلسطينيي القطاع وفلسطينيي الضفة؟

إن البحث في المجتمع الفلسطيني لا يخلو من خطر الانزلاق السياسي بما يضفي شرعية على محاولات تجزئة وحدة الشعب والقضية والتشكيك بوجود مجتمع فلسطيني ، ذلك أنه في الوقت الذي يجد الباحث صعوبة منهاجيه وعلمية في التعامل مع كل التجمعات الفلسطينية باعتبارها أجزاء من مجتمع واحد نظراً لما بينها من تباينات فرضها واقع الغربة ، إلا أنه يصعب عليه سياسيا ووطنياً قصر المجتمع الفلسطيني على فلسطينيي الضفة وغزة لأن ذلك يتماشى مع الطروحات السياسية التي تروم تقليص الحقوق المشروعة للفلسطينيين بدولة في الضفة وغزة وشطب قضية اللاجئين واعتبارهم خارج المعادلة السياسية ، والتخطيط الإسرائيلي الجديد يسعى لحصر فلسطين شعباً ومجتمعاً وكياناً سياسيا بقطاع غزة فقط وتذويب البقية ضمن انتماءات وأوضاع أخرى ، وهذه هي الأبعاد الخفية لخطة شارون بالانفصال أحادي الجانب من قطاع غزة.

نظرا لطبيعة الدراسة وخصوصية الحال فقد وظفنا المنهج النسقي الذي هو تطوير للمنهج البنيوي الوظيفي ، حيث أرتأينا أن هذا المنهج هو الأقدر على الإحاطة بإشكالية الموضوع وفروضه ، والأنسب لدراسة مجتمع يعرف تعدية جغرافية وطائفية وسياسية وتلعب المحددات الخارجية دوراً فاعلاً في تشكيله وتطوره بالإضافة للمنهج النسقي فقد وظفنا المنهج التاريخي وخصوصاً في

معالجة مراحل تطور المجتمع ، بما يتضمن هذا المنهج من مقاربة نقدية لأن تاريخ فلسطين تتنازعه طروحات متناقضة وخصوصاً بالنسبة لتور الحركة الصهيونية لتاريخ فلسطين.

كتابنا هذا هو طبعة ثانية من كتاب صدر قبل عامين يحمل نفس العنوان تقريباً، ولقد أضفنا بعض القضايا وتوسعنا بأخرى في الجانب الاجتماعي، حتى نوائم ما بين الجوانب السياسية والجوانب الاجتماعية وحتى يلبي الكتاب احتياجات المهتمين. والكتاب هو محاولة لدراسة أهم موضوعات المجتمع الفلسطيني، نتمنى أن يساعد هذا العمل في خدمة الثقافة والبحث العلمي في بلادنا. ولا يسعني في النهاية إلا أن أشكر الهيئة العامة للاستعلامات والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومركز دراسات التنمية في جامعة بير زيت على جهودهم في توفير جداول وإحصاءات شاملة عن المجتمع الفلسطيني، حيث استعنت بإحصاءات وجداول ونتائج بحوث هي جهد العاملين بالمراكز المشار إليها.

الفصل الثاني

النسيج الاجتماعي والنشاط السياسي الفلسطيني

تجدر الإشارة إلى أن الباحث في المجتمع الفلسطيني، عليه الاسترشاد بالنظريات السسيولوجية المنتجة والمطبقة في المجتمعات العربية والمجتمعات الأخرى، إلا أن هذه النظريات لن تساعده كثيراً في تفسير وفهم المجتمع الفلسطيني، لأنه سيواجه مجتمعاً مسلوب الأرض، واضطر إلى اللجوء والعيش في مخيمات دول الجوار، وأما من بقي متمسكاً بوطنه، فإنه يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، احتلال استيطاني يستهدف مقدرات الشعب والأرض، ونفي وجود الشعب، والاستيلاء على الأرض بزعم أنها أرضهم التاريخية.

وعند البحث في المجتمع الفلسطيني، يتداخل بشكل جلي وواضح الوضع الاجتماعي مع الوضع السياسي بشكل كبير والحاضر مع الماضي، والوضع الديني مع الوضع القانوني. كذلك فإن البطالة والانحراف والفقر والفساد والأسرة وأنواع العلاقات العصبية، وأنواع التكافل الإجتماعي، جميعها قضايا ترتبط نسبياً بالاحتلال من جهة، وبالسياسة من جهة أخرى. ولا يمكن تجاهل أن حالة عدم الاستقرار التي ميزت المجتمع الفلسطيني عبر التاريخ، وتداخلات قضيته الوطنية مع القضايا العربية والإسلامية بفعل حالة الشتات الصعبة التي يعيشها شعبنا في الداخل والخارج، أو الانتماء، والجوار، والدين، أو حتى تقاطع المصالح، كل ذلك يجعل حقيقةً من المجتمع الفلسطيني حالة استثنائية جداً للبحث[1].

إن التطورات والتغيرات التي مرت بها قضيتنا الفلسطينية على مر العصور، وفي شتى الميادين السياسية والفكرية والإقتصادية والإجتماعية تطورات كبيرة، وقد أسهمت هذه التطورات في جعل التجربة الفلسطينية، تجربة فريدة في ميادين العمل والفكر السياسيين، وكان لها أثراً جلياً في نشأة الحركات والتنظيمات والأحزاب بمختلف توجهاتها وأساليبها السياسية والعسكرية، وأثراً على الواقع السياسي في فلسطين.

[1] – أبراش، إبراهيم، **المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي**، غزة، مكتبة المنارة، 2004م، ص2.

وقد ساهم تطور وتلاحق الأحداث تباعاً على فترات متقاربة في ظهور عقائد وأفكار سياسية واقتصادية، اتخذت شكلاً وطابعاً مستقلين في التكوين الخاص بالفكر السياسي الفلسطيني، والتطور الخاص به داخل المجتمع الفلسطيني.

وقد قاد هذا التطور مجموعات مختلفة من قيادات فكرية وعسكرية وسياسية وثقافية، وذلك من خلال إنشاء حركات وتنظيمات وأحزاب فلسطينية، تشير بوضوح إلى الإدراك بحجم المسؤوليات والصعوبات التي سيواجهها الفلسطينيون في مسيرتهم نحو الحصول على حقوقهم، والحفاظ على هويتهم المستقلة التي وجدت لتعمل على تحقيق آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته، وفي هذا المضمار بدأت تظهر مكونات سياسية واجتماعية، وحركات وأحزاب سياسية فلسطينية، سيتم عرضها، وتحليل مفهومها للدولة الفلسطينية[1].

ولأهمية هذا المحور، فقد ارتأى الباحث أنه من الضروري البحث على الأقل في تاريخ النسيج الاجتماعي والعائلي والنشاط السياسي في فلسطين في ثلاثة عهود، هي: أواخر العهد العثماني، والعهد البريطاني، والعهد الأردني، مع محاولة الإشارة إلى النشاط السياسي الفلسطيني خلال تلك العهود.

2-1 أواخر الدولة العثمانية

انتصر العثمانيون على المماليك في معركتين فاصلتين، هما: مرج دابق بالشام 1516، والريدانية بمصر 1517، وبذلك انتهت دولة المماليك، وحلت محلها الدولة العثمانية[2]. وأصبحت فلسطين إحدى ولايات الشام، وضمت خمس سناجق، هي: القدس، وغزة، واللجون، وصفد، ونابلس.

---

[1] – عبد الله، خالد خليل الشيخ، **مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر**، (1988–2012م)، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الازهر، 2013م، ص37.

[2] – أوزتونا، يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق: محمود الأنصاري، ج2، تركيا، مؤسسة فيصل للتمويل، 1988م، ص72.

بدأ تعداد سكان فلسطين بالازدياد بشكل ملحوظ حتى بلغ عام 1908 إلى حوالي (650000) نسمة، وبلغت نسبة سكان المدن خلال العام 1908 حوالي ثلث مجموع السكان.

وتحول الثقل السكاني والاقتصادي إلى المناطق الساحلية بعد أن كان الثقل في المناطق الجبلية. وتحول المزارعون إلى الساحل والأغوار؛ للعمل في الأراضي الجديدة التي تم استصلاحها خصيصاً لأغراض الزراعة، وقد أنشأ هؤلاء المزارعون قرىً جديدةً[1].

ومع أن الزيادة في عدد سكان المدن الفلسطينية كان تعزى إلى الهجرة اليهودية المتواصلة، إلا أن عدد سكان المدن من المسلمين والمسيحيين قد ازداد إلى حد كبير، وبشكل واضح وكبير مما يدلل على أنه كان هناك حركة نزوح داخلي من الأرياف إلى المدن والمدن الكبرى على وجه الخصوص[2].

لم يعرف لفلسطين كيان مستقل مميز، ولم يتم تشكيلها في وحدة إدارية مستقلة زمن العهد العثماني، حيث كانت حتى زمن الحرب العالمية الأولى تعد جزءاً من منطقة سوريا الطبيعية، وقد تداخلت في العهد العثماني تقسيمات فلسطين الإدارية مع تقسيمات بقية أجزاء سوريا الطبيعية.

وعليه، لم يكن هناك مجالاً للحديث عن مجتمع فلسطيني مستقل عن المحيط الإسلامي والعربي الطبيعيين، حتى زمن الحرب العالمية الأولى. خصوصاً أن فلسطين لم يسبق أن عرفت الإنقسام الطائفي أو التعدد العرقي. وبعد أن تأكدت متأخراً لدى العرب والفلسطينيين خطط العالم الإمبريالي، والصهيونية العالمية الرامية لاقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم، والقضاء على هويتهم العربية والإسلامية والوطنية، بدأ الفلسطينيون يشعرون بخصوصية حالتهم، بعد أن وجدوا أنفسهم مع بداية القرن العشرين في وضع صعب لا يحسدون عليه وذلك في ظل تحالفات إقليمية ودولية، تعمل ضد مصالحهم وتتآمر عليهم. لقد تبلورت الحركة الصهيونية مع بداية هذا القرن، وبدت أهدافها واضحة، وانتقلت الحركة من مرحلة التخطيط وبناء الفكر الصهيوني، وبلورة الأهداف إلى مرحلة الممارسة الحقيقية، والبدء الفعلي بتنفيذ تلك الخطط. وقد ساعد في ذلك كثافة المحاولات

---

[1] – السنوار، زكريا إراهيم، **محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، ج1، مرجع سابق، ص70.

[2] – سمبسون، جون هوب، **تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران**، القدس، مطبعة دار الأيتام الإسلامية، 1932م، ص61.

والخطط الاستعمارية للهيمنة على منطقتنا العربية، حيث استغل الصهاينة ذلك من خلال تكثيفهم لجهودهم في سبيل تحقيق أهدافهم ومآربهم وأطماعهم[1].

وفي القرن الثامن عشر عانت الدولة العثمانية من وهن السلطة الداخلية، وتراجع في قوتها الخارجية، وأسهم هذا في بلاد الشام في ظهور عدد من العائلات المحلية الحاكمة في بعض الولايات العربية. مثال على ذلك: آل شهاب في لبنان، وآل العظم في الشام، والزيادنة في فلسطين، وعائلات أخرى في فترات زمنية لاحقة[2].

وعطفاً على ما ذكر سابقاً، فإن فلسطين لم تشهد خلال الحكم العثماني أية ملامح من ملامح العمل السياسي المعاصر الذي عرفته بلاد أخرى، فقد كانت الساحة الفلسطينية فارغة من وجود أطر حزبية، أو تنظيمية حقيقية. فتمثيل الجماعات والعمل على مصالحها كان يتم على أساس عادات مبنية على القهر والاستبداد، والمصالح الشخصية والعائلية والإقطاع أكثر من كونه مبنياً على أهداف وخطط وبرامج سياسية، تخدم تلك الجماعات والمجتمع. فتلك الشريحة التي وصلت سدة الحكم واعتلتها حتى لو اقتصر ذلك على سبيل الزعامة الإسمية، بقيت محصورة في عواصم الدولة العثمانية ومدنها الرئيسة كدمشق وبيروت[3].

2-1-1 النشاط السياسي للمثقفين الفلسطينيين أواخر الدولة العثمانية قبل عام 1948

سوف نحاول خلال الفقرات التالية هنا التركيز على تطور الفكر السياسي الفلسطيني في فترة ما قبل 48 "النكبة" وخاصة ما يتعلق بالجذور الحزبية ومراحل نشأتها، وتطورها، والأحداث التي عاصرتها وتفاعلت معها، منذ الفترة العثمانية في أواخر هذه المرحلة وحتى ما قبل النكبة.

كان للمثقفين الفلسطينيين آراؤهم وتوجهاتهم ودورهم الكبير في متابعة جميع التطورات والإصلاحات السياسية والعربية القومية التي نشأت وظهرت في منطقة بلاد الشام، حيث اتخذ

---

[1] – علوش، ناجي، **المقاومة العربية في فلسطين**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967م، ص33.

[2] – مناع، عادل، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني**، (1700–1918م)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م،ص47

[3] – أبو حديد، "توفيق عزات"، محمود، **التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، ص45.

هؤلاء المثقفون مواقف قوية وواضحة وثابتة في مواجهة سياسة التتريك التي بدأت جمعية الاتحاد والترقي ممارستها ضد الهوية والثقافة الإسلامية والعربية[1].

فعقب تعيينه ممثلاً عن متصرفية القدس في مجلس المبعوثان (الذي لم يعمر طويلاً) من قِبل مجلس الإدارة في القدس في بداية عام 1877، شارك يوسف الخالدي في النضال من أجل الإصلاح الدستوري. وأثبت مبعوث القدس أنه مخلص للدولة العثمانية وملتزم دستورياً حيث وجه النائب يوسف الخالدي (منذ انعقاد الجلسة الأولى التي عقدها المجلس) حملاته الرئيسية ضد انتهاكات الدستور التي كان يمارسها السلطان في حينه.

وقد وصف للدور الجريء الذي كان يقوم به أنه أحد أهم القادة المعارضين في المجلس، حتى أن السلطات عدته أحد أخطر أربعة أعضاء في المجلس. وفي 14 شباط 1878عندما قام السلطان بحل المجلس "بعد أن لم يعد يطيق انتقاداته"، كان النائب يوسف الخالدي من بين العشرة نواب الذين صدر قراراً بإبعادهم فوراً من الآستانة[2].

وبدأت الدعوات إلى إنشاء وتأسيس جمعيات وأحزاب قومية بهدف النضال لنهضة العرب، وأصبح مفكرو ومثقفو فلسطين يقودون تلك الدعوات. فتأسست جمعية الإخاء العربي –العثماني، والمنتدى الأدبي، والجمعية القحطانية، وجمعية العربية الفتاة، وحزب اللامركزية الإدارية العثماني. وكان لنواب فلسطين في عام 1911م في مجلس المبعوثان دور مهم في تشكيل الكتلة البرلمانية العربية التي تكلفت مهمة الدفاع عن الحقوق العربية في الدولة العثمانية[3].

2-1-2 الانقلاب العثماني 1908-1914 وموقف المثقفين منه

في 24 تموز 1908 وتحت شعار عودة الحياة الدستورية ونشر أفكار الحرية والإخاء والمساواة ورفض الظلم والاستبداد، قامت جمعية الاتحاد والترقي بالإنقلاب وعزل السلطان عبد الحميد الثاني العثماني. وقد استقبل المثقفون الفلسطينيون في حينه خبر الانقلاب العثماني بأمل

---

[1] – شولش، الكزاندر، **تحولات جذرية في فلسطين**، (1856-1882م)، كفر قرع، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990م، ص280، ص281.1.

[2] – شولش، الكزاندر، **تحولات جذرية في فلسطين**، (1856-1882م)، كفر قرع، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990م، ص 289.

[3] – قاسمية، خيرية، **الحياة الفكرية في فلسطين أواخر العهد العثماني**، بيروت، الرواد للنشر والتوزيع، 1994م، ص113؛ عوض، عبد العزيز محمد، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، (1831-1914م)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983م، ص117.

وحماسة بالغين معتقدين أن ذلك سيقود لتغيير الواقع الإقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة العثمانية والتي كانت تعاني من ضغوط خارجية وحالة كبيرة من الترهل الداخلي، حتى أن الاتهام كان قد تم توجيهه مباشرةً إلى السلطان ووصفه بالمستبد والطاغية الذي لم ينتج عن سياساته السلطوية إلا نشر الرهبة والرعب في نفوس الرعية من خلال التجسس الذي انتشر في الدولة العثمانية بشكل واسع وأصبح يشكل عبئاً كبيراً على مقدرات الدولة بوصفه حائزاً على مجمل فعاليات وأنشطة الدولة المأمولة على حساب مصالح الشعب[1].

وكان الانقلاب يحوم حول محاولات تعديل القانون الأساسي في بعض مواده، والدعوة إلى إجراء انتخابات مجلس مبعوثان جديدة مع تقليص الصلاحيات الممنوحة للسلطان ومنح حصانة كافية لمجلس المبعوثان لمواجهة تدخلات السلطان العثماني في أعماله[2].

من خلال مراقبتهم للأحداث في الداخل والخارج، شعر عدد كبير من العرب المثقفين والمفكرين بقرب أجل الدولة العثمانية، حيث كان لسطوع نجم جمعية الاتحاد والترقي وتوليها للسلطة ووضوح العنصرية الطورانية في أدائهم وسياساتهم الدور الكبير الذي أدى إلى حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي عانت منها السلطنة من الداخل في حينه، أضف إلى ذلك الهجمة الاستعمارية– الأوربية في عامي (1911 و1912) التي أدت إلى حالة من الانهيار شبه الكامل للدولة عدا عن الهزيمة القاسية في البلقان والانسحاب الإضطراري من ليبيا[3].

وقد دفع ذلك لتأسيس جمعيات عربية عديدة ذات أهداف غير موحدة ومتعارضة في أغلبها. فبعضها يرى في الإصلاح من داخل الدولة العثمانية السبيل للخروج من الأزمة خشية أن تقع البلاد العربية تحت السيطرة الاستعمارية المتنامية، ويرى البعض الآخر ضرورة الانفصال عن الدولة وتأسيس دولة قوية عربية مدعومة أوروبياً.

---

[1] – لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية**، ترجمة: عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم، 1971م، ص397.

[2] – مخزوم، محمد، **التنظيمات العثمانية محاولة فاشلة للإفلات من براثن التغلغل الأوروبي**، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الرابعة، عدد 77–78، نيسان، 1985م، ص21.

[3] – كوثراني، وجيه، **وثائق المؤتمر العربي الاول 1913م**، بيروت، دار الحداثة، 1980م، ص47.

ومن الأمثلة والنماذج التي تشير إلى المشاركة الفعلية لمفكري ومثقفي فلسطين في محاولة نهضة العرب:

*-في أيلول من العام 1908 شارك الفلسطينيان المقدسيان شكري الحسيني وجميل الحسيني في تشكيل "جمعية الإخاء العربي-العثماني" التي عقد أول اجتماع لها في الاستانة، وقامت بفتح عدة فروع لها في المدن الفلسطينية، وبقيت هذه الجمعية قائمة حتى صدر قرار من الإتحاديين بحل الجمعيات التي قام بتأسيسها أناس لا ينتمون للعنصر أو للجنس التركي[1].

*-انتسب على النشاشيبي (1916 – 1883) إلى جمعية الاتحاد والترقي حين كان ضابطاً في المدينة اليونانية سالونيك حيث شارك في إنشاء الجمعية القحطانية مع زمرة من الشخصيات العربية التي كانت تسعى نحو نشر الفكر القومي العربي وتنادي بإصلاح حال العرب والنهوض بهم. وانتسب بعد ذلك إلى جمعيات سرية عربية أخرى تشكلت لنفس الهدف وهو نشر الفكرة العربية. وقد تكلف بنشر الدعوة إلى الفكرة العربية داخل فلسطين وتحديداً في منطقة ومدينة القدس، حيث التف شبابها حوله وكان يغذي فيهم الروح العربية، ويجعلهم يحفظون ويرددون الأناشيد القومية. وارتأى ضرورة أن يلتزم بالكوفية والعقال (الزي العربي في حينه) ودعا الشباب للإلتزام به كونه قدوة لهم.[2]

*-عوني عبد الهادي: اشترك في تأسيس عدة جمعيات ومتديات منها المنتدى الأدبي الذي تأسس في عام 1908، وكان يهدف المنتدى إلى تعزيز العلاقات والروابط الأدبية والثقافية بين طلاب العرب. إلا أن الحكومة الاتحادية قامت بإغلاقه عقب علمها بأن هذا المنتدى أصبح له أهداف سياسية. وساهم عبد الهادي في باريس عام 1909 أيضاً في تأسيس جمعية التهذيبات العربية والتي كان الهدف منها صهر جميع الطلاب العرب الذين يدرسون في فرنسا في بوتقة واحدة من خلال اتحاد يجمعهم كونهم جميعاً ذوي أصول عربية بغض النظر عن اختلاف جنسياتهم[3].

---

[1] – حمادة، محمد عمر، **موسوعة أعلام فلسطين في القرن العشرين**، سوريا، دار الاتحاد والإعلام، 2000م، ص67.

[2] – الأعظمي، أحمد عزة، **القضية العربية**، بغداد، مؤسسة بغداد للنشر والتوزيع، ص120.

[3] – حمادة، محمد عمر، **موسوعة أعلام فلسطين في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص120.

*–وكان كل من سليم عبد الهادي من نابلس وحافظ السعيد من يافا وعلى النشاشيبي من القدس أعضاء فاعلين في حزب اللامركزية الإدارية العثماني الذي أسس عام 1912في القاهرة. وكان في عام 1911 دور بارز لنواب فلسطين في مجلس المبعوثان في تأسيس وإنشاء الكتلة البرلمانية العربية التي أخذت على عاتقها الدفاع في الدولة العثمانية عن العرب وحقوقهم[1].

2-1-3 الوعي الفلسطيني يحذر من الهجرة اليهودية ونشاطاتهم المريبة قبل المؤامرة

حدث أن انكشفت نوايا اليهود وتطلعاتهم على مر الأزمان التاريخية نحو احتلال أرض فلسطين والإستعمار فيها كأرض تلم لفيفهم، وذلك من خلال المشروع الصهيوني بحيث ينشؤون على هذه الأرض دولة على خلفية ذرائع وادعاءات دينية وتاريخية مزورة. وبالفعل فقد بدأ نشاطهم الحثيث في ثمانينات القرن الـ 19، ودعوا لتهجير اليهود المنتشرين في معظم مناطق العالم إلى أرض فلسطين، وطالبوا بإنشاء الدولة اليهودية عليها بحجة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض[2].

وتعد هجرة اليهود عام 1882م بداية لأنشطة الحركة الصهيونية المعاصرة في ذلك الوقت وذلك بسبب التنظيم والكفاءة العاليين اللتي أبداها بعض الصهيونيين مثل وايتنبرغ الروسي وفرايمن البولوني وهابغن الالماني والذين سبق لهم أن ساهموا بتأسيس جمعية خاصة لتحفيز الهجرة إلى أرض فلسطين والتي كان أول نتاج لها وصول مجموعات من مهاجرين روسيا لا تتجاوز العشرين شاباً على شكل قافلة، والذين تمكنوا من تحويل بعض القرى الصغيرة العربية البعيدة إلى مستوطنات صهيونية مثل: عيون قارة "ريشون لتسيون"[3] ومعناها "الأولى في صهيون"، ثم توالى تأسيس وإقامة المستعمرات الأخرى مثل مستعمرة نسي تسيونا في الجنوب، ثم "روش بينا" أو الجاعونة في الجليل، زما رين " زخرون يعقوب" أي ذكرى يعقوب قرب الساحل قريباً من بلاد الروحة نحو شمال القرية العربية صبارين، ثم أنشأ يهود روسيا مستوطنة بيت هتكفاه ملبس قرب

[1] – قاسمية، **الحياة الفكرية في فلسطين أواخر العهد العثماني**، مرجع سابق، ص 113-132.

[2] – طقوش، محمد سهيل، **العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة**، (1299-1924م)، بيروت، دار بيروت المحروسة، ص482.

[3] – الحلاق، حسان علي، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1897-1909م)**، القاهرة، الدار الجامعية، ص88.

نهر العوجا وتعني "طريق الأمل"، علماً أن المؤسس الفعلي لبيت هاتكفاه هم يهود القدس، وكان ذلك قبل خمسة سنوات، ولكنهم تركوها بسبب انتشار مرض الملاريا، ثم عادوا إليها بعد ذلك[1].

وحين اتخذت عملية الإستعمار والإستيطان الصهيونيتين منحنى منظم في الربع الأخير من القرن الـ 19 جوبهت تلك العملية في فلسطين بردة فعل ومقاومة عنيفتين من الشعب الفلسطيني بهدف وقف خطر هجرة اليهود إلى أراضيهم ووطنهم فلسطين[2]، وبدأت الصدامات بين الفلاحين البسطاء العرب من جهة وسكان المستوطنات اليهودية من جهة أخرى، والذي يعتبر الأول من نوعه في بداية ثمانينات القرن الـ 19. وفي سنة 1891 قام عدد من وجهاء وأعيان مدينة القدس برفع عريضة إلى ما يسمى بالباب العالي طالبوا فيها بوضع حد ووقف هجرة اليهود إلى فلسطين ومنعهم من امتلاك أية أراضي فيها[3].

وتم أيضاً رفع قضية الخطر الصهيو–يهودي في العاصمة العثمانية إلى مجلس المبعوثان، وتابع ذلك النواب في المجلس من أبناء فلسطين وهم: روحي الخالدي وسعيد الحسيني وراغب النشاشيبي ونائب دمشق شكري العلي، مطالبين بالإسراع في عملية سن التشريعات التي تحول دون تمكين اليهود من الهجرة إلى فلسطين. وعلى أرض الواقع ساهمت إثارة مسألة الخطر اليهودي – الصهيوني في إنشاء "الحزب الوطني العثماني" الذي كان هدفه تركيز كافة الجهود على بناء جسم قانوني معارض للحركة الصهيونية اليهودية ومتابعة الإلحاح على الحكومة القيام بواجبها في هذا الإتجاه الحساس والهام[4].

2–2 مميزات مراحل الحركة السياسية في فلسطين قبل النكبة

قبل نكبة عام 1948 جوبهت الحركة الوطنية والسياسية في فلسطين بكثير من الإعاقات وواجهت عدة تحديات وقف خلفها جمعية الاتحاد والترقي مع وبدعم من الاستعمار الأوروبي.

---

[1] – سمارة، محمد، **تاريخ الشعب الإسرائيلي والنزاع العربي الإسرائيلي**، القدس، مطبعة القادسية، 1990م، ص45.

[2] – جبارة، تيسير، **دراسات في تاريخ فلسطين الحديث**، القدس، مؤسسة البيادر الصحفية، 1986م، ص30.

[3] – العسلي، بسام، **فلسطين والحملة الصليبية الجديدة**، بيروت، الديوان للطباعة والنشروالتوزيع، 1991م، ص25.

[4] – عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**، مرجع سابق، ص 117.

وقد سارت تلك الحركة ومرت بعدة مستويات متقلبة ما بين مد وجزر ونشاط وركود. وعليه كان لها في كل مرحلة زمنية مميزاتها الخاصة كما يمكن توضيحه من خلال الآتي:

1. **المرحلة الأولى 1918 –1929:** تخلل هذه المرحلة عدم كفاية في الخبرة والوعي بالقضية الفلسطينية، وبرز في هذه المرحلة وسيلة النضال السلمي حيث مارست الحركة السياسية الوطنية نشاطاتها النضالية على مستوى الوطن مستخدمة هذه الوسيلة، ومن أبرز النشاطات التي شهدتها هذه الفترة هي:

أ. إنشاء الجمعيات (الإسلامية والمسيحية).

ب. عقد المؤتمرات الوطنية الفلسطينية، والمشاركة في المؤتمر السوري العام سنة 1919م والذي أعلن خلاله استقلال سوريا عن الإستعمار.

ج. خروج المظاهرات المنظمة في كافة أنحاء الوطن فلسطين.

د. الجهاد أو النضال الإعلامي في الدفاع عن قضية فلسطين من خلال الصحافة والإعلام الفلسطيني[1].

2. **المرحلة من 1929 – 1933م:** كان هناك صلابةً في الإلحاح على إطلاق إسم سوريا الجنوبية على فلسطين وذلك للرد على التحديات الأجنبية حيث كان عنفوان المشاعر القومية العربية في عهد الانتداب البريطاني في أوجه في فلسطين وأشد من أي قطر عربي آخر وذلك نتيجةً للتحديين الصهيوني والبريطاني الشديدين في ذلك الوقت للعرب، لهذا كان هناك إصراراً قوياً على إطلاق إسم سوريا الجنوبية على فلسطين كرد قوي على تلك التحديات الظالمة. ومن الأمثلة التاريخية الحية على هذا الإصرار تعبيراً عن وحدة فلسطين وسوريا قيام فوزي القاوقجي بإصدار بياناته الثورية في ثورة عام 1936م بإسم سوريا الجنوبية وليس فلسطين.

[1] – الحوت، بيان نويهض، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (1917–1948م)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عكا، ط2، 1984م، ص84.

وقد شكل الفشل الأمني الذي منيت به سلطات الإنتداب تجاه أحداث العام 1929م سبباً لأن تقوم حكومة بريطانيا باتخاذ قرار يقضي برفع عدد شبكات الإستخبارات العسكرية التابعة أساساً لسلاح الجو الملكي البريطاني، ورفع مستوى التنسيق والتعاون الأمنيين مع جهات مؤثرة في الحركة الصهيونية كمنظمة هاغاناه وجهات مدنية أخرى، فتم تسليم قائد قوات الجيش البريطاني مهمة حفظ الأمن في البلاد، فبادر إلى جلب وتجنيد المزيد من العناصر الشرطية، وعمل على ربط المستوطنات الصهيونية ببعضها البعض من خلال فتح وشق المزيد من الطرق فيما بينها. وفي خطوة نحو تعزيز قدرة تلك المستوطنات في الدفاع عن نفسها عمد قائد القوات إلى تزويد حراس المستوطنات بأجهزة اتصال سلكية ولاسلكية[1]، ومنحت سلطة الإنتداب المستوطنين تراخيص لحمل السلاح بذريعة الدفاع عن النفس[2]، وقامت أيضاً بتنسيب أعضاء وحدات الإتصال والإشارة في منظمة هاغاناه كأعضاء في سلاح الإحتياط البريطاني للإستفادة أكثر في مجال الإتصالات[3]. أي أن بريطانيا دعمت بكل ما أوتيت من قوة وعتاد وأفراد قيام الدولة اليهودية على أرضنا الفلسطينية.

1. **المرحلة من 1933 – 1939م:** شهدت هذه المرحلة نشاطاً وطنياً واضحاً للحركة الوطنية الفلسطينية حيث كان لازدياد الإحتجاجات والمسيرات التي انطلقت من مختلف مدن فلسطين عام 1933م احتجاجاً على الإحتلال أو الإنتداب البريطاني والصهيونية، وعقد العديد من الإجتماعات التي شارك فيها عدداً لا بأس به من رجال الحركة الوطنية الفلسطينية، سواءً اجتماعات يافا أو القدس أو نابلس، دليلاً على هذا النشاط.

لم يستسلم شعبنا الفلسطيني منذ بدء المشروع الصهيوني مشروع إقامة دولته العبرية على أرض فلسطين إلى يومنا الحاضر، بل كان النضال الفلسطيني عبارة عن محطات تمر بين فترات

---

[1] – صالح، محسن، **القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية**، (1917–1939م)، عمان، دار النفائس، 1996م، ص399.

[2] – وزارة الدفاع، **الشرطي العبري في فترة الانتداب**، (عبري)، تل ابيب، وزارة الدفاع ومورس المساهمة المحدودة، 1973م، ص96.

[3] – السنوار، زكريا، **منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ انشائها وحتى صدور قرار التقسيم من 1920 إلى 1947م**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الصلبة، 2006م، ص126.

من المد والجزر. فتراها أحياناً على شكل هبّات ثورية محدودة أو انتفاضات شعبية عارمة، وتراها أحياناً أخرى على شكل ثورة مسلحة من عامة الشعب. وقد مثل إضراب عام 36 أحد أهم المحطات في التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بالإضراب الكبير فقد كان هناك عدة عوامل واعتبارات قادت إلى نشوبه، هذا الإضراب الذي سطرت به فلسطين لنفسها الرقم القياسي الذي لم يسبقها إليه أي شعب عربي ضد الإحتلال ما عدا ثورة الجزائر[1]، فقد أصبح عدد النازحين المطرودين من قراهم من الفلاحين كبيراً ويرتفع يومياً، وارتفع معه منذ سنة 1935م عدد العاطلين عن العمل، خصوصاً عندما تصلب اليهود وتشددوا في تطبيق قوانين وآليات العمل في مزارع ومصانع المستعمرات اليهودية[2]. وكان هناك أسباب وعوامل أخرى قد تعتبر غير مباشرة تمثلت في رغبة جامحة لدى الفلسطيين بنيل الكرامة والحرية وطرد الإحتلال والذود عن حمى ووحدة وعروبة الوطن وأراضيه، والذود عن فلسطين وحمايتها من مؤامرات السياسات البريطانية واليهودية – الصهيونية[3]، وكذلك رفض ومحاربة صك الانتداب وعدم تراجع إنجلترا عنه متجاهلةً كل الإحتجاجات والدماء التي سفكت[4]. يقول كريستوفر سايكس " إن السبب الأكيد للثورة في السنوات الثلاث الأخيرة سببه زيادة هجرة اليهود وخشية العرب من هجرات كبيرة متتالية، وهي خشية لم يقدم اليهود أي مبادرة لتهدئتها وتبديدها بل فعلوا كل هو متاح لاستمرارها"[5].

ومن الأحداث التي قادت إلى نشوب الإضراب الكبير، ما جرى في الأعوام 1920م، 1921م و1929م وما جرى في فلسطين من وقائع ومسيرات وإضرابات وصدامات دموية بين العرب من

---

[1] – **الموسوعة الفلسطينية**، ق2، مج1، ص623. جبارة، دراسات، مرجع سابق، ص122.

[2] – سماره، محمد، **تاريخ الشعب الإسرائيلي الحديث والنزاع العربي الإسرائيلي**، مطبعة القادسية، القدس، 1990م، ص125؛ النتشة، رفيق شاكر وزملائه، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م، ص111؛ الكيالي، عبد الوهاب، **الموجز في تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت، 1971م، ص144.

[3] – **الموسوعة الفلسطينية**: ق2، ج1، ص623. الرضيعي، يوسف رجب، ثورة 1936م في فلسطين، منشورات شمس، باقة الغربية، 1993م، ص42.

[4] – عودة، صادق إبراهيم وزملائه، **معالم تاريخ العرب في العصر الحديث**، ج2، مطبعة النصر، نابلس، 1958م، ص186.

[5] – خلة، كامل محمود، **فلسطين والانتداب البريطاني (1922–1939)**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1982م، ص598.

جهة ومن صب لهم العداء من اليهود والصهاينة من جهة أخرى منذ العام 1919م وحتى العام 1936م[1]، واعتراض الصهاينة على إنشاء مؤسسات للحكم الذاتي[2].

من أوائل الأسباب التي أثارت الشعب الفلسطيني ضد البريطانيين، استشهاد الشيخ المجاهد عز الدين القسام الذي قاد مقتله إلى تحول في الصراع من مسيرات ضخمة واحتجاجات إلى نضال مسلح وجهاد ضد البريطانيين، حيث كان الشيخ عز الدين القسام المبادر وأول من أشعل فتيل المقاومة المسلحة والجهاد على أرض فلسطين. ومنذ تشرين ثاني من العام 1935م وهو تاريخ استشهاد الشيخ عز الدين وحتى بدايات الإضراب الكبير بتاريخ 1936/4/19م شهدت فلسطين عديد من العمليات العسكرية من أتباع القسام وقد أزعجت البريطانيين بالفعل[3].

بعد عام 1931م تبلور لدى الفلسطينيين بشكل عام وقيادتهم السياسية على وجه الخصوص قناعة عميقة بأن إنجلتر لن تقدم أي مبادرة للتبديل أو التعديل على مواقفها وسياساتها الرامية إلى مساعدة الصهاينة واليهود على تحقيق أهدافهم باحتلال وتهويد فلسطين، وتحولت هذه القناعة بين الشعب الفلسطيني إلى شعور عام في فلسطين أنه لا فائدة مرجوة من تلك المساعي والجهود السياسية النشطة التي كانت تبذل لإقناع إنجلترا بتعديل مواقفها والسعي لإنصاف شريحة العرب، وأنه لن يكون هناك فائدة من استئناف إرسال الوفود إلى إنجلترا وأوروبا وأمريكا، واستئناف جهود الحصول على التعاطف من الخارج لدعم الشعب الفلسطيني في دفاعه عن قضيته فلسطين ونشر ونقل وإيصال مطالب العرب للمحافل الدولية، ومحاولة فرض القناعة بأن الطريق والمسلك الوحيدين المجديين في عملية إنقاذ فلسطين هو مواجهة المحتلين بالقوة والعنف، وقد ساعدت هذه القناعة في تعزيز تحركات التجهيز السري للجهاد النضال المسلح[4].

---

[1] – **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ص623.

[2] – الكيالي، عبد الوهاب وزملائه، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص915.

[3] – جبارة، **مرجع سابق**، دراسات، ص122.

[4] – **الموسوعة الفلسطينية**، مرجع سابق، ج1، ص623. الرضيعي، ثورة، ص42.

وقد ساد في حينه اعتقاد بعدم نفعية الأساليب السياسية، وبأن العمل المسلح هو الطريق الأوحد لتحقيق الأهداف الوطنية، وقد تجسد ذلك على أرض واقع بشكل جلي في عام 1935م في ثورة الشيخ المجاهد عز الدين القسام، هذه الثورة التي أيقظت الشعب الفلسطيني، وأشعلت في داخله شرارة الحماسة للمقاومة والنضال والجهاد، وارتقت بمعنوياته، وأثبتت له بالدليل والتجربة الحية أن لا طريق للقضاء على الإحتلال وأهداف الصهيونية إلا بالكفاح المسلح ضدهما[1].

أما عن أسباب نشوب الإضراب المباشرة واستفزاز الشعب وخروجه لتلبية نداء المقاومة والجهاد فهي زيادة تدفق الهجرة الصهيونية على فلسطين بأعداد غير مسبوقة خصوصاً بعد تولي الحزب النازي لمقاليد السلطة في ألمانيا، وزيادة أعداد المهاجرين ما بين الأعوام 1933–1935م بطريقة أثارت تخوفات الشعب بشكل ملموس وواضح[2]. فقد ازدادت أعداد اليهود عام 1918م من 80 ألف إلى حوالي 400 ألف في العام 1936م، ولذلك وصل لفلسطين عام 1933م ما يقارب الـ 30 ألف يهودي، وعام 1934م حوالي 40 ألف، وعام 1935م حوالي 62 ألف، هذا عدا عن أعداد المهاجرين غير الشرعيين[3]، وتواصل الهجرة السرية لليهود إلى فلسطين وغض الطرف المقصود من الحكومة الإنجليزية عنها بل والتستر عليها وتمويلها وحمايتها[4].

أضف إلى تلك الأسباب المباشرة وغير المباشرة بعض العوامل الأساسية التي قادت لنشوب الإضراب أعلاه بدايةً من أسباب نفسية لها اعتباراتها من حيث أثرها على الشعور العام وردات الأفعال في أوساط الشعب إلى استفزازات هيأت النفوس للقدوم عليه والاشتراك فيه. ومن ضمن هذه العوامل ما كان يتعرض له الفلسطيني بشكل عام والمناضلون والمجاهدون بشكل خاص من اضطهاد وظلم على أيدي البريطانيين، وإقدام الصهاينة على اقتراف الجرائم الإرهابية ضد العرب، خصوصاً عند المناطق القريبة للمدن والمستوطنات اليهودية.

---

[1] – **المصدر السابق**، ج1، ص623.

[2] – **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ص623.

[3] – عودة، صادق ابراهيم، **معالم تاريخ العرب في العصر الحديث**، ج2، نابلس، مطبعة النصر، 1958م، ص186.

[4] – **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ص623.

تولدت لدى العرب قناعة واضحة بأنه ما لم تتوقف الهجرة اليهودية فسيضحون من الأقليات في وطنهم، وأنه ما لم تفرض القيود على حركات البيع للأراضي فسيصبح الفلسطيني في وطنه تدريجياً بلا أرض يملكها. وبالتالي كان لهذه العوامل الأثر الكبير على فكر الوطنيين بالثورة على الإحتلال الإنجليزي على أمل الوصول إلى حلول لمشاكل البطالة والهجرة وبيع الأراضي للصهاينة. ومما لا شك فيه أن الهبات الثورية العربية في كل من مصر وسوريا ضد الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي قد حفزت العرب الفلسطينيين على القيام بثورات وهبات شبيهة. كما تولدت لدى بعض القادة الفلسطينيين قناعة وتوقعات بأن الحرب التي كانت ستنشب بين إيطاليا وإنجلترا إثر هجوم إيطاليا على الحبشة سنة 1935م سستشغل إنجلترا في فلسطين عن حربها ضد العرب فيما لو ثاروا عليهم[1].

في كانون الأول من العام 1935م، وفي إطار كل تلك المعطيات أعلاه، تقدم قيادات الأحزاب العربية في فلسطين إلى المندوب السامي البريطاني بمذكرة مشتركة اشتملت على نقاط منها ضرورة أن تتشكل في فلسطين حكومة ديمقراطية، وأن تتوقف هجرة اليهود وبيع الأراضي لهم، وأن يتم إلزام المواطنين على حمل بطاقات هوية خاصة تميزهم عن المهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون إلى الوطن بطرق ووسائل غير شرعية. كما طالب هؤلاء الزعماء المندوب السامي بضرورة الإجابة على هذه البنود المقترحة خلال شهر من تاريخ تقديم المذكرة. وقد رد المندوب السامي على تلك المذكرة بتقديم اقتراح يقضي بتشكيل مجلس تشريعي في الوطن واقتراح آخر يقضي بتحديد بيع الأراضي ضمن شروط معينة. ولكن من الناحية العملية فقد رفض المندوب السامي البريطاني كافة مقترحات الزعماء التي قدموها له في مذكرتهم مما أدى إلى توتر الأوضاع الأمنية في البلاد[2].

---

[1] – سمارة: **تاريخ**، ص125

[2] – **المرجع السابق**، ص125.

ولاحقاً بدأت عدة تنظيمات وطنية وجمعيات دينية بالظهور ولكنها لم تتجاوز الحدود القطرية لفلسطين وإنما كانت عبارة عن امتدادات لأحزاب قائمة فعلياً خارج فلسطين. ويمكن التعرف على أهداف وتركيبات هذه التجمعات من خلال استعراض الآتي:

2-2-1 أولاً -الجمعيات الإسلامية -المسيحية

منذ بداية مسيرتها، كانت القوة التي يتمتع بها الند (الذي كان يمثله التحالف الصهيو-إنجليزي الإستيطاني الإستعماري) الواقف في مواجهة الثورات والحركات الوطنية الفلسطينية تعد من أهم الصعوبات التي واجهت تلك الحركات في ذلك الوقت، وقد دفعها ذلك لمحاولة التمييز والفصل في هذه المرحلة ما بين اليهودية الصهيونية وسلطات الانتداب. فبدأت بانتهاج سياسة هادفة مع إنجلترا ومن ثم اعتبرت الحركة الصهيونية هي الخطر الأساس الواجب مواجهته وتركيز المعركة عليه.[1] وقد استفادت واستغلت سلطات الإنتداب البريطاني هذه السياسة المهادنة تجاهها لصالحها فعينت من نفسها قاضياً في النزاع الجاري على الأرض الفلسطينية. وقد تجسد ذلك من خلال تشجيع قيام نشاطات سياسية فلسطينية أخذت إسم الجمعيات الإسلامية – المسيحية والتي تشكلت في معظم القرى والمدن الفلسطينية، ووكلت نفسها قيادة العمل السياسي في فلسطين. ولم يكن خفياً على أحد -بل كان مؤسسو هذه الجمعيات يعلنون عن -دور إنجلترا في المساعدة في تأسيس هذه الجمعيات بل وتشجيعهم لها. فقد كان الحاكم العسكري ستورز يطلب من هؤلاء المؤسسين اتخاذ الطريق نفسه الذي اتخذه الصهاينة عندما طالبوا بإقامة وطن قومي لليهود، ولم يكن حرص إنجلترا على زرع بذرة حركة سياسية فلسطينية من منطلق حبها للفلسطينيين أو حتى حرصها عليهم، بل كان هدفها من إنشاء هذه الجمعيات إقصاء الفلسطينيين عن محيطهم العربي، والقضاء على تطلعاتهم نحو الوحدة

[1] – غانم، محمد حافظ، **المشكلة الفلسطينية على ضوء القانون الدولي**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1964م، ص83.

الإسلامية العربية وذلك من خلال إعطاء الفرصة وإتاحة المجال لعمل سياسي إقليمي مسيطر عليه من قبل إنجلترا[1] أو على الأقل يكون تحت مراقبة السياسيين الإنجليز داخل إطار وحدود فلسطين.

لم تتمكن ألاعيب الإحتلال من تضليل الفلسطينين ودفعهم للإنجرار خلفها رغم المحاولات الحثيثة والعديدة من إدارة العسكر البريطاني والحركة الصهيونية في هذا الإطار، فعمد الفلسطينيون إلى تشكيل الجمعية الإسلامية المسيحية بهدف الدفاع عن حقوقهم ومواجهة التغلغل الصهيوني اليهودي على أرض فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص فبادروا إلى عقد المؤتمر الفلسطيني الأول رداً على المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كانون الأول عام 1918م في مدينة يافا الفلسطينية[2]، وخرجوا بمذكرة شديدة اللهجة قاموا بإرسالها إلى مؤتمر باريس للصلح وذلك كتبيان للموقف العربي الفلسطيني من المشروع اليهودي الصهيوني وفكرة الوطن القومي اليهودي. وقاموا في 8 آذار 1919 م بتنظيم مسيرات ومظاهرات احتفالاً بتنصيب الملك فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا[3].

عقدت بعد ذلك عدة اجتماعات وطنية محلية بهدف بحث القضية عطفاً على التطورات السياسية الأخيرة حيث تم المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية[4]، وخرجت عدة تصريحات وبيانات حولتلك الأحداث الأخيرة. فقد خرجت الجمعية الإسلامية بتاريخ 4 أيلول 1929م ببيان للأمة العربية الفلسطينية قامت خلاله بتوضيح أن ما حدث من قتال وزهق للأرواح حري بأن يدعوهم إلى التوحد وضرورة تجنب مواقف التخاذل والتنافر والطرق المؤدية نحو التفرقة، كان ذلك كله بهدف إنعاش روح القضية الفلسطينية وإدانة ما جاء في إعلان وتعميم جون تشانسلور المندوب السامي البريطاني، حيث تم اعتبار ذلك جزء من الدعاية اليهودية، ونادت بعد ذلك لتشكيل حزب واحد موحد وإلى ضرورة إنهاء الانقسام بل والتعجيل إلى إنعقاد المؤتمر الوطني للبحث في خطوة إرسال

---

[1] – صالح، محسن محمد، **التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد (1917–1948م)**، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1988م، ص100–101.

[2] – **جريدة الكوكب**، ع137، 8 نيسان 1919م، ص1.

[3] – **جريدة فلسطين**، ع47، 27 شباط 1919م، ص2.

[4] – الحوت، **القيادات**، ص222–223.

وفد لأوروبا، وكيفية التعامل مع خطوة مقاطعة اليهود داخل فلسطين. وحقيقةً فإنه بسبب هذه الأحداث والتحركات فقد ارتفعت وتيرة مقاطعة المنتجات اليهودية[1]، واتهمت حكومة الإنتداب البريطاني الشخصيات الوطنية بالتحريض لدفع المواطنين القيام بتلك المقاطعة. وعلى ضوء ذلك قامت سلطات الإنتداب باعتقال العديد من تلك الشخصيات أمثال مدحت أفندي الهباب، ومودة الهباب، وصالح أفندي زيدان، وموسى الكيالي، وعبد القادر المظفر، وحمدي الحسيني، ومحمد جبر، وعزت البيبي، وعلى أفندي الدباغ، وعبد المعطي البرغوثي، وصالح السكسك، وحكمت على العديد منهم بأحكام مختلفة[2].

2-2-2 الأحزاب السياسية القطرية وهي

1. الحزب العربي الفلسطيني

بعد إنشاء حزب الدفاع بعدة شهور، رأى رجال الحاج أمين الحسيني أنه من الضروري اتخاذ خطوة شبيهة، وأنه قد حان الوقت للبدء بتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية. وبالفعل فقد بدأوا بإجراء اتصالاتهم لتكوين حزب سياسي جديد، وقد كانت دعوة جمال الحسيني لهم في كلية الروضة بالقدس بتاريخ 16/شباط/1935م هو تاريخ أول اجتماع لهم.

وفي تاريخ 24/آذار/1935م أطلق جمال الحسيني تصريحاً عن الحزب الجديد في الصحف مشيراً خلاله إلى قرار اللجنة التنفيذية حول " إنشاء أحزاب وطنية متجانسة في الميول الفكرية الوطنية والمبادئ العامة "[3]، وذكر أيضاً " فإنه تنفيذاً لهذا القرار عقد بعض الإخوة المتجانسين في المبدأ والأساليب الوطنية عدة اجتماعات، وضعوا خلالها الحجر الأساس لمشروع تأسيس حزب يضم فيه إخوانهم في العقيدة والأسلوب، كي يتمكنوا من تنظيم عملهم حسب الطرق والأنظمة القديمة التي تقتضيها عقائدهم ومبادئهم الوطنية"[4]. وفي تاريخ 27/آذار/1935م رأى

---

[1] – **جريدة الكرمل**، ع1409، 3 كانون الاول 1929م، ص4.

[2] – **جريدة الجامعة العربية**، 287، 25 تشرين الثاني 1929م، ص3.

[3] – علوش، ناجي، **المقاومة العربية في فلسطين (1917-1948م)**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1970م، ص106.

[4] – **المصدر السابق**، ص106.

بالفعل الحزب العربي الفلسطيني النور برئاسة جمال الحسيني وكان ألفرد روك نائباً لرئيس الحزب وكلاً من فريد العنبتاوي وإبراهيم درويش والشيخ محمد علي الجعبري ويوسف ضياء الدجاني أعضاء مؤسسين[1]، وكان هذا الحزب من الأحزاب الوطنية التي وقفت بالفعل في وجه الإنجليز، وتم إنشاؤه كرداً على إنشاء حزب الدفاع الذي شكله راغب النشاشيبي والذي كان يدور في فلك البريطانيين[2]، وبالإمكان القول إنه عكس التنافس بين عائلتي النشاشيبي والحسيني.

قام الحزب بإصدار بيانه الأول والذي ذكر فيه ما يلي: " لقد تحققت رغبة الأمة في استكمال النضال والجهاد من خلال كيان سياسي جديد، يضمن لها الجد والجدية في العمل بل والاستمرار فيه، ويعمل على حشد الطاقات وجميع القوى للدفاع عن الكيان العربي المهدد بالإبادة، فهو يجمع قواها وينظم مهامها وأعمالها، ويستثمر جهودها للصالح العام، فتألف لتلك الغاية الحزب العربي الفلسطيني بتأييد وإجماع المؤتمر الوطني الكبير الذي عقد بتاريخ 27/آذار/1935م في مدينة القدس على أساس المبادئ والأهداف الثابتة التي وضعتها الأمة نصب أعينها منذ بداية الجهاد القومي ألا وهي النضال حتى الإستقلال، استقلال فلسطين في إطار الوحدة العربية، ورفع وإزالة الانتداب البريطاني، ومواجهة الخطر الصهيوني"[3].

من ناحية أخرى يرى إيميل الغوري، وهو أحد رجالات الحاج أمين الحسيني المخلصين، أن الحزب العربي كان قد تأسس ليحمل ويتحمل عبء الجهاد والنضال وقيادة الحركة الوطنية، ويضيف إلى ذلك قوله: "وقد اجتهد أن تمنح الرئاسة للسيد جمال الحسيني، وكان الحزب العربي الفلسطيني هو حزب الأغلبية الساحقة، وقد اعترفت بذلك رسمياً حكومة الإنتداب البريطاني في تقريرها الذي رفع عام 1936م إلى لجنة الإنتدابات، وكان الحزب في حينه يعرف لدى الجميع

---

[1] – دروزة، محمد عزة: **مذكرات محمد عزة دروزة**، ط1، مج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1993م، ص859.

[2] – جبارة، تيسير، وزملائه، **مدينة خليل الرحمن**، "**دراسة تاريخية وجغرافية**"، رابطة الجامعيين، الخليل، د.ط، 1987م، ص145.

[3] – علوش، **المقاومة العربية في فلسطين (1917–1948م)**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1970م، ص107. خلة: فلسطين، ص573–574.

بحزب المفتي، ولا شك أن أغلب الفلسطينيين قد التفوا حول هذا الحزب على أساس هذا الإعتبار"[1].

نشر الحزب نظامه الداخلي أو ما عرف بقانون الحزب بتاريخ 24/نيسان/1935م، وتمحورت بنوده حول إنهاء الانتداب البريطاني واستقلال فلسطين والمحافظة على عروبتها ومحاربة إنشاء وطن قومي لليهود على أرضها، وأعلن الحزب عن اهتمامه بتحسين الحالة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي تمر بها الأمة العربية في فلسطين، كما شدد الحزب على علاقة وأواصر وروابط فلسطين بالدول العربية من خلال وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالاً تاماً[2].

2. حزب الإصلاح الفلسطيني

نتيجة للتنافس بين أسرتي الخالدي والنشاشيبي (الخالدي بزعامة حسين فخري الخالدي متمثلة في هذا الحزب الجديد والنشاشيبي متمثلة في حزب الدفاع) نشأ وتأسس حزب الإصلاح. وقد بدأت المراحل الأولى لتكوين وتأسيس هذا الحزب من خلال اجتماعات تحضيرية تمهيدية أولية في جنين داخل منزل إبراهيم التاجي[3]. وفي 18 حزيران 1935م عقد اجتماع في رام الله حضره حوالي مئة شخصية، وقد نتج عن هذا اللقاء انتخاب ثلاثة من السكرتيرية له هم: محمود أبو خضرة والدكتور حسين فخري الخالدي وشبلي الجمل، وكان هؤلاء الثلاثة أعضاءاً في اللجنة التنفيذية لهذا الحزب[4].

وقد تركزت برامج الحزب السياسية على النضال من أجل استقلال فلسطين في إطار الوحدة العربية ومن خلالها، وعلى اعتبار القضية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من القضايا العربية الكبرى. وكانت مقاومة السياسة الإقليمية والطائفية من ضمن برامج الحزب أيضاً، وطالب الحزب

---

[1] – خلة: **المرجع السابق**، ص574.

[2] – عطية، علي سعود: **الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع الوطني (1934–1937م)** ب.ط، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985م، ص140. خلة: المرجع السابق، ص574–575.

[3] – **جريدة فلسطين**، ع83–7692، 8 حزيران 1935م، ص2.

[4] – دروزة: **مذكرات**، ص860. الحوت: القيادات، ص311.

بحكم ذاتي في البلاد ووقف هجرة اليهود إلى فلسطين ومنع نقل وبيع الأراضي لهم[1]، وضرورة العمل على تنمية العلاقات السياسية بين فلسطين والدول العربية، بذل المساعي والجهود لدى الحكومة الإنجليزية لعقد اتفاقية بين الفلسطينيين والبريطانيين شبيهة وعلى غرار الإتفاقية الموقعة بين العراقيين والإنجليز، والنضال والجهاد ضد إقامة وطن قومي لليهود[2].

وقد كتبت جريدة فلسطين عن أسباب تأسيس هذا الحزب ما يلي: "منا من يؤسس حزباً من أجل المنصب ليثبت موقعه في الحكومة، وآخر ليحصل على منصب وموقع جديد، وآخر ليناكف خصمه، وهكذا. ولولا المنافسة والمخاصمة التي كانت بين عائلتي النشاشيبي والخالدية ما خطر ببال الدكتور حسين تأسيس هذا الحزب الجديد، ولولا ارتفاع وتيرة التنافر بين الدكتور سعد الله القسيس والأستاذ مغنم لما انتسب الأول لحزب الدكتور حسين لتفادي الإجتماع، ولما انتسب الثاني إلى حزب الدفاع. ومن الممكن أن نرى بوضوح أن أسباب انتساب الكثير من الشخصيات للأحزاب المختلفة كان يقف خلفها أهداف شخصية أو عائلية لا علاقة لها بالوطن والوطنية"[3].

2. الكتلة الوطنية

حرصت مدينة نابلس بالإضافة إلى مدن شمال فلسطين على إبراز دورها في الحركة الوطنية الفلسطينية، فبدأت بالسعي والدعوة لتشكيل وتأسيس حزب جديد عندما أصدر كلاً من عبد اللطيف صلاح وعبد الفتاح طوقان (وكلاهما من نابلس) بياناً جاء فيه ما يلي: "إن الحالة الحالية الحاضرة دعت بعض الشخصيات في فلسطين إلى التفكير في تشكيل كتلة محايدة، تقوم بالجزء الواجب عليها من الأعمال في الحقل الوطني، وتسعى لتوحيد وتقوية جبهة الدفاع، وترى ان أول واجباتها هو أن تتشكل هذه الكتلة من المخلصين الذين لا يدينون إلا بدين الوطن، وعليه فهي تدعو جميع الذين يعتقدون هذا الإعتقاد إلى الإشتراك معها في إخراج هذه الفكرة من مرحلة القول إلى العمل"[4].

---

[1] – خلة: **فلسطين**، ص576–577.

[2] – دروزة: **مذكرات**، ص860. الحوت: **القيادات**، ص747.

[3] – **جريدة فلسطين**، ع99–2983، 28 حزيران 1935م، ص2.

[4] – خلة: **فلسطين**، ص577.

وقد اعتبر هذا البيان الأساس الذي تجمع حوله حزب الكتلة الوطنية الذي تأسس برئاسة عبد اللطيف صلاح في نابلس بتاريخ 4/تشرين أول/1935م. أما عن موقفه السياسي فكان حيادياً إلى حد ما، وكانت أهدافه قريبة من أهداف الحزب العربي الفلسطيني[1].

وكانت الجريدة المسماة فلسطين في ذلك الحين قد نشرت أهداف وتوجهات هذا الحزب فقالت في المادة الرابعة: "يسعى الحزب نحو حصول فلسطين على استقلال سياسي تام والحفاظ على عروبتها بشتى الوسائل السياسية معتمداً في في ذلك أيضاً على الوسائل العملية التي تؤدي إلى إنعاش الصناعة والزراعة والتجارة، وعلى الوسائل الصحية التي تحفظ النسل وتزيد المواليد، وإنشاء ونشر مجموعات الكشافة والإهتمام بالأعمال الرياضية في جميع المناطق العربية"[2].

ويعتقد الباحث أنه قد اتفقت كافة الأحزاب على معارضة ومواجهة الصهيونية، ولكنها اختلفت في الوسائل والتكتيك، بدليل أنها تمكنت في العام 1936م من تكوين لجنة عليا برئاسة الحاج أمين الحسيني وتنظيم ما عرف بالإضراب الكبير الذي تحول فيما بعد إلى ثورة مسلحة. وأرى أن هذه الأحزاب قد وجدت لخدمة الأغراض والمصالح الشخصية لشخصيات لها نفوذ سياسي واقتصادي واجتماعي في فلسطين مستغلة الحس الوطني لدى البعض ولدى الجماهير.

3. حزب الاستقلال العربي

جاءت انطلاقة هذا الحزب "الإستقلال" بعد أحداث عدة شهدتها الساحة الفلسطينية في ذلك الحين والتي شجعت دخول التيار القومي إلى ساحة العمل السياسي والوطني. وقد ساعد في ظهور هذا الحزب عدة أسباب منها تنامي الشعور القومي وانتشاره في الساحة العربية، والتذمر الجماهير الفلسطينية من سياسات ونهج المهادنة الذي انتهجته القيادة الفلسطينية في ذلك الحين، والتراجع

[1] – دروزة: **مذكرات**، ص861. خلة: **فلسطين**، ص578.

[2] – **جريدة فلسطين**، ع185–3069، 6 تشرين الأول 1935م، ص4.

والتدهور المخيفين لأوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية بسبب سياسة الإنجليزية المعادية للعرب والمسلمين[1].

أشرف على تكوين هذا الحزب وتأسيسه العديد من الشخصيات الفلسطينية ذات الوزن الوطني والقومي والمشهود لها بحسها الوطني وانتمائها للقضية بسبب نشاها السياسي البارز قبيل الظهور الفعلي للحزب دون أن نغفل تلك الشخصية المحورية التي ساهمت في نشأة وتكوين هذا الحزب وهي تتعلق بأحد الاستقلاليين القدماء، إنه "نبيه العظمة"، وهو سوري الأصل، وكان قد نفي إلى القدس، واعتقد بأن إنشاء جسم وهيئة استقلالية مستقلة في فلسطين من شأنه إعادة تفعيل زخم العمل القومي العربي المشترك[2].

وقد تشكلت الهيئة التأسيسية لهذا الحزب من كل من عوني عبد الهادي، عزة دروزة، صبحي الخضرا، رشيد الحاج إبراهيم، معين الماضي، سليم سلامة، فهمي العبوشي، أكرم زعيتر، عجاج نويهض، حمدي الحسيني، حربي الأيوبي[3]، علماً بأن تلك الشخصيات الوطنية كانت من قيادات الحركة الوطنية في حينه، وكانت محسوبة على الحاج أمين الحسيني خلال فترة النزاع الحسيني–النشاشيبي، وإن كانوا جميعهم ضد انقسام الحركة الوطنية لأسباب مصالح عائلية[4].

وفي تموز من العام 1932م تأسس هذا الحزب واتخذ من مدينة القدس مقراً له. وقد جاهد الحزب في سبيل تطبيق سياساته التي تحقق أهدافه ومبادئه والتي تتمثل في نشر الوعي السياسي بين الشعب الفلسطيني، والدعوة للحرص على الوحدة الوطنية، وضرورة أن يتركز العداء والمواجهة نحو الانتداب الإنجليزي، والعمل الدؤوب للتحذير مخاطر الحركة الصهيونية، ومهاجمة القيادات

---

[1] – ابراش، ابراهيم، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987م، ص56.

[2] – عدوان، عاطف، **دراسات فلسطينية**، دار البشير للطباعة والنشر، غزة، 1994م، ص120.

[3] – العباسي، نظام، **فلسطين والبرنامج العربي**، الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1948م، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999م، ص107–108.

[4] – علوش، **المقاومة**، ص88. خلة، **فلسطين**، ص520.

التقليدية التي عرفت بتخاذلها، وتجنيد طاقات الشباب والإستفادة منها، ومقاومة سماسرة بيع الأراضي لليهود، وأخيراً الإهتمام بالقضايا العربية حفاظاً على العمق العربي لفلسطين وقضيتها[1].

تشير الأحداث التاريخية إلى قيام قيادة حزب الاستقلال التأسيسية بتقديم مبادرة للتباحث والتشاور مع الحاج أمين الحسيني، خصوصاً وأن أغلبهم كانوا من أصحابه وأصدقائه، والبعض الآخر تعاون معه في السابق، حيث تقدم الحسيني في بداية مراحل التفكير لإنشاء الحزب باقتراح إقامة جسم يستوعب أولئك الأشخاص الوطنيين من دون أن يكون ذلك الجسم سياسياً بشكل رسمي، وقد كان موقف الحسيني هذا منطلقاً من طريقته في العمل وأحياناً من مزاجه الخاص حيث كان يفضل عدم الظهور المباشر في أي عمل أو خطوة وكان ذلك يتفق مع صفته كرئيس ديني وقور. وعلى كل حال، كانت نتيجة تلك المشاورات بين الحاج أمين والحزب أن كلاهما عمل باستقلالية تامة عن الآخر، وكانت حجة أمين الحسيني في عدم انضمامه للحزب هي ضرورة عدم التخلي عن وطنية الحركة وشمولها من وجهة نظره[2].

وبالتالي ووجه تشكيل وتكوين الحزب بالمفاجأة من طرف الحاج الحسيني الذي اعتبر الحزب بتشكيلته التي أعلن عنها معارضة لسياساته خصوصاً بوجود شخصيات كانت تتسبب له بالإحراج في عدة مناسبات مختلفة مثل أكرم زعيتر وعوني عبد الهادي وحمدي الحسيني. بدأت بعد ذلك حملات الهجوم الكلامية المتبادلة خلال أكثر من مناسبة، وساءت على إثرها العلاقة بينهما بشكل كبير.

أما عن أهم مبادئ حزب الإستقلال فكانت معاداة الانتداب الإنجليزي وسياساته، حيث عرف عن الحسيني مهادنة البريطانيين في تعامله وسياسته معهم، مما حدا ببعض الشخصيات الوطنية أن تطلب منه أن يكون أقوى عوداً، وأصلب مقاومةً في مواجهة الإنجليز، حيث لاحظ هؤلاء أن الحسيني كان ليناً معهم عندما يتعلق الأمر بهم، وعليه فإن تهاونه في بعض مبادئ الحزب ستؤدي إلى خسارته لرئاسة المجلس الإسلامي ووظيفته كمفتي أكبر في البلاد.

---

[1] – خلة، **فلسطين**، ص521.

[2] – علوش، **المقاومة**، ص77–78. دروزة، **مذكرات**، ص804.

علماً أنه كان حريصاً جداً على الاحتفاظ بكلا المنصبين حفظاً لسيطرته ونفوذه الشخصي والوطني[1]. ورغم أن العلاقة بين الطرفين كان قد طفى على سطحها حملات كلامية هجومية متبادلة، إلا أن الحزب استطاع أن يتوصل من خلال مشاوراته داخلياً بين أعضائه ومؤسسيه إلى قرار بعدم التعرض للحاج أمين الحسيني بأي إساءة وأن يمضوا في تحركاتهم غير عابئين بالحملات التي يتم شنها ضدهم[2].

أيضاً فقد حذر حزب الإستقلال من سياسات آرثر واكهوب المندوب السامي الإنجليزي والتي يمكن تلخيصها بنقاط أهمها محاولة خداع الفلسطينيين من خلال خطوة إلغاء ضريبة العُشر، ومساعيه في حل الأزمة المالية التي كان يعاني منها المجلس الإسلامي الأعلى، وقيامه بتعيينات لبعض أفراد الأسر الكبيرة في بعض مراكز الدولة الهامة. ولكن سرعان ما اكتشف العرب أن المشاكل الرئيسية الحقيقية التي تعاني منها فلسطين (كالهجرة اليهودية ومشكلة تسريب وبيع الأراضي) قد ازدادت بشكل كبير حيث كان يجري تمريرها وتسجيلها بهدوء[3]، كما خطى واكهوب خطوات نحو التقرب للفلاحين بادعاء حبهم والإخلاص لهم حتى وصل به الامر أن قام بمنح نفسه لقب صديق الفلاحين. وقد كان من إنجازات الحزب أنه كشف أن آرثر واكهوب يقوم على أرض الواقع بتطبيق سياسة التهويد أكثر من أي شخص آخر سبقه في هذا المنصب، كما حذر الحزب من محاطر استمرار سياسة تسريب الأراضي إلى اليهود، وطالب رسمياً بضرورة تشريع قانون يمنع هذا الإنتقال منعاً قطعياً. ووجه الحزب تحذيراً من أنه في حالة عدم إقرار هذا التشريع الهام فإن ظاهرة تسريب الأراضي ستبقى قائمة في تعقيداتها ومخاطرها، وسيستمر الصهاينة في مساعيهم الاستيلاء على مزيد من تلك الأراضي مما سيؤدي إلى بدء تلاشي العرب وانهيار كيانهم الإجتماعي والقومي في يوم من الأيام[4].

---

[1] – خلة، **فلسطين**، 518.

[2] – الحوت، **القيادات**، ص27. خلة، **فلسطين**، ص519.

[3] – دروزة، **حول**، ج3، ص87–88.

[4] – علوش، **المقاومة**، ص86. الحوت، **القيادات**، ص738.

على إثر ذلك قام كل من السادة فؤاد فياض، وصدقي عطاري، وعارف الشوفي، ومحمد سليم المعاني، وعبد الله عزوقة، ومحمد خير لطفي، ومصطفى عبد الله، وجميل العبوشي، ومحمود سخا، وتوفيق المحمود، واحمد العيسى، وعبد الخالق الصغير، ومحمد القاسم العدسة، وابراهيم الصباغ، بإرسال برقية تضامن وتأييد لموقف شباب نابلس القاضي بالإضراب العام بتاريخ 13 تشرين الثاني 1935م وذلك تعبيراً عن رفضهم لسياسة واكهوب التي اتبعها فيما يتعلق بالهجرة والأراضي [1].

4. حزب الدفاع الوطني

في رحم وزخم التنافس الشديد القائم بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي نشأ حزب الدفاع الوطني على أساس ضرورة استمرار ظهوروهم في المسرح السياسي من خلال كتلة سياسية[2]، ومن خلال عقد المؤتمر الوطني الثامن الذي لم يكن ليرى النور أبداً[3]. عموماً قاموا بإعلان إنشاء حزب سياسي أطلقوا عليه حزب الدفاع الوطني، وكان برئاسة السيد راغب النشاشيبي، ووتم تعيين مغنم مغنم سكرتيراً وكان ذلك في 2 كانون الأول 1934 م. وهذا يعتبر أول حزب تم الإعلان عنه رسمياً منبثقاً عن معارضة حقيقية[4]، وقد انتسب للحزب مجموعة من رؤساء المجالس والبلديات ومن كبارات الفلاحين الأثرياء ومن زعماء وقيادات العشائر، لكن المشكلة الكبيرة تمثلت في كون هذا الحزب قد تأسس على أساس أن يكون حزب معارض للمفتي، ومع ذلك لم يتمكن هذا الحزب من تقديم نفسه كبديل سياسي تنظيمي للقوى التي كان يعارضها[5].

وتشكل الحزب أيضاً وضم في صفوفه أشخاص من الساسة الذين كانوا يفتشون عن أرض سياسية بديلة للعمل عليها بسبب مشكلتهم وخلافهم مع الحاج أمين الحسيني، ومن تلك الطبقات التي لم يكن لها مصلحة في الصدام مع حكومة الإنتداب البريطاني أمثال اسعد الشقيري وسليمان

---

[1] – زعيتر، **يوميات**، ص25.

[2] – علوش، **المقاومة**، ص102. خلة، **فلسطين**، ص563.

[3] – الحوت، **القيادات**، ص302. خلة، **فلسطين**، ص563.

[4] – خلة، **فلسطين**، ص564. الكيالي، **تاريخ**، ص247. الحوت، **القيادات**، ص302.

[5] – كبها، مصطفى داوود، **ثورة 1936م الكبرى – دوافعها وانعكاساتها**، ط1، مكتبة القبس، الناصرة، ص14.

طوقان وفخري النشاشيبي، وهم من الذين تعاهدوا على: "استمرار المحاولات نحو الحصول على استقلال فلسطين مع ضمان سيادة كاملة للعرب على أرضها مع عدم الاعتراف بأي تعهد دولي يكون الهدف منه سيطرة أو نفوذ أجنبيين في نهايته". وانتسب للحزب أيضاً بعض السماسرة من تجار الأراضي[1].

أما عن برامج هذا الحزب فقد قام على أساس استقلال فلسطين، وإنهاء الإنتداب الإنجليزي على أراضيها، ودون الإعتراف بأية تعهدات أو التزامات دولية تكون طريقاً إلى أي نوع من السيطرة الأجنبية أو النفوذ الخارجي أو أي من الأوضاع السياسة أو الإدارية بما يمكن أن يمس بذلك الإستقلال، وتشكيل حكومة وطنية في فلسطين تتوافق وتطلعات الشعب العربي الفلسطيني، والسير نحو تقدم فلسطين اقتصادياً وعلمياً واجتماعياً وزراعيا[2]، والمحافظة على عروبتها ومحاربة قيام وطن قومي لليهود الصهاينة فيها.

وقد كان لحزب الدفاع الوطني أثراً سيئاً على حياة الفلسطينيين وعلى حركتهم الوطنية هذه، فقد صار أنصار هذا الحزب يقومون بإثارة القلاقل والشغب والفتن على مجاهدي فلسطين، من خلال "إثارة ونشر الشكوك والأكاذيب عن حركة الوطنيين والعمل على إلهاء الناس بمعارك مفتعلة، وأيضاً التعاون مع الإنجليز في محاربة الحركة الوطنية بهدف القضاء على الوطنيين وملاحقتهم، مع المناداة لاتباع سياسة التفاهم مع الحركة الصهيونية ونبذ ما أسموه بعنف المقاومة"[3].

وبدأ قيادات هذا الحزب أمثال راغب النشاشيبي وحسن صدقي الدجاني وفخري النشاشيبي القيام بسلسلة من الزيارات للمدن والقرى الفلسطينية، وإلقاء الخطب الرنانة لتنفيذ مخططاتهم. وحدث في أول زيارة قاموا بها لمدينة الخليل أن قام توفيق طهبوب بإلقاء خطاب ترحيبي ندد خلاله ببعض الزعامات. حينها رغب راغب النشاشيبي في الظهور بمظهر من يحرص على وحدة الصف الوطني، فقام بإلقاء كلمة قال فيها: "ليس منا زعيم، بل جميعنا أفراداً متساوون كأسنان المشط،

---

[1] – **الموسوعة الفلسطينية** ق2، مج5، ص71.

[2] – خلة، **فلسطين**، ص565. الحوت، **القيادات**، ص742–743.

[3] – علوش، **المقاومة**، ص102–103.

وليس فينا من يعمل ضد مصلحة فلسطين ... وليس بيننا أي فرق وبين أي أحد من أفراد شعبنا الآخرين، فجميعنا يعمل من أجل فلسطين، وسنسعى للتعاون معهم، وكلما ابتعدوا عنا فسنستمر نحن في التقرب إليهم، ما دامت نوايانا خالصة لله والوطن"[1].

كانت هذه الكلمات تهدف إلى إظهار الحزب الجديد كحزب يتعالى عن الخلافات العائلية والشخصية، والعامل فقط من أجل مصلحة الوطن، كون الناس تكره الزعامات في حينه.

وعندما تحدث سكرتير الحزب حسن صدقي الدجاني رغب في تصوير الخلاف بين حزبهم الجديد وحزب المفتي على أنه خلاف بين طريقتي عمل وتفكير فقط، بحيث أن الأولى ترى في الحركة الصهيونية الخطر الرئيسي، وهذه طريقة الحاج أمين الحسيني، بينما ترى الثانية في البريطانيين الخطر الفعلي، وهذه طريقة حزب الدفاع. وحقيقةً فإن الكلام لم يكن دقيقاً خصوصاً وأن قادة حزب الدفاع كانوا يعملون فعلياً لصالح الإنجليز، حتى أن الخلاف بينهم لم يكن على من نقاتل؟ بل كان الخلاف عائلياً وطنياً بامتياز[2].

ولكي ينفي تهمة الخيانة عن نفسه كان حزب الدفاع حريصاً على رفع شعار مقاومة البريطانيين كونه كان شعار الجماهير الاول في ذلك الوقت، وهو بذلك يكون قد استغل نقطة ضعف القيادة الوطنية وهي صمتهم عن البريطانيين[3]. وقد لوحظ أن هذا الحزب لم يصمد فترة طويلة وذلك بسبب تسارع الأحداث السياسية وتلاحقها وصعوبة ترابطها بعد غياب أو اختفاء اللجنة التنفيذية عقب موت موسى الحسيني الذي خلفت وفاته فراغاً سياسياً كبيراً على صعيد الحركة الوطنية كان لا بد من تعبئته، ومن هنا بدأت ولادة الأحزاب.

---

[1] – علوش، **المقاومة**، ص103.

[2] – **المصدر السابق**، ص103.

[3] – **المصدر السابق**، ص104.

7. كتلة القوميين العرب

تعود أصول كتلة القوميين العرب إلى العام 1929م حيث بدأ نشاطها بالبروز بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كانت وقتئذ منحصرة ومقتصرة وسرية للغاية بدأ بها مجموعة من الشباب الذين تلقوا دراساتهم في الجامعة الأمريكية ببيروت أو في جامعات مدينة لندن ثم رجعوا إلى أوطانهم. وقد ساهمت السرية في إحياء هذه الحركة القومية، والتي لم يطلق عليها أي إسم معين في بداياتها الأولى. وقد كان أحد أقطابها العرب في حينه فريد زين الدين رئيس كلية النجاح في الثلاثينيات رغم قصر الفترة التي أمضاها في نابلس والتي لم تزد عن السنتين، فقد استطاع ان يكون قطباً وداعية لهذه الحركة القومية[1].

لم تكن الحركة القومية السرية المنطلقة في فلسطين جزءاً من حركة القوميين الرئيسة في لبنان والتي كان من أقطابها قسطنطين زريق وفؤاد مفرج وكاظم الصلح وتقي الدين الصلح وفريد زين الدين وعادل عسيران، علماً بأن الحركة الرئيسة لم تكن نفسها موحدة في بداياتها تلك حيث كانت تتكون من فريقين، فريق مع كاظم الصلح، وفريق مع قسطنطين زريق وفؤاد مفرج. إلا أن هذه الحركة على الرغم من التشعب الداخلي كانت قد تعهدت لنفسها على أن تلتف حول مبادىء الوحدة والقومية العربية وعلى السرية المطلقة[2].

وأقرت الحركة لنفسها دستوراً وبرنامجاً سياسياً عامين صاغتهما في كتاب صغير أسمته "كتاب القومية العربية"، كان يجري تداوله بشكل سري للغاية في نطاق مقتصر على الأعضاء المنتسبين وحدهم فقط. وفي مقدمة هذا الكتاب جاء تعريف فكرة القومية العربية من خلال الآتي: الفكرة أو القضية العربية هي مصطلح يطلق على الهبة التي يقوم بها العرب بهدف تحرير ذاتهم من الاستعمار والاستبداد والفقر والجهل وكل أنواع الضعف والوهن. على أن يلموا شملهم ويتوحدوا داخل دولة قومية عربية حضارية، فيحافظوا بذلك على كيانهم المادي والمعنوي

---

[1] – كبها، مصطفى داوود، ث**ورة 1936م الكبرى**، ص14.

[2] – علوش، **المقاومة**، ص86. الحوت، **القيادات**، ص738.

ويرفعوا من شأنهم بين الدول والأمم ويواصلوا تأدية رسالتهم ونقلها للإنسانية والحضارة العالميتين[1].

وفي تلك المرحلة عد هذا التنظيم القومي السري نفسه في قيادة وطليعة العمل الثوري العربي خصوصاً عقب اجتماعه في بغداد مع عدد من أقطابه العرب، وقد رأى التنظيم أن من مهامه القيام بالتخطيط للسياسة القومية العربية، والقيام بالاتصال مع السياسيين العراقيين البارزين والعرب، وقد تم تكليف مهمة الاتصالات هذه إلى اثنين من أعضاءه، وهما صديقين شنشل، ثم الدكتور سليم النعيمي على التوالي، وكان الحاج امين الحسيني من الذين اتصل بهم الدكتور النعيمي بشكل مستمر[2].

لم يتجاوز في الكتلة عدد الأعضاء القوميين الثلاثمئة عضو. وحتى هؤلاء لم يتمكنوا قبل اندلاع الحرب من تلقي التدريب العسكري، بل أنهم بعد قرار التقسيم عندما حاولوا ذلك كانت المدة الزمنية أمامهم قصيرة للغاية. وقد قاموا المرحلة الأخيرة ببذل جهودهم الوطنية من خلال اللجان القومية فقط. وعندما نقارن في حرب فلسطين بين مساهمة التنظيم القومي العربي في أحداث العراق وفي ثورته عن طريق اللجنة السرية وطلائع كتائب الشباب والجيش والمؤسسات الأخرى من جهة، ومساهمة القوميين العرب (أي الكتلة) من الجهة المقابلة يتبين لنا الفرق الهائل بين قوة التنظيم في ثورة العراق وضعفه الكبير في حرب فلسطين. وقد كان الضعف الأساسي الذي عانى منه التنظيم بعد فشل ثورة العراق، وعدم تمكن الكثير من أعضائه القدامى من الرجوع إلى فلسطين، ثم انعدام التجانس بين أعضاءه إلى حد الفشل في انتخاب رئيس للكتلة من أبرز عوامل ضعفه الداخلي، وهذا بينما كان التجانس والتناغم هو الميزة الكبرى للتنظيم في بدايات عهده[3].

---

[1] – العباسي، نظام، **فلسطين والبرنامج العربي**، ص107–108.

[2] – كبها، مصطفى داوود، **ثورة 1936م الكبرى**، ص25.

[3] – علوش، **المقاومة**، ص102–103.

8-الحزب السوري القومي

من المحتمل أن تكون سنة 1935م هي سنة بداية انتشار فكر الحزب القومي السوري في فلسطين، وذلك من خلال بعض الطلبة الفلسطينيين الذين كانوا طلاباً في الجامعة الامريكية في بيروت والذين تشربوا أفكار زعيم الحزب انطوان سعادة الذي كان يعمل استاذاً في الجامعة في ذلك الحين[1].

وكانت نقطة البداية هي مدينة حيفا، ثم بدأ الأعضاء تدريجياً بالانتشار في مدن القدس ويافا وغيرهما. وحسب النظام الداخلي للحزب والذي يقسم كل نطقة الى منفذيات، فقد تم إنشاء أربعة منفذيات في فلسطين: اولاً في حيفا، ثم تلاها في القدس ويافا، وأخيراً المنفذية في عكا. وكانت جميع هذه المنفذيات تابعة للمركز الرئيسي في بيروت، وكان الرسل يتنقلون بين المنفذيات وبيروت بدون انقطاع حتى انقطعت العلاقات مع المركز تدريجياً خلال وبعد الحرب العالمية[2].

وفي العام 1947م، وهو العام الذي رجع خلالها زعيم الحزب من أميريكا الجنوبية اللاتينية، والتي كانت الأوضاع فيها قد اشتدت وأصبحت سيئة للغاية في البلاد بسبب الخوف من التقسيم، قام الحزب بإنشاء مفوضية الجنوب في فلسطين وذلك للإشراف على الوضع السياسي، وتم الإتفاق على تعيين يوسف صايغ مفوضاً عاماً وكميل جدع سكرتيراً (ناموساً) له. وكان إصدار المذكرات الحزبية الرسمية دون العودة إلى المركز الرئيسي هو من صلاحيات المفوض العام[3].

كانت "القومية العربية" هي العقبة الرئيسية التي واجهت القوميين في بداياتهم، فالمبدأ الأول من المبادئ الأساسية للحزب كان: "سورية للسوريين والسوريون أمة تامة"، والمبدأ الثاني كان يتحدث عن أن: "المسألة والقضية السورية هي مسألة قومية قائمة بذاتها ومستقلة بالكامل أية

---

[1] – الحوت، **القيادات**، ص302. خلة، **فلسطين**، ص496.

[2] – خلة، **فلسطين**، ص566. الكيالي، **تاريخ**، ص247. الحوت، **القيادات**، 497.

[3] – كبها، مصطفى داوود، **ثورة 1936م الكبرى**، ص27.

قضية أخرى"[1]. وحول العلاقة بين الأمة السورية والأمة العربية يقول انطون سعادة في وصفه وشرحه للمبدأ الرابع الذي يتحدث اساساً عن ارتداد وأصل الأمة السورية: "إن هذا المبدأ لا يتناقض مطلقاً مع أن تكون الأمة السورية إحدى أمم العالم العربي أو احدى الأمم العربية. وأيضاً فكون الأمة السورية هي أمة عربية لا يتناقض وكونها أمة كاملة تمتلك حق السيادة المطلقة على نفسها ووطنها. وعليه فإن لها قضية قومية قائمة بذاتها مستقلة كل الاستقلال عن أية قضايا أخرى[2].

وتحديداً في فلسطين، كانت أعلى مشاعر القومية العربية والأكثر انتشاراً منها في أي قطر آخر عربي وذلك نتيجة للتحديات التي واجهها الفلسطينيون من طرف الإنتداب البريطاني والصهيونية اليهودية معاً. أما عن الإلحاح في إطلاق إسم سورية الجنوبية على فلسطين خلال الحكم العسكري الإنجليزي في بدايات الإنتداب، فقد كانت تعود أسبابه إلى الوحدة العربية التي دعا إليها الشعب الفلسطيني حيث لم يختفي إسم "سورية الجنوبية" إلا عقب نهاية الحكم العربي في دمشق، وصعوبة تحقيق هدف الوحدة العربية، ومع ذلك فإنه لم يتم أبداً حذفه من مجموعة المطالب الوطنية كهدف وطني ثابت، وهذا ما دعا فوزي القاوقجي في سنة 1936م إلى البدء بإصدار بياناته الرسمية[3].

وعليه فإن دلالة الإسم "سورية الجنوبية" في تاريخ فلسطين الحديث، يختلف كلياً عن دلالاته التي يشير إليها الحزب القومي السوري. وتحديداً من المنطق القومي، لم يكن من السهل على هذا الحزب التعاون مع بقية الأحزاب القائمة، كونها كانت جميعها متفقة على المطالب العربية الوطنية الواحدة. فعلى سبيل المثال كانت العلاقات مع حزب الإسقلال والحزب العربي

---

[1] – علوش، **المقاومة**، ص102.

[2] – ساعادة، انطون، **مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته**، بيروت، منشورات عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، 1972م، ص11، ص17.

[3] – الحوت، **القيادات**، ص302. خلة، **فلسطين**، ص497.

شبه باردة، ولم يجري بعد الحرب العالمية سوى لقاء واحد بين القوميين السوريين والإخوان المسلمين، وكان لقاءً فاشلاً بامتياز[1].

وفيما يتعلق بالحزب الشيوعي الفلسطيني وعصبة التحرير الوطني كان التنافر والكراهية شديدة بين كلا الفريقين كون أن نشأة القوميين السوريين كانت على مبدأ كره كل ما يتعلق بالشيوعية. فلم يبقى هناك فرصة للتواصل والتعاون. علماً أن التنافر والتنافس بينهما قد بديا واضحين من خلال الحركة العالمية. فمن ناحية القوميين السوريين فقد حاولوا من خلال نصري الحلو أن يؤثروا على الحركة من خلال منصبه كرفيق عمالي مساعد لسامي طه الذي كان رئيساً لجمعية العمال العربية في حينه، ومن المقربين في نفس الوقت للحزب القومي السوري[2].

وقد رغب الحزب بأن يكون قريباً من الحاج أمين الحسيني استناداً إلى العمل السري للحزب وابتعاده في تلك المرحلة عن فكرة الوصول إلى السلطة. بكلمات أخرى كي لا يتواجه مع المسؤولين السياسيين الكبار في هرم السياسة العليا، وكان ذلك كافياً لطمئنة المفتي. وقد تمت عدة لقاءات في أكثر من مناسبة بين المفتى الحاج أمين الحسيني وزعيم الحزب أنطوان سعادة لم يسفر عنها شيء يذكر من النتائج[3]. ويعود السبب الأساسي خلف هذا الفشل إلى التناقض الكبير والجذري في العقيدة السياسية لكلا الشخصيتين، وحتى في أهداف كل منهما. ولم يألُ المفوض العام للحزب يوسف صايغ جهداً في سبيل تحسين العلاقة بينهما خصوصاً بعد أن تولى منصب مدير بيت المال العربي، غير أن جهوده جميعها باءت بالفشل وذهبت سدى. شهدت العلاقات في وقت لاحق مراحل أسوأ من ذي قبل خصوصاً بعد التقسيم عندما قام الحزب بطلب السلاح من المفتي ليتمكن من القتال في فلسطين، فلم يستجيب المفتي لطلب الحزب. ولا شك أنه كان هناك سببان رئيسان لذلك الرفض من المفتي، الأول كونه لم يكن يملك ما يكفي من السلاح، والثاني كونه رفضه تسليم الحزب السلاح بشكل مستقل. فالموقع الصحيح للمقاتلين هو من خلال

---

[1] – كبها، مصطفى داوود، **ثورة 1936م الكبرى**، ص28.

[2] – علوش، **المقاومة**، ص103.

[3] – ساعادة، انطون، **مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته**، ص17.

قيادات عسكرية ومسؤولية محلية، أي من خلال إما الجهاد المقدس أو جيش الانقاذ أو اللجان القومية[1].

مع نهايات الحرب العالمية وفي وقت عقد المؤتمر التحضيري في الإسكندرونة لاجتماع جامعة الدول العربية، بادر الحزب بتقديم ورقة إلى المؤتمر من خلال مندوب فلسطين السيد موسى العلمي كانت عبارة عن مذكرة قام خلالها بشرح الموقف الإيجابي الذي تبناه من جهة تعاون الدول العربية، شريطة أن يكون التنسيق والتعاون كخطوة أولى في الإطار السوري. أيضاً فقد حدد موقفه من ضرورات النضال القومي الذي يجب أن يتم تعبئة قوى جميع قوى الأمة من أجله كون النضال القومي هو الطريق نحو تحقيق الوحدة، ونحو الحصول على الحقوق والمطالب القومية التي من الإستحالة الحصول عليها من خلال التحالف من الدول العظمى وما نشأ بعد الحرب من أحداث[2].

وكان قد تقرر في العام 1945م انعقاد مؤتمر "الجبهة العربية" في يافا، ولكن جرى لاحقاً تأجيل انعقاده إلى أجل غير مسمى، وكان الحزب قد جهز بياناً لتقديمه إلى هذا المؤتمر حيث استعرض فيه الموقف السياسي من القضايا العامة الرئيسية، ثم تقدم للمؤتمر بمجموعة مطالب على رأسها إنهاء الانتداب البريطاني ووقف الهجرة اليهودية ووقف تسريب الأراضي لليهود والإعلان عن فلسطين دولة ديمقراطية مستقلة بعيدة عن الإرتباط بأية تعهدات سابقة[3].

9. جماعة الإخوان المسلمين

ظهر نهاية الثلاثينيات في مصر انطلاق حركة الإخوان المسلمين، وهي حركة ذات أهداف دينية وسياسية، وقد أطلق الشيخ حسن البنا قائد هذه الحركة دعوته من مدينته الاسماعيلية حيث بدأت من هناك فروع ومقرات الإخوان بالانتشار في معظم أنحاء القطر المصري. ورغم أن الحركة اتخذت منذ قيامها نهجاً بمخاطبة الرؤساء والملوك والمسؤولين بواسطة

[1] – الحوت، **القيادات**، ص302. خلة، **فلسطين**، ص498.

[2] – سعادة، انطوان، **مراحل المسألة الفلسطينية**، (192–1949م)، بيروت، منشورات عمدة للثقافة، ص80.

[3] – سعادة، انطوان، **مراحل المسألة الفلسطينية**، (192–1949م)، ص93.

الرسائل المتواصلة تدعوهم فيها الى التمسك بتعاليم الدين الإسلامي، إلا أن كوادر الحركة بقيت تعمل في صمت وتكتم حتى نهايات الثلاثينيات[1].

بدأت الدعوة بالإنتشار في العواصم والمدن العربية، وفي مرحلتها الأولى قامت بسلوك طرق غير مباشرة من خلال إنشاء عدة جمعيات دينية بأسماء مختلفة متعددة، خصوصاً في المدن السورية واللبنانية الكبرى، وفي القدس قامت بإنشاء "جمعية المكارم"[2].

ومن جهة أخرى، استمرت حركة الإخوان في عقد مؤتمراتها العامة السنوية. وفي المؤتمر الخامس الذي عقد سنة 1944م في حلب حضر أعضاء حركة الإخوان من مصر وفلسطين وقاموا باتخاذ قرار هام يقضي بتوحيد أسماء الجمعيات المختلفة التي سبق وأن قامت الحركة بإنشائها في الدول المتعددة بإسم "الاخوان المسلمون"، واتخذوا قراراً آخر يقضي بنقل المركز الرئيسي من حلب إلى دمشق، وتعيين الشيخ مصطفى السباعي مراقباً عاماً للإخوان في المكتب الجديد الدائم في العاصمة دمشق[3].

بعد سنتين، وخلال المؤتمر السادس الذي عقد في مدينة يبرود السورية، تم اتخاذ قرار بتوحيد أعضاء ومقرات حركة الإخوان في لبنان وسوريا من حيث الإسم والهدف مع حركة الإخوان المسلمين في مصر. وللمرة الاولى يظهر توجه الإخوان نحو مسؤولياتهم اتجاه القضية الفلسطينية ضمن قراراتهم الرسمية والتي كان أهم قرار فيها: تشكيل لجان للعناية بقضايا العالمين العربي والإسلامي تكون مهمتها متابعة الحركات الوطنية في الإسكندرون ومصر وشمال افريقيا وطرابلس الغرب والهند، وتم تشكيل لجنة خاصة بقضية فلسطين[4].

---

[1] – الحسيني، اسحاق موسى، **الاخوان المسلمون**، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1952م، ص25.

[2] – الحسيني، اسحاق موسى، **الاخوان المسلمون**، ص123.

[3] – الحوت، **القيادات**، ص302. خلة، **فلسطين**، ص502.

[4] – العارف، عارف، النكبة، **بيت المقدس والفردوس المفقود، (1947–1952م)**، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1956م، ص398.

إن أكثر ما يعني الباحث في تاريخ حركة الإخوان المسلمين هو علاقة حركتهم بالحركة السياسية الوطنية، حيث أن الإخوان في فلسطين لم يكونو فرعاً مستقلاً كفرع دمشق، وإنما كانوا عبارة عن فرع من فروع الحركة في مصر وامتداد لها، وعليه فإنه من غير الجائز اعتبارهم في هذه الحالة جمعية عادية من الجمعيات السياسية الفلسطينية التي ظهرت في حينه. إلا أن هذا الوضع لم يكن أبداً حائلاً دون ممارسة الإخوان لدور مميز في النضال بهدف تحرير فلسطين، وخلال افتتاح أول فرع للحركة في القدس عندما قام جمال الحسيني بتأييد الإخوان لم يتراجع عن تأييده لها لاحقاً، كما أن الحزب العربي لم يعادي الإخوان المسلمين كما عادى إعادة تنظيم الأحزاب السياسية الفلسطينية. وكذلك كانت هناك علاقات متينة من المودة بين الشيخ حسن البنا والحج امين الحسيني[1].

كان اهتمام أعضاء حركة الإخوان المسلمين بتحرير فلسطين اهتماماً صادقاً مبنياً على الوازع الديني والإيمان العميق بأنها قضية دينية جهادية. وبالفعل فقد بدؤوا يبلورون هذا الإهتمام في تحرير فلسطين وجعلوه واقعاً عملياً، فجعلوا من مقر الحركة في القدس مقراً للجهاد، وعلى المستوى العربي انطلقوا ليحثوا ويشجعوا المسؤليين العرب على ضرورة تبني الحل العسكري وبذل كل ما هو متاح في عملية تحرير فلسطين. وقد أرسل الشيخ حسن البنا ببرقية إلى مجلس الجامعة العربية يبلغهم فيها باستعداده إرسال 10000 مجاهد من مجاهدي الإخوان المسلمين كدفعة أولى إلى فلسطين، وأيضاً فقد أصر وألح الإخوان المسلمون على الحكومة المصرية لكي تسمح لهم بالتوجه إلى فلسطين للجهاد فرفضت تلك الحكومة، فتوجهت مجموعات وكتائب الإخوان إلى فلسطين بذريعة القيام برحلة علمية حيث تمكن فريق منهم من اجتياز ترعة المياه إلى سيناء، وبالفعل فقد حاربت كتائب الإخوان ببسالة وتحدي وجاهدت بصمود، حتى أنه بقي أعداد من تلك الكتائب مرابطاً في القطاع الجنوبي من القدس إلى حين الإعلان عن الهدنة، فقام الإخوان حينها بتسليم مواقعهم للجيش العربي الأردني. وللعلم فإن الدور البطولي الرائع الذي لعبه الإخوان المسلمون في المعركة هو السبب الذي جعل لهم دوراً خاصاً وبارزاً في النضال

[1] – العارف، عارف، النكبة، **بيت المقدس والفردوس المفقود**، ص398.

الفلسطيني خصوصاً أنهم لم يبخلوا حتى بقادتهم في الجهاد في فلسطين فقاموا بإرسال بعضاً من منهم على رأس الكتائب المقاتلة كأمثال الشيخ مصطفى السباعي من سوريا والشيخ محمد فرغلي من مصر. وقد قامت حركة الإخوان لاحقاً باتخاذ قرارات خطيرة وخطوات جريئة أحرجت الحكومات العربية وكان أهمها مطالبة الحكومة المصرية وكافة الحكومات العربية بالإسراع بإعلان الجهاد في فلسطين واتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بإنقاذها[1].

2-3 ملامح الحياة الحزبية في فلسطين قبل النكبة من 1918 -1948 وسمات الحياة السياسية الحزبية

عملت الغالبية العظمى من سكان فلسطين بالفلاحة والزراعة. وقد شكل الفلاحون الذين كانوا يمثلون قاعدة الهرم السكاني حوالي 80% من السكان في بداية الحكم الإنجليزي (الإنتداب)، وقد كان عددهم التقديري في العام 1922 حوالي 478 ألف نسمة؛ وارتفع في العام 1944 إلى 800 ألف قروي مشكلين بذلك 66% من التعداد الكلي للسكان و70% من مجموع السكان العرب في فلسطين[2]. وقد كان عدد ضئيل من العائلات يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي، فبناءاً على إحصائيات العشرينيات كان حوالي 1.3 مليون دونم من أراضي فلسطين الزراعية تمتلكها حوالي 144 عائلة فقط، حيث امتلك الجزء القليل منهم مئات آلاف الدونمات من الأراضي. وقد وصل مجموع ما ملكته 250 عائلة من أراضي ما يعادل ما ملكه جميع الفلاحين في حينه حيث وصل معدل ما ملكته عائلة الفلاح حوالي 0.46 دونم فقط. وعلى الرغم من حيازة 65% من عائلات الفلاحين لبعض القطع والرقع الزراعية الصغيرة هنا وهناك، إلا أن معظمهم كان يعيش في مستوى خط الفقر وعلى حد الكفاف. وقد كان ثلثي ملاك 65% من مجموع الأراضي المؤجرة هم من الملاك الغائبون المقيمون في المدن الفلسطينية[3].

---

[1] – العارف، عارف، **النكبة**، ص389.

[2] – البديري، هند أمين، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1998م، ص283.

[3] – مارشال، فيل، **الانتفاضة، الصهيونية والإمبرالية والمقاومة الفلسطينية**، لندن، بوكماركس، 1989م، ص57.

ورغم مساوئ الإنتداب والإحتلال إلا أننا لا ننكر أن التدخل الاستعماري الإنجليزي والصهيوني قد أنتجا في فلسطين قطاعاً صناعياً حديثاً. وترتب على ذلك تحسين في قطاع الخدمات، وتطوير في الإقتصاد النقدي، وإعادة توزيع للسكان. فازداد عدد سكان المدن نظراً لتدهور الزراعة التقليدية أمام الزراعة الرأسمالية الممكننة. وتعرض آلاف الفلسطينيين لفقدان أعمالهم بسبب ذلك. فقد قادت عملية تخصيص وتركيز الملكية الزراعية إلى تحول قطاعات من صغار الملاك إلى عمال بالأجر، وصار معظمهم من العاطلين عن العمل، مما قاد العديد منهم إلى التوجه للمدينة بحثاً عن فرصة للعمل. وبالنسبة للحرفيين فقد تمكن القليل من المهاريين من الإلتحاق ببعض الأعمال في الأكثر تطوراً من القطاعات الصناعية، بينما سقط الباقي في وحل البطالة. ومع ذلك فقد تمكن قطاعان من الإفادة من هذا التطور:

القطاع الأول: هو القطاع المكون من عناصر البرجوازيين العرب الذين امتلكوا أغلب الأراضي في فلسطين على الرغم من تركز هؤلاء البرجوازيون في المدن. وقد تمكن هذا القطاع من التحكم بتجارة محاصيل الفلاحين الزراعية والصناعات ذات الصلة بالزراعة كالزيوت والصابون وأدوات الري وذلك عن طريق القروض التي منحوها لصغار الفلاحين ومتوسطي الملكية وذلك مقابل التعهد بتوريد المحاصيل الزراعية لهم. أضف إلى ذلك تحكمهم بالصناعات التقليدية كالغزل والنسيج، والمواد الغذائية، والأثاث وغيره من الصناعات.

القطاع الثاني: هو القطاع المكون من المهنيين، حيث واكب التحديث وعملياته ظهور طبقة وسطى جديدة من المهنيين (موظفون، مدرسون، محامون، أطباء، ...) وذلك بهدف المساعدة والمشاركة في المهام الإدارية ووالأعمال الخدمية والحكومية. وكانت هذه الطبقة في بداياتها مكونة أساساً من الأسر الكبيرة كأسر كبار ملاكي الأراضي وأبنائهم الذين تمكنوا من الحصول على تعليم حديث[1].

[1] – مارشال، فيل، **الانتفاضة، الصهيونية والإمبرالية والمقاومة الفلسطينية**، ص58.

وكان بجانب تطور العلاقات الرأسمالية العلاقات الإقتصادية حيث واكب الرأسمالية ظهور طبقة صناعية عاملة كانت في غالبيتها مركزة في المجتمع اليهودي بسبب ما توفر للمهاجرين من مستويات أعلى في المهارات والتدريب المهني والصناعي، وبسبب إغداق رأس المال اليهودي والإنجليزي لدعم قطاعات الصناعة لدى اليهود وفي مناطق تجمعاتهم. وقد وصل عدد العمال من اليهود المنتسبين للهستدروت في العام 1946م إلى حوالي الـ 154433 عاملاً[1]. وحاول الاستعمار الإنجليزي والصهيوني اليهودي أقصى ما في وسعهما لوضع العصا في عجلات نمو الصناعات العربية. وحقيقةً كانت الصناعات العربية الأقل تطوراً وجودةً من شبيهاتها اليهودية، حيث تركزت معظمها في مجالات عادية وتقليدية أو في تلك المجالات المرتبطة بقطاع النقل والمواصلات. وتمحور موضع العمال العرب في مدينة حيفا حيث وصل عددهم بحلول العام 1946م إلى حوالي الـ 100 ألف عامل[2].

كانت السيطرة شبه المطلقة على الحياة السياسية الفلسطينية هي لطبقة ملاك الأراضي، ولم تتمكن البرجوازية الفلسطينية من لعب دور فاعل على الساحة السياسية بطريقة تمكنها حقيقةً من أن تكون سياستها بديل للسياسة التقليدية المتخلفة الرجعية التي كان يتبعها مالكي الأراضي، ويعود ذلك لتشابك وتداخل علاقات ومصالح ملاك الأراضي مع الجماعة الصاعدة البرجوازية، وتراجع الأخيرة ذات الأصول الإقطاعية، وتقليص قوتها من خلال رأس المال الصهيوني. وامتازت الحياة السياسية في تلك الفترة بمنافسة حادة بين العائلات الكبيرة من ملاك الأراضي. وانطلقت المنافسة في القرن التاسع عشر بين آل الحسيني وآل الخالدي، ثم أصبحت بعد ذلك عبارة عن صراع شرس بين آل الحسيني وآل النشاشيبي[3].

مارست الأسر والعائلات دوراً متخلفاً ورجعياً في حركة وأعمال المقاومة، فقد سعت بشكل دائم إلى تحويل وتوجيه مشاعر الغضب لدى الجماهير العربية الفلسطينية نحو اليهود فقط،

---

[1] – البديري، هند أمين، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، ص284.

[2] – **المرجع السابق**، ص284.

[3] – الحوت، **القيادات**، ص176.

وحاولت في ذات الوقت تجنب الصدام مع عناصر وقوات جيش الإحتلال الإنجليزي، بل تعمدت في معظم الأوقات والظروف إلى تبني وسائل سلبية غير متطرفة أو راديكالية تمحور في معظمها حول رفع مذكرات الإحتجاج وتقديم العرائض المكتوبة والإحتجاجات الشفوية الإعلامية والمؤتمرات التي كان لا يتم عقدها إلا بعد الحصول على تصريح من حكومة الإنتداب البريطاني والتي كانت تخرج في ختام انعقادها بقرارات وتوصيات معتدلة[1]. وفي أوقات الأزمات الثورية الكبيرة كانت العائلات تحرص على كبح زمام الحركة الجماهيرية، فقد كانت تلك العائلات تعيش حالة خوف دائم من احتمال انفلات زمام الأمور من أيديها وفقدان السيطرة عليها، ومخاوف أخرى من أن ازدياد التطرف وارتفاع وتيرة الراديكالية لدى الفلاحين العاملين لديها قد يقلب الأمور على رأسها نتيجة للأوضاع السيئة والمزرية التي كان يعيشها فلاحنا الفلسطيني بسبب القهر والإبتزاز والاستغلال الذي مورس بحقه من خلال تلك العوائل.

وتنافست تلك العائلات نحو تجربة التقرب من الإنجليز بهدف محاولة الحصول على رضاء المندوب السامي البريطاني كي يقوم بتنصيبهم في مناصب قيادية محلية رفيعة. وقامت كل عائلة باستغلال الحركة الوطنية على حساب الآخرين في سبيل تحقيق مكاسب عائلية ضيقة لها. وقد تمكن الإنجليز من الإستفادة من هذه المنافسة الطماعة وسعوا نحو مزيد من تعميقها بهدف إضعاف وتفريق صفوف الحركة الوطنية[2].

باشرت منذ شباط 1919م تلك العوائل الكبيرة نحو عقد سلسة من لقاءات ومؤتمرات سياسية سنوية ونصف سنوية في محاولة للوصول إلى آلية تمكنهم من السيطرة على الحركة الجماهيرية، وبالتأكيد كان أغلب أعضاء هذه المؤتمرات من عتاولة ملاكي الأراضي وأبناء البرجوازيين الفلسطينيين. وقد جرى في في نهاية عام 1920م في المؤتمر العربي الثالث انتخاب لجنة تنفيذية، والتي استمر عملها إلى نهاية المؤتمر السابع، وقد تم اعتماد موسى كاظم الحسيني رئيساً للمؤتمر والذي بقي فيه رئيساً للجنة التنفيذية ولكافة المؤتمرات الوطنية حتى وفاته في العام

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ص611.

[2] – مارشال، فيل، **الانتفاضة**، ص60.

1934. وحدث أن طالبت بعض العناصر من المؤتمر ضرورة تكوين هيئات محلية عمالية وفلاحية، وبالتأكيد قوبل طلبهم هذا بالرفض من قبل النخبة الفلسطينية في المؤتمر[1]. وفي كتابها الموجه للجنة التنفيذية للمؤتمر قامت القيادة الفلسطينية بمطالبة الإنجليز بإيقاف الهجرة الصهيونية اليهودية بإسم مواجهة ومقاومة البلشفية[2].

لم تتمكن العائلات من خلال سيطرتها على الحياة السياسية من وقف الإنتفاضات والثورات والهبات العفوية التي كانت تقع هنا وهناك بين صفوف الجماهير الفلسطينية من حين لآخر. فشهدت الفترة الزمنية (1919-1921) مواجهات عنيفة بين العرب واليهود الصهاينة، وهجمات على مستعمرات اليهود الصهيونية، وعلى بعض الأهداف البريطانية.

ويمكن اعتبار أن انتفاضتي القدس 1920م ويافا 1921م كانتا من أشهر هذه الهبات. وكان موقف تلك العائلات الفلسطينية من هذه الهبات الجماهيرية هو التفرج والتهدئة.[3]

في عام 1921م اتخذت اللجنة التنفيذية قراراً بإرسال وفد لمفاوضة وزير المستعمرات آنذاك تشرشل في لندن في محاولة للحصول على تعاطف إنجلترا واستمالتها لصفهم. وقد اشتملت مطالب الوفد على عدة مطالب أهمها إنشاء حكومة وطنية ووقف الهجرة الصهيونية اليهودية إلى فلسطين، وبدا واضحاً استعداد القيادة الفلسطينية لتقديم الكثير من التنازلات لإنجلترا مقابل التخلص من سياستها المؤيدة والمؤازرة للصهيونية. فخلال محادثات موسى كاظم الحسيني في القاهرة عام 1921م مع البريطانيين قال: إن المطالبة بالاستقلال التام هو من أهم أهداف الوفد العربي، ولكن إن لم يكن ذلك ممكناً فإن الوفد يكتفي بالمطالبة بأن تكون سلطة الحكم الفعلية للإنجليز لا في يد يهود[4].

---

[1] – الحوت، **القيادات**، ص140-143.

[2] – مجهول، **المقاومة الفلسطينية، الواقع والتوقعات**، بيروت، دار الطليعة، 1971م، ص47.

[3] – الحوت، **القيادات**، ص147.

[4] – مجهول، **المقاومة الفلسطينية**، ص46.

وفعلاً انطلق الوفد إلى لندن وقام بإجراء مباحثات مع تشرشل كان الفشل المريع نتيجتها جميعاً. في العام 1921 شهدت فلسطين حدثاً كبيراً تمثل بإنشاء مؤسسة ساهمت في وقت لاحق بلعب دور هام على الساحة السياسية. هذه المؤسسة هي "المجلس الإسلامي الأعلى" والذي كان بقيادة الحاج أمين الحسيني. وكان الحاج أمين الحسيني قد تمكن من تولي مركز مفتي القدس بتعاون من المندوب السامي الإنجليزي، فقد تمكن المندوب السامي من التآمر بطريقة ذكية وجعل انتخابات الإفتاء تخرج بالنتائج التي أراد حيث التف على القانون كي يستطيع الحاج أمين الحسيني هزيمة جميع من نافسوه من العوائل الأخرى. وكانت هذه الخطوة استقباء للتنافس بين عائلتي الحسينية والنشابية. فقد كان راغب النشاشيبي متولياً لمنصب رئيس لبلدية القدس، وعليه كان لتولي الحاج أمين الحسيني مركز الإفتاء في نفس المدينة كان بالتأكيد سيرفع من وتيرة المنافسة على الزعامة في مدينة القدس، وهذا ما جرى فعلياً على أرض الواقع. وفي مقابل توليته لهذا المنصب تعهد الحاج أمين الحسيني بعدم "إثارة الإضطرابات"[1].

ونتيجة لذلك انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى كتلتين رئيسيتين هما: "المجلسيون" وهم أنصار عائلة وآل الحسيني وقيادة الحاج أمين للمجلس الإسلامي؛ و"المعارضون" وهم أنصار عائلة وآل النشاشيبي المعارضون للحسينية وللمجلس الإسلامي. وهنا اشتعل فتيل العراك والمنافسة على المستوى العائلي على الزعامة السياسية والثقافية والإجتماعية في فلسطين. ووصل النزاع حداً صعباً جعل وحث بعض الشخصيات السياسية العربية كي تتدخل لإيقافه. وكمثال على ذلك قام أحد كتاب العرب مقالاً في صحيفة "الجامعة العربية" التي كانت تصدر في القدس: "وإن كان لكلماتي العربية النابعة من الصراحة والصدق (والتي لم يسبق وأن خرجت في أي مناسبة عن إطارها العربي الصريح الصادق) قليل من التأثير فإن كل ما أهدف إليه وأريده هو أن تكون في سبيل تحقيق الوحدة ومحاربة الفرقة. أما إن كان الحسينيون (من الحسيني) أو النشاشيبيون (من النشاشيبي) أو الطوقانيون (من طوقان) أو العبدهاديون (من عبد الهادي) أو غيرهم من السلائل والعوائل الفلسطينية المعروفة لا يجدون في الأحزاب الوطنية غير تلك

[1] – الحوت، **القيادات**، ص204، ص205.

الأحزاب التي لا يقودها إلا هم ولا تعزز إلا بأسمائهم، وينظرون إلى الجامعة العربية كجامعة بيتية لمصالحهم العائلية، فالأفضل لهم أن ينتسبوا للحزب الصهيوني، وأن يقوموا بإرسال أبنائهم إلى الجامعة العبرية ليدرسوا في جبل الزيتون. يدعي الحسينيون أن النشاشيبيين يساومون ويهادنون اليهود والصهاينة على حقوق الأمة، ويردد النشاشيبيون نفس الحديث عن الحسينيين ، وأنا من جهتي لا أصدق – وأكره تصديق– القولين. وأرى من وجهة نظري أنه من واجب الأمة العربية أن تنبذ الزعامتين وأن تشكل من الصالح من الشعب في الحزبين زعامة جديدة موحدة تعمل للمصلحة الوطنية العامة المشتركة"[1].

وبعد ضغطات شديدة جداً إضطرت اللجنة التنفيذية في العام 1925 للدعوة إلى إضراب شامل عام في رسالة احتجاجية لنية اللورد بلفور التوجه لافتتاح الجامعة العبرية، وقد لقي الإضراب نجاحاً غير مسبوق إذ كان تجاوب العمال ضخماً في سائر أنحاء فلسطين[2]. ولكن الفترة اللاحقة من العام 1925 إلى العام 1928 تميزت باحتدام الصراع العائلي بشكل حاد جداً حاول فيه المجلسيون إخراج المعارضين من الحركة الوطنية واستبعادهم بشكل كامل، لكنهم فشلوا في مرادهم، بل تمكن المعارضون من مواجهة المجلس الإسلامي، وحتى التأثير على سير ونتائج انتخاباته، وتمكنوا خلال المؤتمر الوطني السابع الذي عقد في العام 1928م من فرض مشاركة مندوبين لهم عن كل مدينة. وقد قاد هذا العراك المتواصل والمنافسة الحادة إلى انشغالهم في أنفسهم وخمود الحركة الجماهرية بشكل تام خلال تلك الفترة، وعليه لم تشهد فلسطين أية مظاهرات أو إضرابات ذات تأثير.

وبالفعل عقد في العام 1928 المؤتمر العربي السابع ليشكل فضيحة وكشف لتخاذل تلك العائلات وانشغالهم عن الجهاد والنضال من أجل الاستقلال بنزاعاتهم العائلية والعصبية. فقد شارك في المؤتمر عدد كبير جداً من المندوبين الذين لم يسبق أن عملوا في السياسة من قبل، ولكنهم لم يتقاعسوا عن المشاركة بسبب عصبيتهم الحزبية والعائلية، فجاؤوا لإرضاء هذه العائلة

[1] – الحوت، **القيادات**، المرجع السابق، ص178.

[2] – **المرجع السابق**، ص192.

أو تلك. وفي المقابل تواجد في المؤتمر معارض مجلسي عن كل مدينة. وانشغل أعضاء المؤتمر في نقاش القضايا الزراعية كالقروض والضرائب والجنسية والمهاجرين الفلسطينيين ومسألة امتياز مشروع البحر الميت وأهمية تشكيل حكومة نيابية وديمقراطية. ولكن المؤتمر لم يأت على قضية استقلال فلسطين أو إنهاء الإنتداب البريطاني، أو اتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة التواجد البريطاني الصهيويهودي. وقام المؤتمر برفض المؤتمر اقتراح تقدم عضو واحد فقط دعا فيه لتأسيس جمعيات أو نقابات لحماية حقوق العمال العرب. وخرج المؤتمر في النهاية بما رآه إنجازاً تمثل بإبراق رسالة لعصبة الأمم ووزارة المستعمرات البريطانية مليئة بالتحيات والأشواق الحارة وبعض البكاء والعويل تطالبهم خلالها برجاء تشكيل حكومة برلمان في فلسطين بموجب الوعود والعهود المقطوعة من الحلفاء للعرب[1].

2-4 نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب

منذ مسيرة القدس في العام 1920م بدأت الصحف العربية تتابع باهتمام صدى وردود أفعال الشعب الفلسطيني نحو الانتداب البريطاني ووعد بلفور. وقد اختلفت مواقف تلك الصحف وحجم اهتمامها ومتابعتها لنشاط الحركة الوطنية الفلسطينية من صحيفة لأخرى بشكل متباين.

ومنذ هذا التاريخ بدأت ملحمة جديدة من الثورة الفلسطينية تسطر من خلال الإضرابات والمظاهرات والمسيرات والمحاكمات التي أعقبتها، نذكر منها إضرابات عام 1921م في يافا، وأحداث عام 1929م عند حائط البراق، والنشاطات الوطنية في الأرياف الفلسطينية، ونشاطات اللجنة التنفيذية العربية ولقاءاتها واجتماعاتها، ونشاطات الوفود الفلسطينية التي كانت تتوجه بشكل دوري إلى لندن لتقديم كتب الإحتجاج والإعتراضات[2]. وكان الإعلام والصحائف العربية تظهر تعاطفاً وتضامناً واضحين مع اللجنة التنفيذية العربية وتضع كامل ثقتها في زعاماتها التقليديين في الحركة الوطنية. ثم قامت لاحقاً بنقل ولائها للحزب العربي الفلسطيني الذي يعتبر التطور التنظيمي الطبيعي لمجموعة المجلسين بقيادة السيد جمال الحسيني. وكان جل اهتمامها وتركيزها منصب

[1] – الحوت، **القيادات**، ص194-196.

[2] – **جريدة البلاغ اليومي**، عدد 207، 1929/11/16م، ص2.

على الإنتفاضات والهبات الوطنية الكبرى أكثر بكثير من المتابعات اليومية لنشاطات الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن الأمثلة على ذلك اهتمامها باضطرابات العام 1933م واهتمامها بثورة وانتفاضة القسام في العام 1935م. وكانت حريصة على إظهار سوءات السياسات الإنجليزية في فلسطين وإبراز الجانب العدائي والإستفزازي للحركة اليهودية الصهيونية وأثر ذلك على الحركة الوطنية الفلسطينية[1].

وكان هناك صحفاً أخرى اتخذ اهتمامها بالأحداث طابع مقالات تحليلية، وكانت قد وقفت موقفاً معادياً للجنة التنفيذية العربية وخاصة من مجموعة المجلسين، وكانت تظهر تأييداً واضحاً لجماعات المعارضة والنشاشيبية. وكانت المقالات التي تنشرها تشن هجوماً ونقداً واسعين لسياسات اللجنة التنفيذية العربية وتظهر ميولاً وتعاطفاً مقنعين وغير مباشرين لسياسة التعاطي والتعاون مع سلطات الإنتداب الإنجليزي، وقد مثل هذا الخط خط المعارضة الذي كان يقوده آل النشاشيبي[2]. وصحفاً كانت تتخذ موقفاً معادياً من الحركة الوطنية وتستمر في شن هجمات متواصلة عليها على خلفية موقفها المتشدد من سلطات الانتداب البريطاني. وكانت تحاول الترويج لسياسة التعاطي والتفاهم بين العرب واليهود، وعليه لم تكن تلك الصحف تؤازر الهبات الوطنية في فلسطين[3].

وكان هناك صحفاً رفعت ألوية الدفاع عن المبادرات التي كانت تقدمها الحركة الوطنية الفلسطينية وتصدت للهجوم الذي كانت تشنه صحف الصهاينة والصحف المناهضة للحركة الوطنية الفلسطينية[4]، واشتمل النقد ذلك القسم والعهد القوميين الفلسطينيين الذان أرسى أسسهما المؤتمر الفلسطيني الخامس الذي عقد في العام 1922 وكان يتكون من ثلاثة أهداف رئيسية هي الحصول على الاستقلال التام، ووالوقوف في مواجهة المشروع الصهيوني الرامي لإنشاء وطن قومي لليهود، والبدء بمساعي تحقيق فكرة إنشاء جسم عربي هو الجامعة العربية[5].

---

[1] – **جريدة كوكب الشرق**، عدد 187، 1933/12/17م، ص2.

[2] – **جريدة السلسة**، عدد 729، 1927/5/18م، ص1.

[3] – **جريدة الاتحاد**، عدد 239، 1932/1/22م. ص1.

[4] – **جريدة الشورى**، عدد629، 1927/3/29م، ص1.

[5] – **جريدة السياسة**، عدد 729، 1927/5/18م. ص1.

فتلك الصحف كانت ترى أن حلم تكوين الجامعة العربية الذي هدد به الإنجليز والفرنسيون العرب خلال الحرب العالمية الأولى سيعني ألا تتفرغ فلسطين إلى شؤونها الخاصة، بل أن ذلك سوف يدفعها للتحالف مع سوريا ضد فرنسا ومع العراق ضد إنجلترا، وأنها ستتخذ من تصديها لفكرة إنشاء الجامعة العربية مخرجاً لمواجهة الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال توجيه اللوم إلى اللجنة التنفيذية العربية وطريقة عملها كونها من وجهة نظرهم ما زالت تتمسك بذات الأسلوب التقليدي في مقاومة البريطانيين والصهيونية اليهودية، في الوقت الذي يمكن أن من وجهة نظرهم أن يقولوا فيه أن عقلية الأمة العربية قد قامت الأحداث بصقلها واستقر مركز إنجلترا في فلسطين خلال الخمسة سنوات التي ولت على العهد القومي، وأن مسألة التعاون مع البريطانيين واليهود صارت مقبولة من كل الدوائر العربية تقريباً ما عدا اللجنة التنفيذية التي ما فتئت متصلبة ومتمسكة بفكرة الإستقلال التام للبلاد[1]، وتتحدث تلك الصحف أيضاً عن الأزمة التي تحاول اللجنة التنفيذية العربية اجتيازها في نهاية عشرينيات القرن، وتظهر عدم قناعتها بفكرة أن يكون السبب الرئيس لهذه الأزمة هو ندرة الموارد المالية الأمر الذي أدى إلى إعاقة عمل اللجنة كي تقوم بمسؤولياتها اتجاه قضية فلسطين الوطنية، ولكنها ترى في الوقت ذاته أن هذا الضعف الذي تعانيه اللجنة التنفيذية يعود إلى أن مبادئ اللجنة نفسها لم تكن عملية منذ بادئ الأمر وأن تراجع اللجنة عن المبادئ الأولى لها أذيع وأشيع بشكل راجح جداً على رأي خصومها[2].

2-4-1 القوى العسكرية

مصر: وصلت الأوضاع الداخلية المصرية قمة أزمتها نتيجةً لفشل المفاوضات المصرية الذي أتبعه فشل ثاني عندما تم عرض القضية المصرية أمام مجلس الآمن، عدا عن مسألة تصاعد الأزمة الاقتصادية وانتشار الإضرابات العامة والمظاهرات والمسيرات الشعبية. وكان على السلطات السياسية المصرية ضرورة البحث عن مخرج لهذه الأزمات. وكانت القضية الفلسطينية بتعقيداتها وما وصلت إليه من طرق مغلقة وتطورات معقدة تمثل مخرجاً جيداً للنظام المصري. فقد مثل قرار المشاركة في حرب تحرير فلسطين من الصهيونية طوق نجاة للسراي والسلطات (الحكومة)

---

[1] – **المصدر السابق**، ص1.

[2] – **جريدة السياسة**، عدد139، 1931/8/11م، ص1.

المصرية خصوصاً وأنه قد لاقى استجابة جماهيرية كبيرة جداً وبعيدة المدى. ولكن كان هناك عقبة وحيدة تحول دون اتخاذ قرار المشاركة وهو سوء أوضاع الجيش المصري وعدم أهليته للمشاركة في حرب على الأرض الفلسطينية. والحقيقة أن الملك كان قد لقي في المسألة الفلسطينية ما يتيح له استرداد جزء من سمعته المشوهة، عدا عن حرصه الشديد على بناء زعامة عربية لنفسه في مواجهة تمدد وتصاعد نفوذ العائلة الهاشمية في العراق والأردن.

ولذلك أمر الملك وزير دفاعه المصري بإصدار أوامره للجيش للتحرك حتى دون معرفة رئيس الوزراء ودون انتظار موافقة البرلمان أو مجلس الوزراء على قرار المشاركة في الحرب. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء المصري النقراشي آنذاك كان ملحاً على عدم اللجوء للقوة المسلحة كي لا يقود الجيش المصري للهلاك نتيجةً لوجود القوات الإنجليزية مرابطة خلفه في منطقة السويس، إلا أن موقف النقراشي تغير فجأةً فطلب عقد جلسة عاجلة للبرلمان المصري للحصول منه على موافقة رسمية قانونية للإشتراك في الحرب[1]. ويعود التغير في موقف النقراشي إلى حنكة سياسية تمثلت برغبته عدم تصاعد أزمة دستورية، عدا عن قناعته بأن استمرار اعتراضه على مشاركة الجيش المصري في معركة تحرير فلسطين كان سيعتبر خيانة وطنية كبرى على المستوى الداخلي والإقليمي والخارجي.

وبالفعل في 15 مايو 1948 شاركت مصر في الحرب مع الأردن وسوريا والعراق لإنقاذ فلسطين، وكان الكل يتوقع أن القوات العربية ستنتصر وأن المعركة ستكون عبارة عن نزهة قصيرة لن تستغرق أكثر من بضعة أيام. وبالفعل بدأت تلوح في الأفق انتصارات الجيش المصري المشارك في الحرب في فلسطين. وتمكن خلال أسبوعين فقط من الوصول إلى أطراف تل أبيب وبدأت البلاغات والبيانات العسكرية للجيش المصري تأخذ منحىً حاسماً ولهجة واثقة وهي تعلن للرأي العام أن نهاية إسرائيل أصبحت قاب قوسين أو أدنى. وانهالت كالمعتاد الضغوطات الدولية على أطراف المشاركين ف هذه الحرب وبدأت الهدنة الأولى التي للأسف لاقت قبولاً من الدول العربية. ولكن عندما استؤنفت الحرب بدأ جيش الصهاينة يحقق انتصارات متتالية تبع ذلك هدنة ثانية

[1] – البشرى، طارق، **الحركة السياسية في مصر**، القاهرة، د.ن، 1972م، ص52.

ولاحقاً حرب ثانية. ولكن هذه المرة أصبح الأمر واضحاً أن القوى التي خلف إسرائيل وتساندها هي قوىً كبيرة وقوية مريبة، وفي المقابل فإن القوى التى كان العرب يستندون إليها لم تتجاوز أن تكون قوى محلية ضعيفة مهزوزة فتتتها الصراعات الداخلية على المصالح الخاصة الضيقة[1].

وكان مجموع الجيوش العربية التي دخلت فلسطين موزعة كالاتي:

1500 عسكري من الجيش السوري

1000 عسكري من الجيش اللبناني

1500 عسكري من الجيش العراقي

19000 عسكري من الجيش الاردني

1000 عسكري من الجيش السعودي

10000 عسكري من الجيش المصري

34000 المجموع[2].

وكانت هذه القوات موزعة على النحو التالي:

القوات العراقية: كانت عبارة عن قوة آلية مكونة من فوج آلي، كتيبة مدرعات من حوالي 50 مدرعة، كتيبة مدفعية من 3 بطاريات وزن 25 رطل، سرية من المخابرات، سرية من الهندسة، مستشفى ميداني، وسرب من الطائرات الحربية.

القوات السورية: كانت عبارة عن لواء مكون من فوجين من قوات المشاة، كتيبة مدرعات تقدر بحوالي 14 مصفحة و9 دبابات، سرية مشاة محمولة، فوج مدفعية مع 3 بطاريات قطر 75 ملم، مخابرات اللواء، سرية الهندسة، سرب من 10 طائرات وعدت بإرسال سرباً آخر بعد حوالي شهر.

القوة اللبنانية: كانت مؤلفة من أربعة أفواج من المشاة، بطارية مدفعية من عيار 105 ملم، فصيل مدرعات عدد 4 مدرعات، فصيل دبابات عدد 9 دبابات، فصيل مصفحات عدد 6 مصفحة، سرية

[1] – البشرى، طارق، **الحركة السياسية في مصر**، ص53.

[2] – العلي، احمد، **حرب عام 1948م**، د.م، د.ن، د.ت، ص62.

فرسان من 150 فارس، وقد أرسل لبنان فعلياً من هذه القوة الى ميدان المعركة أربعة مدافع وأربعة مصفحات وستة دبابات وفوجاً واحداً فقط من المشاة، أما الباقي فلم يصل ساحة المعركة[1].

ولو عرفنا أن عدد المقاتلين الذين دخلوا إلى فلسطين من الدول العربية لا يتجاوز الـ 34.500 مقاتل، وأن عدد الجنود الفلسطينيين لم يكن يتجاوز الـ 11.000 جندي بينما كان تعداد الجنود اليهود يتجاوز الـ 67.000 جندي، لعرفنا لماذا اتخذ الكثير من زعماء فلسطين موقف المتفرج وانزووا بل وأخذوا ينتظرون الكارثة المحققة (رغم أنه برأيي ليس مبرراً لعدم المشاركة في المعركة)[2].

القوة الاردنية: كانت هذه القوة مؤلفة من 750 ضابطاً وجندياً من قيادة الفرقة وكتيبة المدفعية، و2250 ضابطاً وجندياً من قيادة اللواء الأول وكتائبه، و2300 مقاتلاً من قيادة اللواء الثالث وكتائبه، و2550 مقاتلاً من قيادة اللواء الرابع وكتائبه، و1100 ضابط وجندي من المناضلين الأردنيين، أي ما مجموعه حوالي المجموع 9050 جندي وضابط موزعين على النحو الآتي:

تمركزت قيادة الفرقة في مدينة رام الله، وقيادة اللواء الاول في بلدة بيتونيا الواقعة غرب مدينة رام الله، والكتيبة الأولى في قرية النبي صموئيل وبلدة بدو، والكتيبة الثالثة في مدينة رام الله كذلك.

أما اللواء الثالث وكتائبه: فكانت قيادة اللواء الثالث متمركزة في بلدة بدو، والكتيبة الثانية في منطقة يالو والتلال المشرفة على منطقة باب الواد، والكتيبة الرابعة في منطقة اللطرون والتلال المشرفة على الشارع العام الرئيسي الواصل بين القدس وتل الربيع (تل أبيب).

اللواء الرابع وكتائبه: كانت قيادة اللواء الرابع متمركزة في رام الله، والكتيبة الخامسة في رام الله أيضاً، أما الكتيبة السادسة فكانت في أريحا اريحا والجفتلك وال– الخان الأحمر ومنطقة داميا.

أما قيادة كتيبة المدفعية التي كانت متمركزة في رام الله فقد كانت موزعة على النحو التالي: البطارية الأولى في منطقة النبي صموئيل، البطارية الثانية في منطقة بيت نوبا والمشاغل الوسطى في أريحا والنقليات والإعاشة في السلط. وبالنسبة لمستودعات الذخائر فقد كانت في السلط وأريحا،

---

[1] – **المرجع السابق**، ص63.

[2] – العلي، احمد، **حرب عام 1948م**، د.م، د.ن، د.ت، ص64.

أما السرية الخامسة عشرة فكانت متمركزة في اللد والرملة، والسرية الخامسة في نابلس، والسرية الثالثة عشرة في منطقة جسر المجامع، والسرية الثانية عشرة في الخليل.

2-4-2 جيش الإنقاذ

عندما قامت اللجنة العسكرية بتشكيل ما يسمى بجيش الإنقاذ، أرادت تلك اللجنة أن يتولى قيادة هذا الجيش القائد العسكري فوزي القاقوجي، ولكن المفتي اعترض على هذا القرار، ورغب بأن تكون قيادة الجيش العامة لنفسه على أن يتولى القيادة الميدانية القائد عبد القادر الحسيني، وقد كان صريحاً مع الجامعة العربية واللجنة العسكرية عندما أبلغهم بأن الفلسطينيين لديهم القدرة للقيام بالعبء الكامل للقتال، ولكن مقابل أن يتم تزويدهم بالأموال والعتاد العسكري وأن يدعموهم بالمتطوعين[1]. ولكن اللجنة العسكرية لم تستجب لهذا الطلب وكانت النتيجة بداية التصادم بين اللجنة والمفتي وأصبح للجنود أكثر من قائد وأكثر من قيادة مركزية.

ومع ذلك تم أخيراً تنصيب القائد فوزي القاوقجي لقيادة جيش الإنقاذ، وكان قد صاغ لاسمه رهبة واحترام في فلسطين خصوصاً منذ أن قاد المتطوعين العرب للمعركة خلال الإضراب الكبير. وكان القائد العام للجيش هو اللواء الركن اسماعيل صفوت، ومعاونيه في الشؤون الإدارية والتدريب كانوا عبارة عن عدد من أعضاء اللجنة العسكرية. كان جيش الإنقاذ مؤلفاً من ثمانية أفواج يقودهم مجموعة من الضباط العراقيين والسورين وفلسطيني واحد فقط. ورغم الرتب العسكرية التي كان يحملها هؤلاء القادة العسكريون، والهالة الكبيرة من السمعة التي أحيطت بالجيش منذ وصوله إلى فلسطين، ورغم خوضه لعدد من الحروب الهامة، فإن جيش الإنقاذ كان فقيراً لأهم عنصر من عناصر الإدارة ألا وهي التنظيم والإتصال (أو الارتباط) بين قياداته وعملياته وأركانه، حيث لم يكن لهذا الجيش هيئة أركان عامة تربط بين أركانه بخيوط اتصال وتنسيق للعمليات. الغريب أن بالفعل لم يكن لهذه الهيئة الهامة والحساسة أي وجود في جيش الإنقاذ، علماً أن فوزي القاوقجي قد حاول أن يسد هذا الفراغ من خلال عدد من الضباط والإداريين الذين كانوا يرافقونه بشكل دائم، إلا أن هذا الحل لم يساهم بسد الثغرة الكبرى في المشكلة[2].

---

[1] – العارف، عارف، **النكبة**، ص41.

[2] – الهندي، هاني، **جيش الانقاذ**، بيروت، دار القدس، 1974م، ص42، ص43.

وكان هناك ثغرة رئيسية ثانية ساهمت في تفكيك الوحدة داخل جيش الانقاذ، وهي العلاقات السيئة التي كانت تسود بين قياداته على أرض الميدان وبين اللجنة العسكرية المتمركزة في دمشق، وكون اللجنة العسكرية هي من قامت بتعيين فوزي القاوقجي قائداً لهذا الجيش فإن هذا الأمر بدا غريباً جداً. في رأيي أن سبب ذلك يعود إلى أن اللجنة كان قد فرض عليها هذا الخيار وأنها قد سايرت في قرار تعيينها هذا بعض الرؤساء العرب الذين كانوا يصرون على تعيين القاوقجي قائداً لهذا الجيش[1]، ولكن حتى لو كان هذا التحليل صحيحاً فإنه ما كان يجب على الجهاز العسكري الخضوع للتقلبات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية رغم أهميتها.

وكان طبيعياً في بداية تشكيل هذا الجيش أن تتصف العلاقة بين القيادة الداخلية والقيادة الخارجية بالحد الأدنى من الإحترام والإنضباط، ومن ثم أن تسوء هذه العلاقة لاحقاً. وقد برز على إثر ذلك استقلال في القيادة الداخلية الأمر الذي شجع بعض قادة الأفواج والوحدات على استقلالية مماثلة من طرفهم أيضاً[2]، وبالتأكيد كان لهذا التمرد العسكري وعد احترام الانضباط داخل الجيش اسوأ الأثر على سير المعركة.

وعندما نعلم عن غياب انعقاد الإجتماعات الدورية لمناقشة الخطط العسكرية بين القيادات العليا في الجيش وقيادة الميدان في المواقع تتضح لنا صورة مدى التفكك الذي كانت تعاني منه قيادات جيش الإنقاذ في حينه، فقد كانت القضايا المالية والإدارية هي محور النقاشات والعلاقة بين القيادتين، وليس القضايا العسكرية كما كان ينبغي أن يكون عليه الحال[3].

أما عن السلبيات الأخرى في جيش الإنقاذ كنقص التدريب وعدم توفر الأسلحة والذخيرة المطلوبة فإنها تصبح غير ذات وزن قياساً مع تلك الثغرات الكبيرة وحالة الفوضى العارمة التي كانت نتاجاً طبيعياً لسوء العلاقة بين الجيش وقوات الجهاد المقدس والحاميات في لندن.

أما عن الوحدات في جيش الإنقاذ التي شاركت في المعركة فقد كانت مكونة من ثمانية أفواج هي: فوج اليرموك الأول الذي كان مكوناً من ثلاثة سرايا بما مجموعه حوالي 500 فرداً،

---

[1] – الهندي، هاني، **جيش الانقاذ**، ص42، ص43.

[2] – الهندي، هاني، **جيش الانقاذ**، مصدر سابق، ص42، ص44.

[3] – **المصدر السابق**، ص42، ص43، ص80.

وفوج اليرموك الثاني الذي كان مكوناً من ثلاثة سرايا أيضاً بما مجموعه حوالي 430 فرداً، وفوج اليرموك الثالث الذي كان مكوناً من سريتين بما مجموعه حوالي 250 فرداً، وفوج حطين الذي كان مكوناً من ثلاثة سرايا وصل عدد أفرادها إلى 500 فرد، والفوج العراقي المسمى بفوج الحسين الذي كان مكوناً من ثلاثة سرايا بعدد أفراد وصل إلى حوالي 500 فرد، وفوج جبل الدروز الذي كان مكوناً من ثلاثة سرايا وصل عدد أفرادها حوالي الـ 500 فرداً، وفوج القادسية الذي كان مكوناً من ثلاثة سرايا وصل عدد أفرادها حوالي الـ 450 فرداً، أضف إلى ذلك أربعة سرايا مستقلة لا تتبع أي من الأفواج السابقة حيث كان يصل عدد أفرادها إلى حوالي الـ 450 فردًا.

2-4-3 القوة الإسرائيلية

وصل عدد أفراد أعضاء منظمة الهاجاناه في ربيع العام 1947 إلى حوالي 45300 عنصر بناءً على مصادر رسمية إسرائيلية، ويشمل هذا الرقم أعضاء منظمة "البالماخ" الذين كان يصل عددهم إلى حوالي 2،200 فرداً. وفي أعقاب قرار التقسيم عندما بدأت التعبئة انتسب إلى منظمة "الهاجاناة" حوالي 30 ألف متطوع من يهود سكان فلسطين و20 ألف مجند من يهود سكان أوروبا وذلك إلى وقت إعلان قيام دولة إسرائيل مساء يوم 14 أيار من العام 1948.

وعندما اندلعت المعارك في فلسطين، ارتفع عدد منتسبي منظمة "الهاجاناة" في الأسبوع الأول من حزيران العام 1948 إلى حوالي 107،300 بسبب رفع السن القانوني للتجنيد إلى 35 سنةً بدايةً من تاريخ 4 أيار مما زاد من أعدادهم حوالي 12000 منتسب زيادةً على عدد أفراد منظمة الهاجاناه في 14 أيار.

2-5 الخطط العسكرية التي نفذتها الهاجاناه (أساس عمليات الجيش الإسرائيلي) ضد الفلسطينيين

بذلت الحركة الصهيونية اليهودية منذ بداية تكوينها مساعي حثيثة لتحويل فلسطين العربية إلى دولة يهودية لليهود فقط دون أن يكون لسكانها الأصليين العرب أي مكان لهم فيها. وقد شرحت لنا منظمة الإشتراكية اليهودية (متسبين) طبيعة الإستعمار اليهودي الصهيوني قائلةً: "أنه إذا كانت

الطبيعة الاستعمارية (الكلاسيكية) هي الإستعمار والإستسطان بالدرجة الأولى، فإن الإستعمار اليهودي الصهيوني يطرد ويشرد ويستوطن[1].

وتبدو هذه النزعة العنصرية للحركة الصهيونية واضحة جلية من خلال إستراتيجيتها المتمثلة بالإستيلاء على الأراضي الفلسطينية. وربما تكون استراتيجية إخراج العرب الفلسطينيون من أراضيهم ووطنهم فلسطين لإعطاء الفرصة كي يستوطن فيها المستوطنون اليهود الذين هاجروا من دول قارة أوروبا وغيرها من دول العالم هي أهم المسارات العنصرية في هذه الإستراتيجية.

وكان قد ترتب على هذه النظرية الغائرة في العنصرية نكران حقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية كي تمنح الغطاء الشرعي لليهود والحركة الصهيونية لاغتصاب الأراضي العربية الفلسطينية وترحيل سكانها منها. ولعل هذا الإنكار اليهودي الصهيوني لحق العربي الفلسطيني بالوجود قد ساعد حتماً في تسهيل تنفيذ المخططات الرامية لاقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وتهجيرهم خارج وطنهم.

ولعلنا نلمس الدلائل الواضحة على سوء النوايا الصهيونية الرامية إلى تصفية الوجود العربي الفلسطيني لهذا الشعب في المخططات التي تم بناء العقيدة الصهيونية على أساسها والتي من الأمثلة عليها: أنه عندما بادر رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمن عام 1930م بالتقدم باقتراح إلى عدد من المسؤولين والوزراء الإنجليز لإيجاد حل جذري (على حد زعمه) لمسألة الأرض والمشاكل السكانية الديموغرافية داعياً من خلالها بكل صلافة إلى ضرورة إخراج العرب من أرضهم وترحيلهم إلى خارج فلسطين وذلك على إثر الاضطرابات والمناوشات التي وقعت في العام 1929م بين العرب واليهود.

ومثال آخر أنه خلال اجتماع حاييم وايزمن مع لجنة "شو" للتحقيق، عبر هذا الرجل وايزمن عن رأيه العنصري بأن مشكلة الأرض لم تكن لتطفو على السطح لو لم ينفصل شرق الأردن عن غربها فلسطين[2]، وذلك اعتقاداً منه بأن أراضي شرق الأردن هي أيضاً جزء لا يتجزأ من أراضي

---

[1] – كنعان جورجي، **العنصرية اليهودية**، بيروت، دار النهار للنشر، 1938م، ص122.

[2] - Weizman، Chaim، The Letters and Papers، Vol 1، **Discussion with shiels on 4 March 1930**، Paper 116، P.591.

إسرائيل الكبرى، وبأن هذا الفصل تسبب بمنع اليهود من الاستيطان فيها. غير أنه بإمكان العرب القيام بذلك، وذات الأمر ينطبق على دولة العراق[1].

والمثال الثالث هو التأثير الناتج عن تحقيق لجنة شو والتي تحدثت في تقريرها عن أحداث العنف بين العرب واليهود وأن هذه الأسباب التي أدت للإشتباكات العربية اليهودية قد سلطت الكثير من الضوء على ذلك النمو المتعاظم للاستيطان اليهودي وما نتج عنه من ارتفاع في أعداد الفلاحين العرب الذين ليس لهم أراضي يقيمون عليها[2]. وعلى إثر ذلك بادر وايزمن من فوره بتاريخ 6 آذار 1930م إلى الإعلان عن اقتراحه الذي تقدم به لوزير المستعمرات والمستوطنات البريطاني اللورد باسفليد والقاضي بضرورة ترحيل العرب إلى مناطق شرق الأردن والعراق[3].

وفي شهر آذار من العام 1930 قام وايزمن وغيره من زعماء الحركة الصهيونية بإجراء مباحثات مع نائب وزير المستعمرات البرلماني المدعو بالدكتور شيلز. وقد أبدى وايزمن في لقاء خاص مع شيلز ترحيباً بالغاً باقتراح هذا الأخير والقاضي "بأن ترحيل العرب الفلسطينيين هو أمر جد مستحب". وطلب وايزمن في حينه في ذات الاجتماع بضرورة الخروج بحل جذري لمشكلة الديمقراطية، في حين كان شيلز يرى عدم وجود ما يبرر عدم اتخاذ فلسطين وطن قومي لليهود، وأن يتم الطلب بكل صراحة من العرب مغادرة هذه البلاد، ملمحاً إلى أن منطقة شرق الأردن ومنطقة العراق أو ما يسمى ببلاد ما بين النهرين هي مناطق شاسعة بإمكانهم الإقامة فيها بل والعمل فيها بكل حرية[4].

ولقد عبر وايزمن عن ترحيبه الحار بهذا الحل واعتبره ما وصفه بمبادرة تتصف بالحكمة السياسية والشجاعة والجرأة في التعاطي مع ما أسماها بالمشكلة السكانية التي لم يسبق أن قام أحد بالتعامل معها حتى الآن بهذه الجرأة الجهود الحثيثة، وأن في حال تطبيق هذه المبادرة فإنه سيسهل على اليهود النهوض بوطنهم القومي في فلسطين وتنميته دون أية عوائق تذكر، وذات الحال ينطبق على العرب الذين لن تستمر معاناتهم كما هي عليه الآن، لأن بعضهم سيتوجه نحو تلك

---

[1] - Flapan، Simha Zionism and the Palestinian 1917-1947، London، **Croom Helm**، 1979، P. 69.

[2] – خمار، قسطنطين، **الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية**، بيروت، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1964م، ص82.

[3] – خمار، قسطنطين، **الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية**، ص83.

[4] - Flapan، Simha Zionism and the Palestinian 1917-1947، P. 69.

المناطق في البلاد العربية الشاسعة، وأن مثل هذه العملية من التبادل بين السكان ستكون محل اهتمام وتشجيع من قبل كافة الأطراف ذات الصلة، وأنه كان قد سبق حدوث مثل هذه الخطوة بين اليونانيين والأتراك تحت رعاية عصبة الأمم في ذلك الوقت. وعقب ذلك راح وايزمن ينادي بتحفيز وتشجيع هجرة العرب الفلسطينيين إلى مناطق الدول العربية وإيجاد ظروف توطين مناسبة لهم فيها، وذلك بهدف تهويد فلسطين ونزع طابعها العربي الإسلامي والمسيحي والتخفيف من ضغطهم عليها[1]. ولغاية تحقيق ذلك الهدف قام وايزمن ببذل جهود خرافية من خلال اجتماعاته المتكررة مع باسفليد لتطوير اقتراح الترحيل الرامي إلى ترحيل العرب إلى مناطق شرق الأردن والعراق حيث أشار هذا الأخير بدوره إلى أن المشكلة الوحيدة الصعبة التي كشف عنها هذا التقرير من وجهة نظره هي مشكلة وجود الفلاحين العرب على أراض استملكها يهود، وأن أثر ذلك على العرب سيكون أنه سيؤدي إلى خلق نظام بروليتاريا لا ملكية له على الأراضي، المسألة التي سينتج عنها اضطرابات في البلاد قد لا يتمكن أحد من إيقافها. وقد جاء على لسان وايزمن أن باسفليد قد أضاف أنه من دواعي استقرار الأوضاع في فلسطين ضرورة أن يكون ذلك الاقتراح المتعلق بشرق الأردن هو الذي يمثل الحل الأمثل.

2-5-1 خطة وايزمن روتنبرغ لسنة 1930

ولم ييأس وايزمن في مساعيه وخططه الترحيلية، فقد تقدم وايزمن إلى بنحاس روتتبرغ باقتراح رسمي بهذا الخصوص وأوكله مهمة إعداد خطة تفصيلية لذلك يكون مضمونها تسكين المجتمعات الفلاحية في إمارة الأمير عبد الله في شرقي الأردن إلى حين الحصول على الأذون والتصاريح لبدء الاستيطان اليهودي الصهيوني في شرق النهر وهي الأردن حالياً.

ومن الأمثلة على مساعي التهجير والترحيل كذلك ردة فعل وايزمن على ما جاء في تقرير لجنة هوب سمبسون الذي أعلنته حكومة بريطانيا، والذي أشار فيه إلى تقدير عدد من انتزعت منهم أراضيهم من العائلات العربية الريفية حوالي 30.000 عائلة أي ما نسبته 29.4% من

[1] – حسين، غازي، **الصهيونية زرع واقتلاع**، د.م، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1992م، ص210.

مجموع السكان الريفيين الفلسطينيين، بأن لجأ وايزمن إلى الدعوة بالعلن لضرورة تهجير هؤلاء المزارعون الذين فقدوا أراضيهم إلى شرق الأردن[1].

إلا أن دعوة كهذه لم تكن سهلة التحقيق على وايزمن، فقد كان عليه بدايةً بذل جود مكثفة في محاولة لإقناع المسؤولين الإنجليز بها، وهذه مسألة لم تكن بالأمر السهل، والدليل على ذلك تلك الاعتراضات البريطانية على مشروعاته وخطته والتي كانت له دوماً بكل مرصاد، فلم يستطع إقناعهم بأن مسألة حمل السكان على الرحيل عن فلسطين هو بحد ذاته حل للمشكلة الإقتصادية في جوارها. ولم ييأس ولم يتوقف عن ذلك، بل عاد وكرر اقتراحه السابق على باسفليد للبدء بجمع الأموال والقروض لتنفيذ خطة هذا المشروع داعياً في الوقت ذاته بريطانيا لكفالة هذا القرض، وأن عليها أن تقبل بتوسيع أليبشوف ليشمل مناطق شرق الأردن والتي ستصبح مناطق مخصصة لتوطين الذين سيتم ترحيلهم من فلسطين من السكان العرب[2]. غير أن إنجلترا عادت ورفضت هذه المقترحات والخطط الرامية إلى ترحيل السكان العرب إلى خارج أرضهم الفلسطينية وذلك لسببين اثنين هما:

الأول: هو تلك التكاليف المالية الباهظة التي يحتاجها تنفيذ هذا المشروع العنصري الإستعماري.

والثاني: هو رفض ومقاومة العرب الشديدة لخطط وأفكار الرحيل والتوطين[3].

وفي تاريخ 4 كانون الأول من العام 1930، وفي حديث له مع رئيس الحكومة رامزي ماكدونالد، اقترح وايزمن ووزير الخارجية آرثر هندرسن عقد لقاء أو مؤتمر ما أسموه بالطاولة المستديرة يكون العرب حاضرين فيه ويتم خلاله معالجة مشكلة الإكتظاظ السكاني في غرب الأردن (فلسطين) والتي يمكن حلها من خلال دعم وتنمية شرق الأردن (الأردن) ومن ثم تهجير الفلسطينيين العرب إليها[4].

---

[1] – بالومبو، ميخائيل، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948م**، بيروت، دار الحمراء، 1990م، 30، ص31.

[2] - Flapan، Simha Zionism and the Palestinian 1917-1947، P. 70.

[3] - Joseph Gomy، The British Laborur Movement and Zionism 1917-1948، London، Brankcass، 1983، P. 71.

[4] - Flapan، Simha Zionism and the Palestinian 1917-1947، P. 81

وخلال تلك الأسابيع التي أعقبت قيام وايزمن بتقديم خطته التنفيذية الإستيطانية الإستعمارية واقتراحاته المتعلقة بترحيل الفلسطينيين، تقدم عضو الهيئة النفيذية للوكالة اليهودية المدعو مناحيم اوسيشكين باقتراح يقضي بفرض تنفيذ خطة ترحيل العرب الفلسطينيين ونقلهم إلى مناطق أخرى من العالم، وأنه يتعين على الوكالة ضرورة الاستمرار جهاراً نهاراً بالمطالبة بعودة أرضنا إلى ملكيتنا. وفي حال كان هناك سكان آخرين يقطنون فيها فيجب المباشرة فوراً بترحيلهم إلى أي مكان آخر من العالم ويجب علينا الإستيلاء على الأرض بالقوة، وأن من هم مثل جلدتنا هم أعلى شأناً وأنبل من أن يحافظوا على بضعة مئات من الألوف من الفلاحين والسكان العرب[1].

وبالفعل فقد جرى أيضاً بعد ذلك التاريخ بشهرين التقدم باقتراح يقضي بترحيل العرب الفلسطينيين من غرب الأردن (فلسطين) إلى شرقها (الأردن) كتصويب وتسوية لحل مشكلة الفلاحين الذين تم نزع الأرض منهم، وكان ذلك خلال اجتماع لمديرية الصندوق القومي اليهودي[2].

باءت خطط ومقترحات وايزمن العنصرية التهجيرية لترحيل الفلسطينيين إلى شرق الأردن وإلى العراق في العام 1930م بالفشل الذريع وذلك بسبب رفض الخطتين من قبل الحكومة البريطانية. ومع ذلك فإن فرضية وايزمن ومبرراته في الدفاع عن كافة خططه ومقترحاته العنصرية تلك كانت تعتبر حجر الزاوية الرئيسي في الفرضيات والمقترحات التي تم استخدامها لاحقاً من قبل أبرز قيادات وزعامات اليهود في الحركة الصهيونية والذين دعوا حينها بضرورة ترحيل العرب الفلسطينيين عن بلادهم وديارهم، وأنه ليس هناك ما يدعو للحرج أو شيء " غير أخلاقي " في هذه الدعوة إلى تهجير الفلسطينيين، وأن عملية ترحيلهم وتهجيرهم إلى شرق الأردن والعراق أو إلى أي بلد آخر مجاور لن تكون بتلك المأساة بحقهم، وإنما مجرد ترحيل بسيط من منطقة عربية ما إلى منطقة عربية أخرى مجاورة لن يكون لها من التبعات سوى المصلحة المشتركة[3].

---

[1] - L. Lipsky، AGallery of Zionist Profiles. New York، Farrar، Straus and Cudahy، 1956، P.71.

[2] - Raya Adler، Mandatory Land Policy، Tenancy and the Wadi al-Hawarith Affair، 1929-1933، Studies in Zionism، Vol. 7، No. 2، 1986، P.249.

[3] - Flapan، Simha Zionism and the Palestinian 1917-1947، P. 70.

2-5-2 خطة سوسكين للترحيل سنة 1939م

أما هذه الخطة فقد جاءت بعد انتهاء ثورة العام 1936 – 1937م بسبب ما ورد في تقرير اللجنة الملكية بتاريخ 7 تموز من العام 1937 والتي كان تقسيم فلسطين إحدى أهم توصياتها بعد أن تأكد لها عدم إمكانية خلق تعايش بين الشعبين العربي واليهودي أو حتى المقاربة بينهما. حينها بدأت الوكالة اليهودية تستعد لتشكيل وإعداد مجموعة من اللجان الإستشارية أطلقت على كل لجنة منها إسم (لجنة ترحيل السكان) والتي تم تعيينها في العام 1937م. وكان قد تم تشكيل اللجنة بتوجيهات واضحة من قرارات المؤتمر الصهيوني العشرين الذي عقد في شهر آب من العام 1937م[1]. وبالفعل فقد تم تشكيل هذه اللجنة كما جاء في تصريحات لرئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية المدعو موشيه شاريت (شرتوك).

وقام سوسكين بالإعلان عن خطته التي كانت تقضي بتقسيم فلسطين إلى قسمين وذلك خلال مشاركته في المؤتمر الصهيوني العشرين الذي انعقد في زيوريخ في سويسرا في العام 1937. وعلى ما يبدو أنه تطلع إلى خطة التهجير المذكورة سابقاً على كونها إحدى أهم النتائج المباشرة لما تم مناقشته خلال المؤتمر. وقد جاء خطابه الذي قام بإلقائه أمام أعضاء اللجنة السياسية للمؤتمر الصهيوني العشرين مفصلاً لنصوص خطته تلك.

2-5-3 خطة قايتس الأولى للترحيل سنة 1937- 1938

على الرغم من عدم وضوح الموقف البريطاني المعارض لخطط التهجير والترحيل إلا أن الكثير من زعماء أليشوف كانوا مصرين جداً تنفيذ خطة ترحيل وتهجير العرب الفلسطينيين من بلادهم إلى الدول المجاورة. فقد كان باعتقاد رئيس اللجنة التفيذية للوكالة اليهودية ديفيد بن غوريون بأنه يتعين على الحركة الصهيونية ضرورة ممارسة أقسى درجات الضغوط على إنجلترا لدفعها قدماً نحو تنفيذ مخطط التهجير القسري للفلسطينيين، فقد ألمح إلى فكرة التهجير بإشارة منه إلى توصيات لجنة بيل بشأن فكرة الترحيل من خلال قوله: " من الناحية الاستيطانية لم نعهد في السابق مثل هكذا إنجاز. فسيصبح في ملكنا مساحة كبيرة من الأراضي بعد تهجير العرب قسرياً،

[1] – شاريت، موشيه، **يوميات سياسية**، (عبري)، تل ابيب، 1968-1974م، ج2، ص431.

ويجب على عملية الترحيل هذه أن يتم تنفيذها من خلال البريطانيين أنفسهم وليس من خلال اليهود والحركة الصهيونية"[1] . وفيما يخص اقتراح التقسيم علق بن جوريون قائلاً: " أرى في مقترحات اللجنة من وجهة نظري إمكانية حقيقية لترحيل السكان العرب[2]، إن لم يكن بموافقتهم فسيكون بكل تأكيد رغماً عنهم، وعليه ستتوسع السيطرة اليهودية على الأراضي، فحتى هذا الوقت لم نتمكن من بناء المستعمرات والإستيطان فيها إلا من خلال ترحيل السكان العرب وتهجيرهم من مكان إلى آخر، وقليلة جداً كانت المواقع التي قمنا بالسيطرة عليها دون اللجوء لتهجير السكان قسرياً". كما ورد على لسان بن جوريون أيضاً أنه: " علينا أن نستعد عند الضرورة بأن نقوم بأنفسنا بتنفيذ عملية التهجير بهدف إزالة الفلسطينيين وإخراجهم من الأرض"[3]. ومن خلال قراءة متواضعة لمناقشات المؤتمر الذي عقد في سويسرا / زيوريخ يتضح لنا الإجماع من قبل كافة قادة أليشوف على هذا التوجه الخطير، فقد أضافت غولدا مائيرسون عضو المؤتمر قائلةً: " لا أرى من وجهة نظري أية مشكلة في أن يتم تهجير السكان العرب إلى خارج البلاد، وأتوقع أن يكون ضميري مرتاحاً إذا هم بادروا للقيام بذلك[4].

وهكذا يتضح تاريخياً أن القيادة الصهيونية بدءاً من وايزمن ومروراً بشرتوك وحتى وقت بن غوريون كانت قد اتخذت قراراً واضحاً للبدء بترحيل العرب وتهجيرهم قسرياً، وبكل صلافة كانوا يعتبرون ذلك تعويض لهم على مقترح تجزئة فلسطين وتقسيمها وإقامة دولة عربية في جزء منها كما ورد في التقرير الذي أعدته لجنة بيل الملكية. وبذلك تكون الحركة الصهيونية قد بلورت موقفها في العام 1937م بحتمية ترحيل العرب الفلسطينيين إلى شرق الأردن وغيرها من الدول والبلدان المجاورة لغرب الأردن (فلسطين)، وذلك كتعويض مبدئي لهم كونهم قد وافقوا على التقسيم على اعتبار أنهم كانوا طامعين بالسيطرة على كافة أرجاء الأرض الفلسطينية بل ومناطق أخرى من دول

---

[1] – موريس، بني، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**، ترجمة: دار الجليل، عمان، 1993م، ص42.

[2] – هاليفي، ايلان، **القضية الفلسطينية**، د.م، د.ن، د.ت، ص186.

[3] – بالومبو، ميخائيل، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948م**، ص21.

[4] – هاليفي، ايلان، **القضية الفلسطينية**، ص246.

الجوار العربية. يمكن إجمال القول بأن أهم ركائز الحركة الصهيونية كان التهجير الإجباري والترحيل القسري والجماعي للفلسطينيين بهدف إقامة دولة يهود على أساس عنصري بحت[1] .

2-5-4 الخطة دالت

وفي أعقاب إصدار الأمم المتحدة لقرار التقسيم في شهر تشرين الثاني من العام 1947 والذي طرحته بنفسها، بدأت الجهود الحثيثة في تجهيز خطة جديدة في المحافل الصهيونية هي الخطة "دالت" وهي التي جاءت مكملة ومتوجة للخطط الصهيونية الشبيهة التي سبقتها والتي كانت ترمي لطرد وتهجير المواطنين العرب الفلسطينيين وترحيلهم عن أراضيهم وديارهم وبلادهم[2].

ففي تاريخ 19 كانون الأول من العام 1947 دعا بن غوريون الصهاينة إلى تطبيق سياسته العدائية في قلب المعارك التي كانت تدور في فلسطين، فقد مدح ذلك بقوله: "يجب أن تكون هجماتنا بحجم كبير يشكل صفعة قوية وضربة قاضية تؤدي إلى تدمير البيوت وطرد أهلها منها"[3]، وبقدوم العام 1948 وصل التخطيط الصهيوني العسكري ذروة تفوقه لدى الحركة الصهيونية. كان ذلك على عكس ما كان عليه حال الجانب الفلسطيني والعربي الذي لم يكن لديه أي خطة استراتيجية لأي معركة تم خوضها ضد الصهاينة المعتدين، في حين كانت الحركة الصهيونية قد وضع الخطط المفصلة لكل مرحلة من مراحل النزاع تقريباً والتي خاضوها ضد أعدائهم العرب[4]. وكبقية أعضاء الحركة الصهيونية ألح مائير باعيل على أن تهجير العرب الفلسطينيين وفق الخطة دالت معتبراً الخطوة "ضرورة عسكرية فقط"[5]. فمن وجهة نظره كانت الغاية من هذه الخطة هو السيطرة على المواقع المخطط إقامة الدولة اليهودية على أراضيها، وعليه كان أول الأولويات في الخطة "د" تقضي "بدمار كامل للقرى العربية القريبة من المستوطنات والمستعمرات اليهودية وتهجير سكانها منها بشكل كامل"[6]. أضف إليها "السيطرة الكاملة على

---

[1] – حسين، غازي، **الصهيونية زرع واقتلاع**، ص227.

[2] – الخالدي، وليد، **قبل الشتات التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، 1876-1948م**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987م، ص308.

[3] – حسين، غازي، **الصهيونية زرع واقتلاع**، ص228.

[4] – بالومبو، ميخائيل، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948م**، ص48.

[5] – **المرجع السابق**، ص49.

[6] - Waild Khalidi، From Haven to Conquest، Beirut، Institute for Palestine Studies، 1971، P.64.

الطرق الرئيسية التي تعتبر شرايين المواصلات داخل البلاد والتي كان وما زال يعتبرها اليهود حيوية جداً لهم، ومن ثم تدمير القرى الفلسطينية القريبة من هذه الطرق"[1]. فهذه الخطة "دالت" والتي بدأ تنفيذها فعلياً في شهر نيسان من العام 1948م كانت قد انتهجت استراتيجية هجومية عسكرية ضد السكان الفلسطينيين ومعاونيهم من العرب، وكانت هذه الإستراتيجية مبنية على تحقيق هدفين اثنين هما: تثبيت تلك المساحة من الأراضي التي تم تخصيصها لإقامة الدولة اليهودية والتي تم بناءً عليها توسيع مساحة الأرض التي سيقام عليها الكيان الصهيوني اليهودي المقترح، وتهجير كثير من الفلسطينيين العرب من خلال طردهم قسراً من أراضيهم، وهذان كانا من بين الأهداف الرئيسية لتلك الخطة العنصرية الإستعمارية[2].

ومن الأمثلة على ما جرى في هذا الإطار هو ما صرح به ضابط الأركان الإسرائيلي المدعو ياغئيل يادين والذي كان مسؤولاً عن عمليات هاغاناه حيث قال: "كنت قد قمت بإعداد جوهر الخطة دالت في العام 1944م عندما كنت رئيساً للجنة التخطيط في المقاومة السرية في حينه، وكنت قد قمت ببذل المزيد من الجهود من أجلها في صيف العام 1947م عندما وقع رئيس أركان الهاغاناه يعكوف دوري طريحاً لفراش المرض. وقد كانت الخطة في حينه تقتضي السيطرة على النقاط الرئيسية المحورية وعلى الطرقات الحساسة داخل البلاد، وكان ذلك قبيل رحيل البريطانين عن فلسطين[3]. أما عن الأسس الإستراتيجية للخطة دالت فكانت تتحدث عن توسيع حدود الكيان اليهودي إلى ما هو أبعد من حدود التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة وذلك من خلال أعمال النسف والتدمير والحرق للقرى والقوى العربية التي من بين الأهداف الرئيسية لهذه الخطة دالت[4]. ويرى يادين أن قيادة الهاجاناه كانت قد عززت الخطة دالت "بقائمة تحتوي على أسماء تلك القرى العربية المخطط نسفها وتدميرها"[5] ، فقد اشتملت هذه القائمة كافة أسماء المدن والقرى

---

[1] – حسين، غازي، **الصهيونية زرع واقتلاع**، ص228.

[2] – بالومبو، ميخائيل، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948م**، ص47.

[3] – مصالحة، نور الدين، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني، 1882-1948م**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992م، ص166.

[4] – حسين، غازي، **الصهيونية زرع واقتلاع**، ص230.

[5] – بالومبو، ميخائيل، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948م**، ص48.

الفلسطينية بالإضافة إلى موقعها تعداد السكان في كل منها، وأسماء أهم رجالاتها، والتوجهات السياسية لهم. وبذلك تكون هذه الخطة (دالت) قد استهدفت احتلال كافة المدن والقرى الواقعة في الجزء المخصص للدولة الفلسطينية التي منحت للعرب بموجب مشروع قرار التقسيم، وكان ذلك كله ضمن سلسلة من 13 منطقة عربية على الطريقة التي اقترحها مشروع التقسيم، وبالمقابل تتسع الحدود المقترحة لمنطقة الكيان الصهيوني اتساعاً هائلاً بالتوازي مع إخلاء كامل للمنطقة التي يحتلها الصهاينة من كافة السكان العرب الفلسطينيين[1].

ومع تدهور وانهيار الأحوال والمبادرات السياسية في البلاد واقتراب الحرب، بادرت قيادة الهاغاناه لتعزيز خطوط الدفاع عن المواقع التي كانت تحت سيطرتهم من خلال إغلاق كافة الطرق المؤدية إلى مناطق اليهود، وإيجاد خطوط دفاع بديلة من خلال "احتلال كافة الحصون البريطانية وبقية القرى العربية القريبة من المستعمرات اليهودية، والسيطرة الكاملة على كافة طرق المواصلات، ومحاصرة معظم المدن الرئيسية واحتلال كامل لكافة قواعد العدو الأمامية[2].

[1] – صايغ، روز ماري، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**، ترجمة: خالد عايد، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1980م، ص91.

[2] – صنبر، الياس، **فلسطين التغييب 1948م**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987م، ص158.

الفصل الثالث

ظهور فصائل المقاومة

منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، وتحديداً في العام 1959 م، بدأت تلوح في الأفق البوادر الأولى لظهور كيانات وتيارات سياسية واعية لدى الفلسطينيين. وكانت جميعها في البداية تتمحور حول قضايا مشتركة واحدة تقريباً هي: عدم قبول أي وصاية من أي جهة عربية، عدم قبول آلية التعامل العربية الرسمية مع قضاياهم من حيث المتاجرة بها واستغلال قدسيتها، مواجهة استمرار المجتمع الدولي بالتعامل مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين فقط.

وعلى الرغم من أن هذا التيار كان خافتاً ومحارباً ومنبوذاً في بداياته إلا أن ظهوره قد تعزز أكثر بسبب / وبعد انحسار الحركة الوحدوية العربية والتراجع النسبي الذي شهدته عقب انتكاسة الإنفصال بين مصر وسوريا في العام 1961 والإجهاض الذي أصاب أول تجربة ثورية للوحدة بين قطرين مهمين من أقطار الوطن العربي هما مصر وسوريا، وما تلى فشل هذه المحاولة من تفتت وطننا العربي إلى فتات من التيارات المتحاربة المتخاصمة المتناحرة والتي كانت اللغة الوحيدة للتخاطب فيما بينها هي لغة العداء الإعلامي والحرب النفسية وتعداها أحياناً إلى حرب ساخنة كحرب اليمن وحرب المغرب والجزائر.

3-1 الفصائل الفلسطينية الرئيسية وتثقيفها الداخلي (التعبئة)

3-1-1 حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

هي من أوائل الحركات الفدائية الفلسطينية التي كان أول ظهور لها خلال العام 1948 وهي ما زالت قائمة إلى يومنا هذا. أنشئت هذه الحركة أو هذا التنظيم في شهر تشرين الأول من العام 1957 وبقي سرياً يعمل في الخفاء حتى العام 1965م، حين تم الإعلان عن ياسر عرفات كناطق رسمي باسم الفلسطينيين الذين شهدوا معاناة هزيمة حرب العام 1948م، والذين كانوا قد توجهوا لاحقاً لاستكمال دراساتهم في القاهرة عاصمة مصر، وقد جمع بينهم قاسم المعاناة المشترك ومشاعر وطنية حقيقية جياشة لا هم ولا هدف لها سوى تحرير فلسطين اعمادا على نفسها وسواعد أبنائها ومن خلال العمل والقرار الفلسطيني المستقل الذي نتج عن الخيبة وفقدان الثقة والأمل في

الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية ونظمها الديكتاتورية الحاكمة والتي تأكد لهم كم كانت فاسدة وموالية للإستعمار[1].

بدأت هذه الحركة الوليدة أو التنظيم الفتي عمله بإصداره نشرة خاصة بأعضائه كانت تحمل الإسم "فلسطيننا". وما لبثت هذه النشرة أن تحولت إلى ما يشبه المجلة الشهرية. وقد صدر الإعلان العسكري الأول لهذه الحركة في أوائل العام 1965م معلنةً الإنطلاقة الأولى للرصاصة الفلسطينية وكفاحها المسلح. وقد ساعدت الظروف التي مرت بها ونشأت في رحمها هذه الحركة في تطور البرنامج السياسي والشكل التنظيمي لها. وقد ارتأت وراعت منذ بداياتها أهمية استبعاد تصنيف أعضائها على أسس وخلفيات فكرية، بل رحبت بجميع أصحاب الأفكار من كافة التيارات حتى أصبحت تعرف بالحركة التي لا أيديولوجية فكرية لها. وكانت الحركة قد قامت وأكدت على ثلاثة مبادئ هامة: أولاً أن التحرير يجب أن يشمل كامل التراب الفلسطيني، ثانياً أن الكفاح المسلح هو الوسيلة لهذا التحرير، وثالثاً أن القرار الفلسطيني هو قرار مستقل وأن الحركة لديها الاستقلالية التنظيمية التامة عن أي نظام حكم عربي أو تنظيم محلي أو إقليمي أو عالمي. ولا يذكر التاريخ القريب أن الحركة شهدت تغييراً جوهرياً على مبادئها الثلاثة تلك[2].

فخلال مؤتمر حركة فتح الثاني الذي عقد في العام 1968م كان قد تم الإنتهاء والتوافق على صيغة الوثيقة الخاصة بمبادئ وأهداف وأساليب الحركة والتي كانت عبارة عن كتيب صغير لخص فيه الوثيقة السياسية الفكرية التي عدت فيما بعد المبائ والقانون الدستوري الأساسي للحركة، ولأهميتها فقد تم قراءتها لاحقاً خلال المؤتمرين الثالث والرابع اللذان عقدا في العامين 1971 و1980 على التوالي. وبالتوازي مع هذه الوثيقة الهامة كان قد صدر عن أجهزة الحركة العديد من التعاميم والبيانات السياسية والكثير من الكتب والوثائق والنشرات التي كانت تتناول القضايا المرحلية المختلفة على الساحات الفلسطينية والعربية والعالمية/الدولية. ومن أهم ما جاء وأكد عليه هذا الإعلان الدستوري: إن تحرير الأراضي الفلسطينة المحتلة هو السبيل الوحيد لتحقيق وحدة دول الوطن العربي المشتتة، ففلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني هو

[1] – كوبان، هياينا، **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة: سليمان الفرزلي، لندن، دار هاي لايت للنشر، 1984م، ص50.

[2] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص205.

جزء أصيل لا يتجزأ من أمته العربية، ونضاله جزء من نضالها وكفاحها. وأن الحرب الشعبية طويلة الأمد هي الطريقة الوحيدة لتحقيق هدف تحرير فلسطين. وأنه يجب العمل على تحرير الإرادة الفلسطينية المسلوبة، مع ضرورة المحافظة على استقلالية القرار وخصوصاً فيما يتعلق بالمعركة والقتال. وأن وحدة الصف الوطني الفلسطيني هي شرط أساسي لتحقيق الانتصار في معركتنا الشريفة، وأن لهذه المعركة (التي تسمى بمعركة التحرير) أولوية قصوى تقفز على أية تناقضات فكرية أو سياسية أو مجتمعية تظهر هنا أو هناك. وأن هذه الثورة الفلسطينية المنطلقة هي حركة تحرر وطني عربية خالصة، وهي ستكون في مقدمة وطليعة الأمة العربية في المعركة التحررية المصيرية وليس خلفها، وأن كفاح هذا الشعب الفلسطيني العظيم هو جزء من الكفاح المشترك الذي تخوضه الشعوب المضطهدة في سائر أرجاء العالم ضد ما يسمى بالصهيونية العالمية والاستعمار الدولي والإمبريالية العالمية؛ وأن هذه المعركة المصيرية (معركة تحرير فلسطين) هي واجب عربي وفريضة دينية وإنسانية. وإن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" هي حركة ثورية وطنية مستقلة تمثّل في هذه المرحلة الطليعة الثورية لشعبنا العربي الفلسطيني المحتل حتى نيل حقوقه. وأن هذا الكيان الصهيوني العنصري الغاصب ما هو إلا مؤسسة ذات خلفية عنصرية بوسائل عسكرية متكاملة، وهي حركة دخيلة غازية مغتصبة لأرض وحقوق شعب، وأن بقاء هذا الكيان الغاصب سيشكل سرطاناً داخل جسم هذه الامة وسيكون عبارة عن عدوان مستمر على الأمة العربية يمنع وحدتها وتطورها؛ وإن قيام الدولة العربية الفلسطينية الديمقراطية المستقلة التي يعيش ويتعايش فيها الشعب من مسلمين ومسيحيين ويهود لكل منها حقوقها وعليها واجباتها المتساوية على أنقاض هذا الكيان العنصري الغاصب هو أمر حتمي. وقد قام المجلس الثوري للحركة بعد حرب رمضان في العام 1973م بإضافة الفقرة التالية وهي: أن للشعب العربي الفلسطيني وحده الحق في السيادة الوطنية الكاملة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها. وخلال المؤتمر الرابع للحركة الذي عقد في العام 1980أكد المؤتمرون من حركة فتح أنه بالإضافة إلى البرنامج السياسي لحركة فتح فإن كافة البرامج السياسية التي أقرتها سابقاً كافة

المجالس الوطنية الفلسطينية تعتبر ملزمة أخلاقياً لحركة فتح طالما أنها مبنية على أسس هذا البرنامج الوطني للحركة[1]. ومن الجوانب المهمة في مبادئ الحركة أن برامجها وخططها السياسية مرنة للغاية، وأنها تتجنب الخوض في تفاصيل تلك البرامج والخطط، وهي جاهزة دائماً من الناحية العملية لقبول الحد الأدنى، وهي تعلن ذلك صراحة دون مواربة أنها تفضل دائماً الخوض في الجوانب العملية على الإنجرار نحو القضايا الجانبية المجردة. أخيراً، فالحركة تدعو إلى التعالي على جراح الصراعات النظرية والفكرية والتنظيمية في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ عليها[2].

3-1-2 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لا يمكن إنكار أن تأسس وظهور فصيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يرتبط ارتباطاً كبيراً بهزيمة حرب الأيام الستة في شهر حزيران من العام 1967م وما أعقب تلك الهزيمة من دروس ونظريات سياسية وتنظيمية ساهمت الهزيمة بإفرازها وتبلورها. كما أنه لا يمكن تجاهل ارتباط تأسس وظهور الجبهة الشعبية بما كان يسمى بحركة القوميين العرب والتنظيم الذي كان يمثلها في الداخل الفلسطيني والتجربة النضالية له منذ النكبة الفلسطينية في العام 1948، وتلك الدروس التي استفاد منها وكسبها من وحي تلك التجربة التي لا شك أنها قادت بشكل أو بآخر إلى الإستعداد والإعداد لانطلاقة النضال المسلح منذ بداية ستينات القرن الماضي. سعت حركة القوميين العرب (فرع الفلسطيني) عقب انتهاء حرب عام 1967 بهزيمة منكرة للعرب، سعت للوصول إلى تكوين إطار جبهوي يضم الفصائل الوطنية الفلسطينية على اختلاف أفكارها وتوجهاتها على اعتبار أن وجودها جميعاً يشكل عاملاً مهماً وأساسياً من عوامل النصر على الأعداء، وعلى اعتبار أن الطابع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت لم يكن يسمح لها بأن تكون صالحة لتكوين ذلك الإطار الجبهوي المطلوب. وبالفعل فقد نتج عن تلك التحركات تأسيس ما عرف لاحقاً بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

---

[1] – كريشان، محمد، منظمة التحرير الفلسطينية، **التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، تونس، دار البرق، 1986م، ص54؛ الشريف، ماهر، البحث عن كيان، **دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (1908-1993م)**، نيقوسيا، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995م، ص112، ص113.

[2] – **هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص206.

وبالفعل فقد تم الإعلان عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في النصف الأول من شهر كانون الأول من العام 1967 م كنتيجة لاندماج ثلاثة من التنظيمات الفدائية التي تشكلت قبيل اليوم الخامس من شهر حزيران من العام 1967م، وتلك التنظيمات هي: منظمة أبطال العودة، وهي تلك المنظمة التي كانت مواقفها السياسية قريبة جداً من المواقف السياسية لحركة القوميين العرب، ومنظمة شباب الثأر التي أسستها حركة القوميين العرب (فرع فلسطين) في مساء ليلة وقوع حرب شهر حزيران من العام 1967م بهدف المشاركة في الحرب، وجبهة التحرير الفلسطينية التي كان يتزعمها أحمد جبريل وهو ضابط فلسطيني سابق في الجيش السوري، وكان قد أسسها في العام 1964م.

ولم تمر سوى أشهر قليلة على تأسيس ما عرف لاحقاً بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حتى بدأت الخلافات تدب فيما بينها وداخلها وتحديداً بين جناحين رئيسيين هما القوميون العرب وجبهة التحرير الفلسطينية. وقد أسفرت تلك الخلافات عن ظهور تنظيمين مستقلين في شهر تشرين الأول من العام 1968م، هما: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل[1].

وكانت قد أعطت وأولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اهتماماً كبيراً ومميزاً بالفكر السياسي والنظريات السياسية والإقتصادية وبعض من تصورات نظرية وذلك التزاماً وانطلاقاً من المقولة الشهيرة أنه "لا ثورة دون نظرية ثورية". فالجبهة كانت تؤمن وتنطلق من أن الرؤية الإستراتيجية الواضحة للعدو وللقوى الثورية هي التي يتم من خلالها تحديد الاستراتيجية الخاصة بالمعركة، فبدون هذه الرؤية يصبح العمل الوطني خاضعاً للإجتهاد الشخصي وعفوياً ومرتجلاً. وكان من أهم المرتكزات التي بني عليها الفكر السياسي للجبهة الشعبية هو أنه ليس دقيقاً أن الغزو الصهيوني لفلسطين جاء نتيجة لاضطهاد الأوروبيين لليهود في دول أوروبا، وإنما الهدف الرئيسي

[1] – مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967–1968م**، بيروت، 1969م، ص999، –101؛ الشريف، ماهر، البحث عن كيان، **دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (1908–1993م)**، نيقوسيا، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995م، ص145.

كان وسيبقى تثبيت جسم غريب بقاعدة بشرية تمتلك من السلاح ما يكفي لأن تتكئ على عصاها ما يسمى بالإمبريالية العالمية التي يعتبر الوقوف في وجه حركات التحرر العربية أحد أهم أهدافها. ومن أبرز مواقف الجبهة الشعبية أنها تعتبر أن التناقضات مع الرجعية العربية هي تناقضات رئيسية وليست ثانوية، كما أن الجبهة تؤمن بحقها التدخل الشأن الداخلي للدول العربية ليس بمعنى تغيير أنظمة حكم هذه الدول وإسقاطها، وإنما بمعنى عقد تحالفات مع الحركات الجماهيرية العربية والقوى التقدمية فيها[1].

ومما تؤمن به الجبهة أن الطبقة البرجوازية في الدول العربية لا تملك القدرة على تحرير فلسطين، فهي تزعم أنه بمجرد تسلم السلطة من قبل البرجوازيات المحلية الصغيرة فإن هذه البرجوازيات تبدأ بمقاومة ومحاربة الفكر الإمبريالي والإمبرياليين، وحين يقوى عودها في الحكم وتنمو مصالحها تبدأ بالإنتقال تدريجياً نحو الإمبريالية إلى أن تلتقي مصالحهما بشكل كامل. وعليه فإن علاقة الجبهة بالبرجوازيين يجب أن تكون علاقة تدمج ما بين الصراع والتحالف. الصراع والتناقض في الإستراتيجية الخاصة بالمعركة والمواجهة، والتحالف عندما تكون هذه البرجوازية في عداء مع إسرائيل والإمبريالية العالمية. أما العمال والفلاحين في فكر الجبهة فهم أعمدة الثورة وطبقتهم هي المادة الأساسية المكونة لها ولقيادتها، وهي الوحيد التي تملك القدرة على الإستمرار في قيادة النضال الجماهيري وتحقيق النصر. ومن وجهة نظر الجبهة الشعبية فإن إذابة الجهاد الفلسطيني داخل أطر النضالات القومية هو خطأ فادح، وفي ذات الوقت فإن عدم ربط النضال الجماهيري بالنضال القومي خطأ آخر، وذلك لأن شعار القرار والعمل الفلسطيني المستقلين هي شعارات صحيحة فقط في حال ترجمتها على أساس جماهيري ثورجي فلسطيني محصن ومحمي من محاولات احتواء أنظمة الحكم العربية لها، وفي الوقت نفسه فإن هذا الشعار يصبح غير منطقي ولا عملي إذا كان القصد منه حصر معركة تحرير فلسطين بالشعب الفلسطيني وحده، فذلك

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص15.

سيؤدي بكل تأكيد إلى حرمان الجهاد الوطني الفلسطيني من توفير الشروط الأساسية الموضوعية لنجاح المعركة، أي معركة تحرير فلسطين[1].

أما الأردن من وجهة نظر الجبهة فيعتبر من الساحات الخاصة والأساسية في مستقبل الثورة الفلسطينية ومن أهم قواعد الإرتكاز لديها وذلك نتيجةً لحجم وطبيعة التواجد الفلسطيني في هذه الدولة (الأردن) والطبيعة الجغرافية بينها وبين فلسطين من حيث حدودهما طويلة المسافة. والجبهة تعتبر أن الثورة الفلسطينية هي جزء وامتداد للثورات العالمية المناهضة للإمبريالية العالمية والصهيونية وأي رجعية، وأن الكيان اليهودي الصهيوني ما هو إلا كيان استيطاني أقامته وأنشأته الأنظمة الرأسمالية، وسيبقى داعماً له بكل الوسائل التي تضمن له استمرارية القوة والصمود والبقاء، وذلك ليكون مرجعية وسند له وأداة رئيسية في ضمان استمرارية السيطرة والتحكم في مقدرات وشعوب المنطقة ونهب الخيرات واستغلال الثروات. وعلى هذه الأرضية ومن هذا المنطلق يقف شعبنا العربي الفلسطيني في خندق واحد مع مختلف شعوب العالم المضطهدة، وبالتالي فإن معركة الشعب الفلسطيني هي جزء من الحرب العالمية على الإمبريالية وقواها الرجعية المرتبطة بها بشكل أو بآخر على اختلاف مواقعها ومصالحها. ومن وجهة نظر الجبهة فإن حرب الشعب طويلة الأمد هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هدف تحرير فلسطين، وهي القوة التي لا تقهر ولا تهزم في مواجهة تفوق العدو الصهيوني التقني (التكنولوجي) والعسكري. وأن غاية نضالنا الوطني الفلسطيني هو استقلال الأرض الفلسطينية وتحريرها من هذا الوجود الصهيوني السرطاني الاستيطاني التوسعي. ولا تؤمن الجبهة بأن الصراع مع العدو اليهودي الصهيوني قائم على أساس تعصب ديني أو قومي. ومن أجل ذلك كانت الثورة الفلسطينية تهدف إلى إقامة دولة شعبية ديمقراطية يتمتع فيها العرب والمسيحيين واليهود بكافة الحقوق والواجبات بشكل متساوٍ[2].

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص16.

[2] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص17.

3-1-3 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

تأسس هذا الفصيل بتاريخ 1969/2/22 كأحد فصائل حركة المقاومة الوطنية الفلسطينية بعد تحولات سريعة وتطورات سياسية متلاحقة شهدتها المنطقة العربية، وتحديداً عقب انتهاء وحدة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا والتحولات والتغيرات الطبقية والفكرية الأيديولوجية التي حدثت في مصر بعد العام 1961، وعقب التحول الأيديولوجي والصراع الفكري الذي حدث في حركة القوميين العرب ما بين الأجنحة المختلفة لها.

ويمكن اعتبار التقرير السياسي الأساسي الذي صدر عن مؤتمر الجبهة الشعبية الذي عقد في آب من العام 1968 هو الأساس الأيديولوجي والسياسي والفكري الذي على أساسه بنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قرارها بضرورة الاستقلال السياسي والتنظيمي والأيديولوجي لها، إذ تمكن جناحها الماركسي في ذلك الحين من فرض طروحاته على المجتمعين في هذا المؤتمر. ويتأكد من هذا التقرير السياسي الأساسي الإنتقال للجناح اليساري في فرع البروليتارية كنقيض ومواجه مباشر لفلسفة ونهج الأنظمة البرجوازية الصغيرة، وكرد واضح ومباشر على الهزيمة التي منيت بها أمام العدو الإسرائيلي في حرب العام 1967م[1].

كان للجبهة الديمقراطية ممارسات وتحركات وطنية وسياسية، وكان لها منذ العام 1969 تمثيل واضح في اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وكان لها مجلتها "الحرية" المركزية الناطقة رسمياً باسمها والتي كانت تصدر من العاصمة اللبنانية بيروت وكانت تعبّر عن الآراء والمواقف السياسية الخاصة بالجبهة. وكانت الجبهة الديمقراطية تسعى وتسير منذ العام 1971 نحو بناء منظمة ثورية ديمقراطية تكون الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية مرشداً لها تنقلها إلى حزب ماركسي لينيني من خلال عملية تراكمية نضالية تاريخية.

وقد تميزت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن بقية الفصائل من خلال طرح مواقف سياسية وفكرية كان من أهمها: الدعوة إلى تطوير شعار دولة فلسطين الديمقراطية الذي كانت قد

[1] – كريشان، محمد، منظمة التحرير الفلسطينية، **التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، تونس، دار البرق، 1986م، ص72.

طرحته حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح كي تعبر من خلاله عن مستقبل التعايش المشترك في فلسطين بين المسلمين واليهود والمسيحيين، وفي نفس الوقت كانت الجبهة الديمقراطية تدعو إلى ضرورة أن يكون الشعار أكثر علمنةً وأن يتطور إلى أن يصبح منطلقاً من أحد القرارات الرسمية للمجالس الوطنية الفلسطينية. ومن المواقف الأخرى هو دعوتها الفصائل الفلسطينية في شهر آب من العام 1973م كي تتبنى برنامج وطني مرحلي لحل القضية الوطنية الفلسطينية على شعار العودة وتقرير المصير وإنشاء سلطة وطنية فلسطينية الذي أصبح بعد حرب العام 1973م شعاراً موحداً عاماً لدى كافة فصائل الحركة المقاومة الفلسطينية فيما عدا فصائل جبهة الرفض في ذلك الحين. وعقب حرب رمضان من العام 1973م عمدت الجبهة الديمقراطية إلى تطوير هذا البرنامج المرحلي الذي طرحته ولكن هذه المرة باتجاه وشكل أكثر وضوحاً، والذي أصبح ينص على العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني. وقد كان لهذا الطرح البرامجي الجديد والجريء من طرف الجبهة الديمقراطية صدىً كبيراً على المستوى الوطني الفلسطيني والعربي كذلك. وقد بدا هذا واضحاً في حزيران 1974م عندما أصبح هذا البرنامج المرحلي برنامجاً مرحلياً وطنياً عاماً لمنظمة التحرير في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدة في حينه، وقد أصبح بعد ذلك برنامج رسمي عربي تبنته الدول العربية خلال اجتماعها في قمة الرباط التي عقدت في العام 1974م، والذي بعد ذلك بادرت جميع فصائل الثورة الفلسطينية إلى تبنيه خلال المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في كانون الثاني من العام 1979م، ليصبح بذلك البرنامج المرحلي الرسمي لكافة فئات الشعب الفلسطيني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية[1]. وهذا يقودنا إلى حقائق مؤلمة وهي الإختلاف الفكري الفاشل الذي انشغلت به تلك الفصائل والذي أدى في النهاية لانقسامات وانشقاقات فيما بينها، ومدى التآمر الذي قادته قيادات تلك الفصائل على القضية الفلسطينية تحت عنوان البراجماتية والمرحلية مما ساهم في إضاعة القضية ووصولها إلى ما وصلت إليه الآن.

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص12.

وقد أقرت الجبهة تفاصيل وجهتها وسياساتها العامة في العام 1975م وذلك من خلال برنامجها السياسي الذي طرحته في حينه. وجاء أيضاً في التقرير النظري والتنظيمي والسياسي الذي خرج من المؤتمر الثاني الوطني العام الذي عقد في الفترة ما بين 1981/5/24م و 1981/5/27م والذي كتب على شكل إصدار مطبوع في دار ابن خلدون في بيروت والذي يعطي لأعضاء الجبهة الحق في المساهمة البارزة في تشخيص وتحليل القضية الوطنية القومية الفلسطينية بشكل أكثر عمقاً، ومناقشة معضلات ومعيقات حركات التحرر الوطنية العربية، وفي محاولة طرح حلول ثورية واقعية في سبيل توفير شروط ذاتية إلى بجانب شروط موضوعية تساهم على المستويات القطرية والقومية في إنجاز أهداف ومهام التحرر الوطني والإستقلال والوطنية والديمقراطية "[1].

وقد أثبتت الوقائع والنتائج التي خرجت بها الانتفاضة الأولى بين العامين 1987 و 1993 مدى جدية وصواب برنامج الجبهة المرحلي. وعلى الرغم من ذلك فإن وعيها المبكر لم يتمكن من شق طريقه إلا بعد عدة سنين طويلة وذلك نتيجة للممانعة التي كانت تبديها البرجوازية الفلسطينية التي كانت وما زالت متسلطة على معظم قرارات منظمة التحرير الفلسطينية التي حالت مصالح قياداتها الفئوية دون التقدم بأي خطوة نحو تطوير برامجها (أي الجبهة) وشعاراتها الداعية إلى عمل تعبئة شاملة لتنظيم القوى الشعبية في خطوة باتجاه طريق التحول من العمل الفدائي الصرف إلى الحرب الشعبية وانتفاضة الشعب كأحد أبرز أشكالها ومظاهرها وتجلياتها. وكانت قد وقفت الهيئات الداخلية للجبهة أمام مراجعات كبيرة وعميقة مقابل ما وصلت إليه إنتفاضة العام 1987 والإخفاقات التي أنتجتها في طريق تحقيق أهداف مشروعها الوطني. وبالفعل فقد أظهرت بعض تلك المراجعات أن أحد أهم الأسباب الرئيسية لعدم تمكن المنظمة من تحقيق ذلك وحالت دونها والهدف المنشود تحقيقه هو عجز قيادة المنظمة الفلسطينية عن إمكانية استثمار نتائج الإنتفاضة التي تحققت على الأرض في تلك الفترة[2].

---

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص12.

[2] – **مجلة تسامح**، عدد 4، اذار 2004م، ص15.

وأرى ضرورة التنويه إلى أن تمسك الجبهة الديمقراطية بمنظمة التحرير الفلسطينية ودورها في تمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني لا ينفي حقيقة اعترافها بأن هذا لا يمكن التوصل له وتحقيقه بدون مراجعة شاملة وإعادة بناء كاملة على أسس من الديمقراطية لكافة مؤسسات وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك السلطة الوطنية الفلسطينية، وبدون إنشاء إطار وطني يجمع كافة القوى الوطنية الفلسطينية بما في ذلك تلك القوى التي ليست عضوة في منظمة التحرير الفلسطينية شريطة أن لا تكون بديلاً للمنظمة. ومنذ أن انطلقت الجبهة الديمقراطية فرضت نفسها كفصيل رئيسي في المنظمة، بل وشاركت بكل فعالية في معظم دوائرها ومؤسساتها وهيئاتها، بما في ذلك اتحاداتها المهنية والشعبية عندما كان لها مواقع هامة ومسؤولة في الأمانات العامة والهيئات الإدارية ومؤتمراتها ومجالسها المحدودة والموسعة. وكذلك فقد لعبت الجبهة الديمقراطية دوراُ هاماً ومؤثراً في صياغة وبلورة السياسة العامة الوطنية وذلك كان واضحاً من خلال مشاركتها في اللجنة التنفيذية للمنظمة ومشاركة ممثلين عنها في مجلسي المنظمة المركزي والوطني. في الجهة المقابلة لم تشارك الجبهة الديمقراطية في انتخابات المجلس التشريعي التي عقدت في العام 1996 وذلك لأسباب واعتبارات سياسية منطلقة أصلاً من موقفها من اتفاقية أوسلو، ولكنها مع ذلك أبقت باب الحوار مفتوحاً أمام كافة قوى وتيارات الوطن السياسية الفلسطينية، بما في ذلك مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

3-1-4 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة:

بعد خلافات مالية مع فتح وتوليها المهام العسكرية الفعلية خلال ذلك التحالف، نشأت هذه الجبهة في العام 1964م، وحملت في ذلك الوقت إسم جبهة التحرير الفلسطينية، وطرحت أسلوب الحرب الشعبية أو حرب العصابات كشعار ووسيلة لتحرير فلسطين. وقد كان برنامج هذا الفصيل عموماً جداً من حيث انتقاء أغلب ما هو موجود على الساحة العربية في حينه، وكان قد أقام تحالفاً وائتلافاً مع كافة ألوان طبقات الشعب وفئاته من فلاحين ومثقفين وعمال وثورجيين

[1] – دلول، فهمية محمد، **تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**، غزة، الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، سنة 2014 ص26.

وبرجوازيين وطنيين تحدثنا عنهم في مقال سابق من حيث هشاشة علاقاتهم وانتقالهم تدريجياً نحو الإمبريالية. ومن ضمن البرنامج أن معركتنا كفلسطينيين مع العدو اليهودي الصهيوني لابد فيها من تحالف بين مختلف القوى الوطنية من أجل الانتصار كونها معركة تحرر وطني.

وبعد الإنشقاقات التي حدثت داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعد أن شاركت في عضويتها جبهة التحرير الفلسطينية ومن ثم اندمجت معها/فيها، انبثق عن ذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة والتي كانت قد عقدت أول مؤتمر لها في العام 1968م أقرت خلاله برنامجها السياسي الذي أطلقت عليه إسم "الميثاق" والذي كان من أهم مبادئه: أن الطريق الوحيد أمام الفلسطينيين والعرب لتحرير أرضهم فلسطين هو الثورة المسلحة، ولا يحق لكائن من كان أن يسلبهم هذا الحق، أو يحول بنهم وبين ممارسته. وأن القضية الفلسطينة هي قضية قومية عربية، وأن هذه الثورة االفلسطينية المجيدة ترتبط ارتباطاً مصيرياً وعضوياً بالثورات العربية التي تقوم ضد الظلم والاستبداد والإحتلال. وأن هذا الفصيل (الجبهة الشعبية) هو عبارة عن تنظيم لا انتماء له إلا للقضايا العربية التي تأتي قضية تحرير فلسطين في طليعة أولوياتها. وتعتبر الجبهة الشعبية نفسها تنظيماً جماهيرياً شعبياً مستقلاً يستند في ذلك إلى انفتاحه الكامل على جميع من يعتبر من العناصر الشريفة، وهو ليس تنظيماً مغلقاً على نفسه أو متقوقعاً طالما كانت هذه الثورة قائمة على عاتق وأكتاف من هم أصحاب المصالح الحقيقية الصادقة في هذه الثورة وهي تلك العناصر من قوى الشعب المختلفة من العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازيين الوطنيين وإن كانت الفئة الأخيرة مؤقتة. وتؤمن الجبهة أيضاً بأن الوحدة في العمل لتحقيق هدف الثورة والنصر على الاحتلال والقوى الداعمة له إنما هي الأساس الذي تترتكز عليه في طريقها نحو التحرير. كما تؤمن الجبهة بأن وحدة السلاح والكفاح والنضال المسلحين الفلسطينية هي من أهم العناصر التي تختصر الطريق نحو تحقيق هدف تحرير فلسطين والعالم من قوى الشر[1].

وقد بادرت الجبهة بعقد مؤتمرها العام الثاني في أيلول من العام 1969م والذي تم خلاله بالإجماع تبني ما يسمى بالإشتراكية العلمية، وقد شكل ذلك التبني منعطفاً هاماً في مسيرة الجبهة

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص12.

الشعبية–القيادة العامة. وبعد حرب العام 1973م كانت الجبهة في صف تنظيمات جبهة الرفض الفلسطينية، وكان لها مواقفها الخاصة من الأحداث التي تتالت والتي شهدتها المقاومة الفلسطينية بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام. وإبّان أحداث لبنان في العام 1976م تعرضت الجبهة إلى انشقاقات منها انشقاق مجموعة من أعضائها بقيادة أبو العباس، وهي من الفصائل المشتتة على الأراضي السورية واللبنانية والعراقية حالياً.

3-1-5 طلائع حزب التحرير الشعبية (الصاعقة)

تعتبر الصاعقة الجناح الفلسطيني لحزب البعث العربي الإشتراكي الموالي لنظام سوريا، وقد جاء تأسيس هذه الطلائع تجسيداً لقرارات حزب البعث في مؤتمره القومي التاسع والذي عقد في أيلول من العام 1967م وفي أيار من العام 1968م، وقد حضرت حينها كافة فروع حزب البعث الفلسطيني في الأردن وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية والكويت ذلك المؤتمر التحضيري الذي انبثقت عنه هذه المنظمة الإشتراكية التي تعتنق في مبادئها مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي. وقد انضم إلى الصاعقة منظمتان فدائيتان هما: قوات الجليل الشعبية وجبهة التحرير الشعبية.

وقد أصبح التنظيم الفلسطيني لحزب البعث العربي الإشتراكي هو العمود الفقري لهذه المنظمة (الطلائع)، وأصبح الأمين القطري الفلسطيني للحزب هو القائد العام السياسي والعسكري لهذه المنظمة (الصاعقة) داخل وخارج الأراضي المحتلة. وقد تم إقرار أول نظام داخلي للمنظمة في نهاية العام 1967م تم خلاله تحديد الإستراتيجية السياسية والعسكرية لعملها السياسي وكفاحها المسلح. وقد شاركت في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني مع منظمة فتح وفي لجنة المنظمة التنفيذية في ذات الدورة. وكان قد تأسس لمنظمة طلائع التحرير الشعبية عدة فروع في كل من لبنان وسوريا وشرق الأردن وقطاع غزة والضفة الغربية وفي عديد أقطار الوطن العربي والعالم.

وكبقية التنظيمات الفلسطينية كان أول أهداف هذه المنظمة هو تحرير أرض فلسطين مستخدمةً الكفاح المسلح وحرب الشعب كوسيلة لتحقيق ذلك. وتتبنى طلائع حزب التحرير الشعبية ما سنذكره من ممارسات استراتيجية من باب إدراكها لا يمكنها وحدها أن تحقق هذا الهدف، وهذه الممارسات هي: (1) السعي نحو قيام وحدة جبهوية وطنية فلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير

الفلسطينية كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد كان لها تحركات بارزة وواسعة بهدف تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق والراسخ بالميثاق الوطني الفلسطيني، والتزاماً منها بقرارات مجلس المنظمة الوطني الفلسطيني، وبرنامج المنظمة السياسي والتنظيمي. (2) الإستمرار في الكفاح المسلح إلى جانب استخدام أشكال النضال المختلفة من أجل تحرير أرض فلسطين. والغريب أن هذه المنظمة الطلائعية (الصاعقة) قد أدركت ما لم يدركه غيرها من أن هذا الصراع العربي الصهيوني هو عبارة عن صراع حضاري يستهدف في تحركاته صميم الوجود العربي نفسه. (3) تعتبر قضية فلسطين هي محور النضال المركزي على كل ساحة تحكمها أو تتواجد فيها منظمة الصاعقة، وهذا بالنسبة لها أولى استراتيجيات حزب البعث العربي الاشتراكي. وعليه والتزاماً منها بهذه الإستراتيجية فإن منظمة الطلائع تؤمن إيماناً راسخاً بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الصهيوني، وعليه فإنه من الواجب أن تكون هذه القضية هي قضية العرب المركزية في المواجهة الدائرة وهذا الصراع. وتؤمن هذه المنظمة (الطلائع) بأن الثورة الفلسطينية لا يمكن لها أن تستمر أو يكتب لها النصر بدون الجماهير والقواعد الجماهيرية معها، وعلى ضوء ذلك فهي تولي العمل الجماهيري الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام أهمية كبرى، تعمل على تجنيد الطاقات الجماهيرية في هذه المعركة المصيرية وهي معركة التحرير[1].

وبعد اتفاق عمان في العام 1985م الذي تم بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية قاطعت منظمة الصاعقة الدورة 17 للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في عمّان سنة 1984، وبذلك أصبحت هذه المنظمة إحدى حركات جبهة الإنقاذ الوطني التي تأسست مناهضةً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك[2].

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج3، ص115.

[2] – كريشان، محمد، منظمة التحرير الفلسطينية، **التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، ص90.

3-1-6 جبهة التحرير العربية:

تأسست جبهة التحرير العربية بتاريخ 1968/12/30 وهي منظمة تتبنىَّ الكفاح المسلح في النضال وسيلةً، والفكر الأيديولوجي القومي الإشتراكي منهجاً، وكانت ليلة السابع من نيسان من العام 1969ذكرى أول عملية عسكرية قتالية للجبهة مع العدو الصهيوني حيث جعلت الجبهة من هذا التاريخ ذكرى انطلاقها وإطلاق رصاصتها الأولى[1].

كانت البداية مناكفات بين حزب البعث العربي الإشتراكي السوري والعراقي، حيث جاء تأسيس هذه الجبهة كرد عراقي على قيام سوريا بتأسيس منظمة الصاعقة، وكانت الجبهة قد أوضحت خطها الفكري الأيديولوجي من خلال أول بيان سياسي أعلنته حيث ذكرت فيه بأن الخطر الحقيقي الفعلي الذي تواجهه الثورة الفلسطينية على الأرض هو المحاولات الحثيثة من البعض لحصرها في نطاقها وحدها القطري، ومن ثم قطع شريان الحياة الذي يربطها مع منابع القوة والكفاءات والقدرات الكامنة في جماهيرنا الثورية العربية داخل وخارج فلسطين، وفي الوقت نفسه فإن البديل الذي يجب طرحه من وجهة نظر هذه الجبهة هو جعل معركة تحرير فلسطين لتكون معركة جميع العرب كي يصبح وزن التفوق العددي لدى العرب مقابلاً ومواجهاً للتفوق التكنولوجي للمستعمر الصهيوني المدعوم من شتى دول العالم[2]. هذا وقد انضوت جبهة التحرير العربية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية وأصبحت في العام 1974 عضواً جديداً في جبهة الرفض، بعد أن صادق المجلس الوطني الفلسطيني على برنامجها المرحلي (أي برنامج منظمة التحرير الفلسطينية).

3-1-7 جبهة النضال الشعبي

بادرت بعض العناصر الوطنية المناضلة من أهل الضفة الغربية في فلسطين إلى تشكيل تنظيم جبهة النضال الشعبي بتاريخ 1967/16/15 أي بعد أسبوع فقط من جريمة اليهود والعرب

---

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ص515.

[2] – كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية، التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، ص91.

المشتركة التي تسببت باحتلال القدس والضفة الغربية وقطاع غزة خلال 6 أيام فقط. وبسبب عدم توفر السلاح لدى الفلسطينيين قبل العام 1967على حد زعمه اعتمد هذا التنظيم في بداية مسيرته أسلوب المقاومة السلبية السلمية للإحتلال. وصدرت أولى منشورات الجبهة في شهر تموز من العام 1967م كان مضمونه دعوة جماهير الشعب الفلسطيني إلى رفض ومقاومة الاحتلال من خلال التحريض على الإضرابات والتظاهرات والمقاطعة الإقتصادية والسياسية للعدو الصهيوني المحتل. ولاحقاً بدأت الجبهة تنفيذ أولى العمليات المسلحة ضد العدو اليهودي الصهيوني بتاريخ 1967/12/24م[1].

وكان من أبرز أهداف هذه الجبهة والمهمات التي وضعتها على عاتق نفسها هو ما تضمنته في منطلقاتها النظرية والسياسية والتنظيمية، وهو كالآتي: أن للشعب الفلسطيني حقه المطلق في تقرير مصيره ومصير وطنه، وأن من واجبات هذا الشعب أن يكون على رأس هرم الأمة العربية في كفاحها المسلح نحو تحقيق هدف تحرير فلسطين. أنه من الضروري العمل على تميز وإبراز الهوية الشخصية الفلسطينية المستقلة، واستقلال ثورته الفلسطينية المجيدة، والعمل الدؤوب نحو توحيدها داخل إطار جبهوي لعلى اعتباره ضرورة أساسية لإنجاح ثورته الشرعية. وأنه يتعين على الجميع ضرورة الإيمان بأن الإمبريالية والرجعية والصهيونية هم أعداء الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الحقيقيون، وأن هذا الإيمان يجب أن يتحول إلى عقيدة راسخة في أذهان العرب والفلسطينيين، وأنه يحق لجميع شعوب العالم التكاتف والتعاضد لمكافحة هذه الأنظمة الظالمة من أجل الحصول على التحرر والسلام والتقدم لكافة الشعوب[2].

وأن الثورة المسلحة هي ضرورة أساسية نحو تحقيق هدف تدمير قوة الخصم. وأنه حسب الواقع لا يمكن لأي جهة الوصول لحسم التناقض مع العدو بالطرق السلمية، وإنما من خلال ثورة مسلحة وحرب شعبية طويلة النفس والأمد. وأنه لا يمكن مجابهة جميع المشكلات المعقدة التي تواجه القضية الفلسطينية وثورتها والتوصل إلى حلها إلا إذا تم العمل على إيجاد حلول عملية بعيداً عن

[1] – كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية، التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، ص91.

[2] – كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية، التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، ص91.

طرق الارتجال والعفوية، وإنما بوسائل تقوم على مبادئ التخطيط العلمي والعملي المدروس وذلك بهدف تحقيق النتائج والأهداف المطلوبة[1].

والجدير بالذكر هنا أنه بعد استعراض وتحليل النشأة (الأيديولوجية) الفكرية للفصائل المنضوية تحت مظلة ولواء منظمة التحرير الفلسطينية نرى أن هذه المنظمة يمكن وصفها كإطار جبهوي يمكنه بالفعل تمثيل شعبنا الفلسطيني وتجسيد أمانيه وتطلعاته الوطنية واعتبارها الوعاء الذي يحتوي الفصائل والذي من الممكن أن تلتقي خلاله الفصائل الوطنية الفلسطينية كافة على اعتبار أن هذا الجسم هو من نقل القضية الفلسطينية هذه النقلة النوعية وحولها من قضية للاجئين إلى قضية شعب يريد تحرير أرضه ووطنه بحيث تمثل قضيته مفتاح السلام والحرب في المنطقة العربية ومتغير هام في معادلة استقرار الشرق الأوسط وربما العالم أجمع.

خلال لقائه مع مجلتين الأولى: "شؤون فلسطينية" والثانية "فلسطين الثورة" وذلك بمناسبة عيد الثورة الفلسطينية الرابع عشر قال الرئيس الفلسطيني الراحل أبو عمار: "إن الدماء التي نزفت والتضحيات الجسام التي بذلت في مسيرة هذه الثورة جميعها قادت شعبنا إلى أن ينتقل من مجرد رقم في إحدى دوائر الأمم المتحدة، ومن مجرد همسة دبلوماسية تتردد في إحدى أورقتها، ومن مجرد ملف يتبع للجنة من إحدى لجانها هي هيئة غوث اللاجئين، إلى قضية شعب ثائر يسعى للتحول من مجرد التعاطي مع واقعه الجديد الذي صاغه لنفسه في هذه المنطقة الحساسة من العالم إلى تحدي وشرط وضعه لتحديد اتجاهات التطور نحو الحرب والسلام. لقد انتقلنا بأنفسنا من مجرد طوابير من اللاجئين المساكين الذين يقفون بانتظار هبات وكالة غوث اللاجئين كأكياس الطحين وحفنات من الفاصولياء، وبعض علب السردين، والبطانيات، إلى طوابير من المجاهدين المناضلين المقاتلين الذين لا يكتبون التاريخ الجديد لوطنهم فلسطين فقط، وإنما تساهم في أن تحدّد الأمة العربية وجهتها في التحكم بمستقبلها الحر[2]".

[1] – كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية، التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، ص91.

[2] – كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية، التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، ص95.

وبعد أن كانت الحكومات الإسرائلية المتعاقبة تنكر أصلاً ومن حيث المبدأ وجود الشعب الفلسطيني، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا الفلسطيني بفصائلها المنضوية تحت مظلتها ولوائها وميثاقها الوطني وقيادتها، واضطر العرب وأغلب دول العالم للإعتراف بها على هذه الصفة، وكان أن بدأ الإسرائيليون بالتفاوض معها الآن على هذا الأساس.

3-1-8 جماعة الإخوان المسلمين:

تأسست الجماعة الأم لحركة الإخوان المسلمين في مدينة الاسماعيلية على يد الشيخ حسن البنا مع مجموعة صغيرة من رفاقه في شهر آذار من العام 1928م. وكانت الجماعة قد انبثقت عن جمعية سبق لها وأن تأسست قبل ذلك بفترة وجيزة في القاهرة وهي جمعية الشبان المسلمين[1].

وكان في البداية هدف هذه الجماعة هو دعوة الناس للعودة إلى تعاليم الإسلام وإلى إعادة النظام الاسلامي ليكون منظماً لحياة البشر من خلال إعادة الإعتبار للدين الإسلامي كمنهاج حياة وأساس الحياة الإجتماعية. وقد أصبحت هذه الحركة لاحقاً أحد أكبر الأحزاب السياسية المصرية وأحد أكبر الجماعات الإسلامية في العالم العربي والدولي[2].

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها كانت الجماعة قد بلغت ذروة نفوذها. وكان لمشاركة أعضاء الجماعة في حرب فلسطين تأثير كبير في أن تصبح الجماعة في المركز الأول في صدارة الأحزاب السياسية المصرية. وعلى الرغم من تأكيد الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين بأن الجماعة لا تنظر إلى السياسة وإلى الوصول إلى سدة الحكم على المدى القريب، إلا أن حسب ادعاء الكاتب بأن الحديث التالي جرى خلال الأعوام 1948 و 1949 أن الإمام البنا ألمح إلى ضرورة السيطرة السريعة على الحكم إذا أرادت الحركة تحقيق الأهداف التي أسست لأجلها[3]. وقد أصبح الإمام الشهيد حسن البنا مرشداً عاماً لجماعة الإخوان المسلمين ويدعي الكاتب أن الإمام البنا كاد أن يتسلم الحكم في مصر لولا ذاك النزاع الذي اندلع

---

[1] – ريتشارد، ميشيل، **الاخوان المسلمون**، بيروت، دار القلم، 1978م، ص90.

[2] – خدوري، مجيد، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي**، القدس، مؤسسة ابن رشد، د.ت، ص90.

[3] – خدوري، مجيد، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي**، ص90.

بين السلطات المصرية وجماعة الإخوان المسلمين[1]. وبعد جريمة اغتيال الإمام حسن البنا في العام 1951م واصلت جماعة الإخوان المسلمين لعبها دوراً هاماً في السياسة المحلية والعربية. وفي ذات السنة تولى الأستاذ حسن الهضيبي موقع المرشد العام لجماعة الإخوان خليفة للإمام الشهيد حسن البنا.

وقد وصفت علاقة الإخوان المسلمين بحكومة ثورة 1952م – 23 تموز بالهدوء ونوع من التفاهم الحذر، واستمر ذلك حتى العام 1954م حين ادعى من ادعى قيام عناصر من الإخوان المسلمين بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر بذريعة اعتراض الإخوان على واحد من شروط اتفاقية جلاء الإحتلال البريطاني والذي يسمح لإنجلترا قانونياً بالعودة إلى التواجد في مصر في أوقات الحرب أو أوقات يكون هناك فيها تهديد بالحرب[2]. وبالفعل نجحت المؤامرة والحيلة المخابراتية التقليدية التي انطلت وما زالت تنطلي على الكثيرين ممن تأثروا وفتنوا بعبد الناصر، فمنذ تلك الحادثة المفتعلة أصبح تنظيم الإخوان المسلمين تنظيماً محظوراً في دولة مصر العربية وفي قطاع غزة الذي كان تحت الحكم المصري في ذلك الوقت. وتدعي الروايات المتحاملة وغير المثبتة أنه قد حدثت بعد تلك الحادثة عدة محاولات للإطاحة بنظام الحكم من قبل عناصر الإخوان. وبالفعل فقد آتت الإشاعات والمؤامرات أكلها حيث تعرضت حركة الإخوان المسلمين في العام 1965م لضربة اعتقدوا أنها حاسمة إثر زعمهم بالكشف عن خطة للإخوان تهدف لاغتيال جمال عبد الناصر مجدداً، وبالفعل انطلت الحيلة على الكثيرين وتم على إثر ذلك إعدام أربعة من علماء المسلمين وقادة الجماعة كان من بينهم سيد قطب الذي يدعي بعض الكتاب زوراً أنه كان المرشد العام للجماعة في حينه. ولا مجال للشك بأن تلك العلاقة السيئة والعدائية التي كانت بين جمال عبد الناصر وحركة الإخوان المسلمين وما نتج عنها وتبعها من إعدامات ومطاردات واعتقالات، وأيضاً تلك الشعبية الكبيرة التي كان يتمتع بها جمال عبد الناصر في ذلك الحين قد أسهم بشكل كبير في إضعاف وإنهاك جماعة الإخوان المسلمين على الصعيد المحلي والدولي، ولكنه لم يتمكن

[1] – **المرجع السابق**، ص87.

[2] – **المرجع السابق**، ص98.

أبداً من إنهاء وجودها، بل على العكس امتدت وربت داخل مصر وفي دول عدة من العالم حتى أصبحت أكبر الحركات الإسلامية في العالم.

وكرد على المتحاملين، فقد ذكر المؤرخون أن القضية الفلسطينية كانت قد احتلت مكانة جداً خاصة لدى أبجديات ونشاطات حركة الإخوان المسلمين. فقد أفضى التأييد الواضح للقضية الفلسطينية من قبل جماعة الإخوان المسلمين إلى تجلي البعد الإسلامي والعربي للجماعة وساهم بإعطائها مدخلاً رئيسياً إلى الداخل الفلسطيني، مما ساهم في ارتفاع درجة شعبيتها بين الناس وخاصة بعد أن شارك بفعالية في حرب عام 1948 في داخل فلسطين واستشهاد ذلك العدد الكبير من المتطوعين المنتمين لحركة الإخوان على الأرض الفلسطينية[1]. وحقيقة المسألة هي أن صلة الجماعة بفلسطين قد نشأت منذ العام 1935 عندما قام عبد الرحمن البنا شقيق الشهيد حسن البنا بزيارة فلسطين حيث التقى مع الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى ومفتي القدس في ذلك الحين. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بادرت الجماعة إلى إرسال معبوثين إلى فلسطين ليس بهدف نشر الدعوة الإسلامية وحسب، بل وللحث على ضرورة محاربة ومناهضة الحركة الصهيونية ومشاريعها العنصرية الإستيطانية، وللمساعدة في إنجاز برامج تدريب للجوالة الفلسطينية في حينه. وفي شهر أيلول من العام 1948م أعلن الإمام الشهيد حسن البنا تأييده الكامل لإنشاء تشكيلات من الجيش الفلسطيني مكون من الفلسطينيين، بالإضافة إلى تشكيل وتأسيس حكومة فلسطينية تكون الهيئة العربية العليا هي عمودها الفقرى[2].

وفي شهر نيسان من العام 1948م قبل زوال الإنتداب البريطاني وبدء الحرب بأسابيع قليلة، قام الإخوان المسلمون في مصر بإرسال ثلاثة من الكتائب المتطوعين للقتال في فلسطين، وكان غالبيتهم من عناصر الإخوان المسلمين الذين شهد لهم الجميع بالإحترافية والإقدام حيث قامت تلك الكتائب بالتسلل إلى داخل فلسطين بعد إتمامها للتدريب العسكري المطلوب. تم إرسال الكتيبة الأولى من هؤلاء المتطوعين إلى منطقة النقب ومن ثم إلى منطقة جنوب القدس، وكان على رأس هذه الكتيبة المجاهد أحمد عبد العزيز الذي كان قد غادر وحدته العسكرية في الجيش

---

[1] – السيد، رفعت، حسن البنا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1977م، ص134.

[2] – سعد، احمد صادق، وزميلة، **الحركة الوطنية الفلسطينية، (1948–1970م)**، بيروت، مطبعة الراي الجديد، 1975م، ص83.

المصري للإلتحاق بالمتطوعين في ميادين القتال في فلسطين. وقد قاد البكباشي عبد الجواد طبالي الكتيبة الثانية من متطوعي الإخوان، وهي الكتيبة التي كانت ترافق الجيش المصري في حينه وشاركت معه فعلياً في الدفاع عن منطقة غزة. أما اليوزباشي محمود عبده فقد قاد الكتيبة الثالثة من كتائب الإخوان حيث أوكل لها مهمتي التعاون مع عناصر الإخوان المسلمين الآتين من الأردن بقيادة المجاهد عبد اللطيف أبو قورة والإستماتة في الدفاع عن منطقة صور باهر[1]. ورغم نهاية الإنتداب البريطاني وخروج الإنجليز من أرض فلسطين وتسليمها لليهود عمدت الحكومة المصرية برئاسة النقراشي باشا إلى رفض السماح للإخوان المسلمين بإرسال متطوعيهم إلى ذلك الجزء الشمالي الحساس من صحراء النقب مما اضطرهم إلى التسلل سراً إلى فلسطين عبر صحراء سيناء الطويلة إلى النقب في شهر شباط من العام 1948م[2]. وقد بلغ عدد المتطوعين من جماعة الإخوان المسلمين القادمين من مصر وسوريا والأردن ومن داخل فلسطين نفسها وبعض الأقطار الأخرى حوالي الـ 471 متطوعاً شهد لهم الجميع بالإنضباط والإقدام[3].

وقد ساهم الوجود الشخصي لمتطوعي الإخوان المسلمين في فلسطين وعلى حدودها المشتركة مع مصر وفي كل من مناطق التماس في رفح والعريش، ووجود عناصر من الإخوان المسلمين كضباط في الجيش المصري وفي صفوف القوات المصرية النظامية التي كانت متمركزة في تلك المناطق في إعطاء فرصة مهمة جداً للإحتكاك والتواصل فيما بين الإخوان المسلمين والفلسطينين خصوصاً في منطقة غزة مما ساعد في نشر الفكر الإخواني الإسلامي الوسطي الجهادي في تلك المنطقة، خصوصاً وأن كتائب المتطوعين من جماعة الإخوان المسلمين كانت تقوم بدوريات استكشافية بهدف التعرف أكثر على المناطق التي كانت متمركزة فيها. وقد أشرف وقاد المجاهد أحمد عبد العزيز بنفسه عدداً من هذه الدوريات في مناطق النقب برفقة الشيخ محمد فرغلي الرئيس المكلف بمتابعة شؤون الإخوان المتطوعين للقتال في فلسطين، وأيضاً برفقة الشيخ

---

[1] – العارف، عارف، **النكبة**، ج2، ص399.

[2] – الشريف، كامل اسماعيل، **الاخوان المسلمون في حرب فلسطين**، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1951م، ص48.

[3] – العارف، عارف، **النكبة**، ج2، ص393.

فريح المصدر الذي كان شيخ عشائر النصريات أو النصيرات المقيمة في منطقة صحراء النقب، وأيضاً برفقة البكباشي زكريا الورداني العضو في مكتب الإرشاد العام للجماعة في مصر.

وقد تمكن المجاهد أحمد عبد العزيز من الدخول إلى منطقة غزة وصولاً إلى مدنية خان يونس التي بادر أهلها بأنفسهم إلى الطلب منه الموافقة على تجنيد أبنائهم وتنظيمهم ضمن صفوف قواته[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عددا كبيراً لا بأس به من سكان منطقة النقب كانوا قد انتقلوا إلى داخل مناطق قطاع غزة قبل وخلال وعقب العمليات العسكرية الحربية لتي جرت في العام 1948م، ومن ضمنهم الشيخ فريح المصدر مع عدد من أفراد تلك العشائر التي وضعت صفوة وخيرة شبابها تحت تصرف قيادات كتائب الإخوان في ذلك الحين وقدمت لهم الدعم اللوجستي الكامل من سلاح وذخيرة ومركبات[2]. ومن جهة أخرى كانت مستشفيات قطاع غزة تتلقى الجرحى من مجاهدي كتائب الإخوان المسلمين الذين سقطوا في حرب فلسطين مما وفر لهم فرصة إضافية للتواصل مع السكان المحليين ونشر الفكر الإسلامي بينهم.

بادر مجموعة من الشباب الفلسطينيين من مناطق قطاع غزة بالإنتساب والإلتحاق بالكتائب الإخوانية المتطوعة للقتال في فلسطين. وكان كل من عصام سالم وسعيد الطحطاوي من بين هؤلاء المتطوعين والذين صارا لاحقاً من الشيوعيين. وقد ساهمت شعبية الإخوان المسلمين التي ارتفعت بسبب مشاركتهم في حرب فلسطين من الأسباب الرئيسية التي قادت لذلك الإقبال الشديد للشباب على الإنضمام لصفوف كتائب الإخوان. وكان هناك عدداً آخر من فئة العمال من مناطق قطاع غزة كانوا قد انضموا للمشاركة في العمل في المعسكرات التابعة للجيش المصري في تلك المناطق المجاورة لغزة وتحديداً في مناطق رفح والعريش. وقد وفر لهم ذلك طرقاً للإتصال بمجموعة من ضباط وجنود الجيش المصري المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين. وقد بادر هؤلاء الضباط والجنود المصريين إلى بذل الجهود والمحاولات الحثيثة لغايات تنظيم وإنشاء خلايا تابعة لحركة الإخوان المسلمين بين هؤلاء العمال الفلسطينين، خصوصاً وأن الظروف كانت مهيئة جيداً في وجود ذلكما التعاطف ومشاعر الإعجاب اللذان كانا يحظى بهما الإخوان المسلمون في حينه. وكان

---

[1] – الشريف، كامل اسماعيل، **الاخوان المسلمون في حرب فلسطين**، ص98.

[2] – **المرجع السابق**، ص157.

عبد المنعم عبد الرؤوف على رأس هؤلاء الضباط والجنود، وهو أحد الأعضاء المعروفين في قيادة حركة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت[1].

وكان كل من العمال موسى سبيتي (عامل ومصور)، محمد ابو سيدو(عامل صيانه)، فهمي صقر (عامل خياطة) وعثمان ابو سيدو (عامل)، وعايش عميرة وعدد غيرهم، كانوا من بين أولى العناصر التي تم استقطابها وتجنيدها من بين ثلة من العمال الفلسطينين. وقد قام هؤلاء العمال المجندون بإيصال فكر الدعوة ونهج الإخوان إلى تلاميذ وطلاب المدارس، ولعبوا أيضاً دور نقاط الإلتقاء وحلقات الوصل فيما بين قيادات حركة الإخوان المسلمين وتلك الخلايا الأولى التي أنشئت في قطاع غزة في ذلك الوقت[2].

3-1-9 حركة الجهاد الإسلامي

هي واحدة من تلك التنظيمات الجهادية الثورية التي ظهرت في فلسطين، وقد أسست في قطاع غزة في العام 1980م على يد كل من الدكتور فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة. وقد كانت حرب العام 1967م نقطة الإنعطاف الكبرى في مسيرة الحركات ذات الإتجاه الاسلامي التقليدي وخصوصاً فيما يتعلق بالجماعة العريقة "الإخوان المسلمين" التي اتخذت نهجاً طويل النفس اتجاه القضية الفلسطينية اعتبره البعض نوعاً وضرباً من التراخي في النضال مما تسبب بخروج عدة انشقاقات منها أدت لتشكل فصائل وتنظيمات جهادية ثورية مستقلة تؤمن بتحرير الأرض عبر ممارسة الكفاح المسلح والحرب الشعبية[3].

وقد قادت الحرب التي شنها جمال عبد الناصر ومن جاء بعده على الإخوان المسلمين إلى إضعاف هذه الحركة العريقة، وكانت النتيجة أن تسبب غياب هذا التيار الديني عن العمل الحقيقي على الساحة الفلسطينية خصوصاً بعد حرب العام 1967م بحدوث شيء من التناقض بين العملين الديني والوطني. وقد برز هذا التناقض بوضوح من خلال الصراعات التي نشبت بين مختلف الكتل الطلابية في معاهد وجامعات ونقابات فلسطين التي كانت تشكل منبع العمل الوطني والإسلامي

---

[1] – العارف، عارف، **النكبة**، ج2، ص101.

[2] – ابو النمل، حسين، قطاع غزة، (1948–1967م)، **تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1979م، ص67.

[3] – **مبادئ الحركة**، شبكة نداء القدس، 2007/7/15م، http://qudsway.com

الرئيسي، علماً أن هذا التناقض والتنازع قد ظهرا وجاءا عقب فترة شهدت نوعاً من الوفاق الكبير بين كل ما هو وطني وكل ما هو إسلامي، وذلك على طول فترة امتداد النضال الفلسطيني منذ عهد الإنتداب الإنجليزي[1].

ويعتبر العام 1980 هو العام الفعلي لتأسيس هذا الفصيل (حركة الجهاد الإسلامي) في فلسطين. وتعتبر بحق التنظيم الأكثر بروزاً من بين عديد التنظيمات والحركات الثورية الجهادية في فلسطين وهي: حركة الجهاد الإسلامي (كتائب الأقصى)، وحركة الجهاد الإسلامي (بيت المقدس)، وسرايا الجهاد. وكما ذكرنا آنفاً فقد تأسست حركة الجهاد الإسلامي الأم على يد كل من الدكتور فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة وتحديداً في قطاع غزة[2].

ويقال بأن الدكتور الشهيد فتحي الشقاقي كان له تنقلات فكرية عديدة بدءاً بمرحلة الفكر الناصري مروراً بالفكر الإخواني وانتهاءاً بالفكر الخميني على إثر الثورة الإسلامية التي اندلعت ونجحت وحكمت في إيران منشئةً دولة إيران الإسلامية. وقد عمل الدكتور فتحي الشقاقي أستاذاً في الجامعة الإسلامية في غزة في العام 1981م، واستمر على رأس عمله إلى أن قامت السلطات الإسرائيلية باعتقاله ثم بإبعاده في العام 1987م. والشاهد في القول أن هناك رأي يقضي بعدم وجود اختلاف كبير بين كوادر الحركة الأساسيين الذين جاؤوا من أصول فكرية وتنظيمية مختلفة سواءً من جماعة الإخوان المسلمين أو من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) أو أية تنظيمات سياسية أو عسكرية أخرى فلسطينية[3].

ولا شك أنه كان للاعتقال داخل سجون الإحتلال دور هام في استقطاب عناصر جديدة إلى تنظيم حركة الجهاد الإسلامي بتياراته المختلفة المذكورة آنفاً أعلاه. وقد سهل لهذا الاستقطاب وجود عديد من قياداتهم داخل تلك السجون. ويتمركز وجود الحركة السياسي والعسكري الرئيسي داخل قطاع غزة وشمال الضفة الغربية الفلسطينية، إضافةً إلى تواجد سابق في سوريا ولبنان خصوصاً بعد أن كانت الحركة متمركزة في تلك المناطق. ويعد البعض حركة الجهاد الاسلامي في

---

[1] – البرغوثي، اياد، **الاسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، القدس، مركز الزهراء، 1990م، ص65.

[2] – دراج، فيصل، وزميله، **الاحزاب والحركات والجماعات الاسلامية**، ج2، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000م، ص158.

[3] – البرغوثي، اياد، **الاسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، ص65.

فلسطين أبرز الفصائل الجهادية وأكثرها فعاليةً وحضوراً من بين عديد التيارات الإسلامية الجهادية الأخرى[1].

وعلى إثر عودة تلك النواة الأولى الطلابية التابعة لبدايات حركة لجهاد الإسلامي من مصر في العام 1980، بدأت الحركة فوراً في ممارسة نشاطاتها الجماهيرية داخل المساجد وفي الشوارع والبيوت والمؤسسات والجامعات والمعاهد والمدارس مشكلةً بذلك تياراً جهادياً ثورياً منافساً (إن لم يكن مناهضاً) لذلك التيار التقليدي لحركة الإخوان المسلمين التي اقتصر نشاط عناصرها على الإصلاحات الدينية والأخلاقية داخل الأسرة والمجتمع فقط[2].

وكانت قد سيطرت حركة الجهاد الإسلامي على عدد لا بأس به من مساجد القطاع، ونخص بالذكر مسجد الشهيد عز الدين القسام الذي كان يخطب الشيخ عبد العزيز عودة فيه، والذي كان في الوقت نفسه يستثمر ويستغل صلاة الجمعة للخروج بمظاهرات وخطب سياسية ذات توجهات دينية. ولكن لم يحدث أن اتهم أتباع هذا التيار الجهادي الثوري بتأسيس جمعيات ونقابات كما حدث مع جماعة الإخوان المسلمين حيث اعتبر ذلك هروباً غير مباشر من الصراع[3].

وقد امتازت هذه المرحلة أيضاً بذلك الخلاف الحاد الذي نشب بين التيارين الإسلامي الثوري والإسلامي الدعوي التقليدي والذي كانت تتزعمه جماعة الإخوان المسلمين (فرع فلسطين) والتي خرج من رحمها لاحقاً ما أصبحت تعرف بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي ظهرت منذ العام 1987م وبدأت تبرز بقوة وشدة وسرعة بعد ذلك. وحصل أن احتد الخلاف بشدة بين التيارين حتى وصل حد المصادمات العنيفة جداً خصوصاً في الجامعة الإسلامية بغزة والتي كانت أساساً أحد أهم معاقل جماعة الإخوان المسلمين التي كما يقال حالت دون ممارسة أنصار حركة الجهاد الإسلامي لنشاطاتهم داخل الجامعة متبعة أسلوب القوة في تحقيق هذا المنع.

---

[1] – الحمد، جواد، واخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، 1999م، ص23.

[2] – الحمد، جواد، واخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، 1999م، ص23.

[3] – دراج، فيصل، وزميله، **الاحزاب والحركات والجماعات الاسلامية**، ج2، ص190.

وكان هناك عدة محاولات اغتيال تمت لبعض الشخصيات المحسوبة على حركة الجهاد الإسلامي، هذا بالإضافة للصمت المتعمد الذي مارسته إدارة الجامعة الإسلامية التي كانت محسوبة على حركة الإخوان المسلمين اتجاه ما لحق من إجراءات اسرائيلية تعسفية بحق مدرسي ذلك التيار الثوري أمثال الدكتور رمضان شلح وعبد العزيز عودة[1].

وقد تواصل هذا الصراع بين الحركتين وامتد منذ عام 1981 وحتى عام 1985، أين بدأت حدته في الخفوت خصوصاً مع بدايات المواجهة القوية من التيارات الثورية المتصاعدة للإحتلال الإسرائيلي وذلك على الرغم من استمرار حرب عناصر جماعة الإخوان المسلمين الدعائية ضد حركتهم[2].

يقول الدكتور الشقاقي رحمه الله أن تنظيم الخلايا العسكرية المسلحة التابعة لحركة الجهاد الإسلامي استمر طيلة الخمسة سنوات التي امتدت من عام 1981 وحتى عام 1985 لتنطلق بعدها العمليات العسكرية المسلحة كذلك الهجوم الذي شن بالقنابل اليدوية على مجموعة من الجنود الإسرائيليين الذين كانوا متجمعين في ساحة فلسطين بميدان غزة بتاريخ 1986/12/8، والتي كان سبقها ثمانية عمليات عسكرية منذ عام 1984 والتي كشف عنها اعتقال قوات الإحتلال الإسرائيلي للدكتور فتحي الشقاقي. ثم بادرت عناصر من "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" إلى التنسيق مع سرايا الجهاد الإسلامي التي ينتسب أعضاؤها فعلياً إلى حركة "فتح" من عناصر الجهاز الذي كان يتزعمه أبو جهاد (خليل الوزير) والذي كان يطلق عليه جهاز الأرض المحتلة، وإلى التنسيق مع عناصر مجموعات تتبع فعلياً للمفكر الفتحاوي الإسلامي الأستاذ منير شفيق، وذلك بمتابعة حثيثة من المناضل محمد سلطان التميمي (الملقب بـ حمدي) والمناضل أبو حسن قاسم (الملقب بـ محمد البحيص)، ومروان كيالي وذلك منذ العام 1982. وقد أسفر هذا التنسيق عن وقوع عملية كبيرة هي عملية باب المغاربة وذلك بتاريخ 1986/10/15. وقد قامت المخابرات الإسرائيلية باغتيال الفلسطينيين الثلاثة المذكورين أعلاه بتاريخ 1988/2/14م في جزيرة قبرص[3].

---

[1] – الحمد، جواد، واخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، 1999م، ص10.

[2] – دراج، فيصل، وزميله، **الاحزاب والحركات والجماعات الاسلامية**، ج2، 2000م، ص197.

[3] – دراج، فيصل، وزميله، **الاحزاب والحركات والجماعات الاسلامية**، ج2، ص199-201.

تلا ذلك وقوع عدة عمليات نفذها عناصر من حركة الجهاد الإسلامي بعد هروب ستة من ناشطيها من سجن غزة المركزي أحدها قتل مستوطن من سكان مستوطنات قطاع غزة ومن ثم قتل قائد شرطة غزة في العام 1987، هذا إضافة إلى عدة عمليات مسلحة أخرى كانت تنفذ في وضح النهار. وقد استشهد في تلك الفترة عدداً من الستة المطاردين، مما أدى إلى إثارة موجة كبيرة من المسيرات الوطنية والاحتجاجات. وهذه الحادثة هي التي تعتبرها حركة الجهاد الإسلامي أحد الممهدات للانتفاضة الأولى الفلسطينية الكبرى[1] .

كان لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مشاركة نشطة في فعاليات الانتفاضة مع رفيقات دربها النضالي كحركة "فتح" والتنظيمات الأخرى الفلسطينية. وقد كان لحركة الجهاد الإسلامي وعيها الخاص في هذا الإطار عندما حذرت في خضم الانتفاضة كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني من مغبة أن تتحول هذه الإنتفاضة المباركة المجيدة من وسيلة للتحرير إلى وسيلة للتحريك، أي تحريك ملف القضية الفلسطينية. وقد قدرت وأعلنت أن التحركات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقيات كامب ديفيد ستكون عبارة عن انتحار سياسي سيؤدي إلى وقف الإنتفاضة مقابل حكم ذاتي هزيل في أحسن حالاته. وكما ذكرنا آنفاً فقد اعتبرت الحركة أن من العوامل التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى كان العملية التي استشهد فيها أربعة من عناصرها خلال اشتباك مسلح مع قوة اسرائيلية قبل حوالي الشهرين من تاريخ اندلاع الانتفاضة الأولى المختلف عليه أصلاً من كافة الفصائل الفلسطينية[2].

وعلى العكس من التحرك السريع لحركة الجهاد الإسلامي فإن عناصر جماعة الإخوان المسلمين لم يتحركوا سريعاً للمشاركة في فعاليات الانتفاضة الأولى في بدايات أشهرها الأولى. وقد استمر ذلك حتى شهر آب (أوغسطس) من العام التالي 1988 والذي تعتبره حركة المقاومة الاسلامية (حماس) تاريخ تأسيسها وانطلاقتها الحقيقيين، وهي كما هو معلوم ذراع جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين. ولم تبادر حركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية إلى المشاركة في فعاليات الإنتفاضة من خلال أطر قيادتها (أي قيادة الإنتفاضة) الوطنية الموحدة التي كانت تضم تحت

---

[1] – البرغوثي، اياد، **الاسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، ص34–35.

[2] – جابر، حسين بن بن علي، **الطريق الى جماعة المسلمين**، الكويت، دار الدعوة، ج2، 1986م، ص314.

جناحها الفصائل المختلفة التي كانت تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني رغم أن حركة "فتح" هي التي كانت تقود هذه المنظمة. وعلى إثر انطلاق حركة "حماس" وتشكيلاتها الدعوية والعسكرية معلنةً بذلك لأول مرة بدء انخراط جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين في الجهاد والمقاومة، بدأت حركة الجهاد الإسلامي تفقد بعض بريقها وتميزها داخل أتباع التيار الاسلامي، وبدأت سيطرة حركة "حماس" بالإزدياد مع ارتفاع شعبيتها وتوسع قاعدتها الجماهيرية، خصوصاً بعد أن قامت الحركة بتنفيذ عدة عمليات عسكرية موجعة للعدو الصهيوني خلال الفترة ما بين 1989 و 1999، وارتفت وتيرتها واشتدت خلال مفاوضات السلام وبعد توقيع "اتفاق أوسلوا"، مما يعطي مؤشراً على أن العدو الإسرائيلي كان على دراية بتنامي قوة حركة حماس وكان بحاجة لجهة فلسطينية تقمع توسع هذه الحركة الخطيرة[1].

قامت "حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية" لاحقاً بتنفيذ عدد من العمليات العسكرية المميزة جداً خلال انتفاضة الأقصى التي انطلقت / اندلعت بتاريخ 2000/9/28 تارةً منفردة وتارة بالتنسيق مع عناصر من حركة "فتح". وحينها بدأت حركة الجهاد الإسلامي تشكل جزءاً هاماً من قيادة الانتفاضة التي أطلق عليها "القيادة الموحدة للقوى الوطنية والإسلامية" والتي كانت تقود فعاليات الإنتفاضة السياسية والعسكرية[2].

إن حركة الجهاد الاسلامي تستمد فكرها وأيديولوجيتها من تراث الأمة الإسلامي في إطارها العام، ومن أفكار الإمام الشهيد حسن البنا والعلامة أبو الأعلى المودودي والشهيد سيد قطب والمجاهد عز الدين القسام، والمفكر الايراني المعروف علي شريعتي وكتب الثورة الايرانية التي تناولت عناصر نجاحها. كما أنه كان للحركة تأثراً واضحاً بأفكار محمد عبد السلام مؤلف كتاب "الفريضة الغائبة"، وتأثراً جلياً بتجربة تنظيم الجهاد الإسلامي في مصر. اما الفكر الوسطي للإمام الشهيد حسن البنا فإنها تظهر أهميته لدى حركة الجهاد الإسلامي فقط في دعوته لإحياء فكر وممارسة الدعوة الإسلامية من خلال التنظيم والانبعاث والتنشئة على مبادئ الفكر الإسلامي وتعاليم الإسلام. وتعتبر حركة الجهاد أن مؤلفات الشهيد سيد قطب هي طريقها ودليلها في أفكارها

---

[1] – مصطفى، هالة، **الجهاد الاسلامي في الارض المحتلة**، 1988م، ص188.

[2] – البرغوثي، اياد، **الاسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، ص31.

وممارساتها، وكذلك الحال مع كافة التيارات الإسلامية الجهادية في العالم، حيث يقدم كتابه الشهير "معالم في الطريق" تحليلاً ثورياً يدعو الإسلاميين للسير في طريق مخالفة للطريق التقليدية التي تتبعها وتسير بها "جماعة الاخوان المسلمين" من باب أن التغيير في هكذا مراحل هو واجب لإقامة الدولة الاسلامية المنشودة التي ستنشر الخير والعدل في أرجاء المعمورة[1].

وبهذا النهج الجديد في المقاومة اعتبر بعض المؤرخون بأنه قد بدأ تحول دراماتيكي وتطور جذري بالظهور في مسار الصراع بعد أن قام مؤسسو التيار الاسلامي الثوري بطرح مفهوم جهادي جديد في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي والعدو الصهيوني. وكانت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين من أتباع بل مؤسسي هذا المفهوم الجهادي في الوقت الذي كانت "جماعة الاخوان المسلمين" تعاني خلاله من حالة من السكون والسبات بل وصفها البعض بحالة الشلل. فبادرت حركة الجهاد الإسلامي إلى ربط الدعوة إلى الجهاد في سبيل الله مع الدعوة إلى الجهاد في سبيل الأوطان، وكان لهم نشاط بارز في تنفيذهم للعديد من العمليات العسكرية الكبيرة والقاسية على الكيان الصهيوني كان من أبرزها كما ذكرنا آنفاً عملية باب المغاربة التي حدثت بتاريخ 1986/10/15 وأدت لمقتل شخص واحد فقط وجرح أكثر من سبعين مجنداً اسرائيلياً، ثم الدور البارز والمتميز حقيقةً في العمليات الإستشهادية التي حدثت لاحقاً وخلال انتفاضة العام 1987، ومن ثم خلال انتفاضة الأقصى في العام 2000[2].

وبشكل عام فإن حركة "الجهاد الاسلامي" في فلسطين تحافظ على علاقة طيبة وإيجابية مع حركة "فتح" رغم التوترات التي شابت هذه العلاقة على إثر إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية التي تفردت إلى حد ما حركة "فتح" بقيادة مؤسساتها في فلسطين، والتي قامت منذ إنشائها باعتقال المئات من أبناء الحركة الإسلامية من بينهم عناصر من حركة الجهاد الإسلامي. وقد عادت العلاقة وتوثقت عندما قامت الحركتان بعمليات عسكرية مشتركة خلال انتفاضة الأقصى في العام 2000[3].

---

[1] – دراج، فيصل، وزميله، **الاحزاب والحركات والجماعات الاسلامية**، ص202.

[2] – حوراني، فيصل، نشأة **الحركة الوطنية الفلسطينية حتى نهاية القرن العشرين**، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000م، ص26-40.

[3] – البرغوثي، اياد، **الاسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، ص31.

وقد عبر الشيخ عبد العزيز عودة عن طبيعة هذه العلاقة من خلال تصريحه أنه يحترم وجهة النظر التي يتبناها الفصيل الأساسي في منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وكافة القوى الوطنية والإسلامية من خلال قوله: "إن حركة الجهاد الإسلامي تؤمن بالحوار الثنائي كطريقة وحيدة نحو التوصل إلى تفاهمات مشتركة بين كافة الأطراف"[1].

أما بخصوص نظرة حركة الجهاد الإسلامي إلى بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى، فإنها ترى أنها هي من ألحت الضرر الكبير بقضيتنا وشعبنا وأمتنا في غياب من المسلمين. ولدى الحركة تحفظات كبيرة على تلك الفصائل كونها لا تحتكم في سياساتها وفكرها وأبجدياتها إلى القرآن الكريم والسنة النبوية. ومع ذلك فقد بادرت الحركة إلى فتح قنوات اتصال إيجابية معها على إثر الخلاف مع حركة فتح ومنظمة التحرير عقب قيام الأخيرة بتوقيع اتفاقية أوسلو[2].

في حركة الجهاد الإسلامي يعد المؤتمر العام سلطة الحركة التشريعية العليا، وهو مسؤول عن رسم سياسات واستراتيجيات الحركة العامة وفي جميع المجالات، وقرارات هذا المؤتمر هي ملزمة لكل المؤسسات والأجهزة داخل الحركة". وتتم عملية اختيار الأعضاء في المؤتمر العام للحركة عن طريق الانتخاب إن لم يكن هناك عذر للقيام بذلك. ويجتمع أعضاء هذا المؤتمر كل أربعة سنوات لإقرار النظام الأساسي وتعديلاته إن وجدت، ولانتخاب مجلس الشورى العام الذي يعتبر بمثابة السلطة التنفيذية للحركة، والذي يعتبر أيضاً المشرع خلال الفترة ما بين انعقاد دورتي المؤتمر العام كل، ويتكون هذا المجلس من خمسة عشر عضواً حيث يعتبر الأمين العام للحركة (وهو المسؤول الأول في الحركة ومتحدثها الرسمي وممثلها في المحافل) والذي يتم انتخابه واختياره من خلال المجلس العام للشورى لفترة أربعة سنوات. ويكون ملحقاً بمجلس الشورى العام مجالس محلية للشورى تكون موزعة على مختلف المناطق أو الأقاليم بهدف متابعة تنفيذ أهداف الحركة الإستراتيجية وخططها أو تكتيكاتها المرحلية التي تم إقرارها من خلال أجهزة الحركة المركزية[3].

---

[1] – حوراني، فيصل، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية حتى نهاية القرن العشرين**، ص48.

[2] – حوراني، فيصل، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية حتى نهاية القرن العشرين**، ص19.

[3] – الحمد، جواد، واخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية**، ص159.

أما الهيكل التنظيمي لحركة الجهاد الإسلامي فإنه يشبه إلى حد كبير هياكل التنظيمات الفدائية السياسية والعسكرية الأخرى مع اختلاف وتباين أساسي يكمن في طابع الحركة الأسلامي كفكر وفلسفة ومصطلحات داخل التنظيم وعناصره بما يشمل الأيديولوجية المتبعة في تحركاته[1].

كان قد تقلد الشهيد الدكتور فتحي الشقاقي منصب الأمين العام "لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين" وتولى مهامها من تأسيسها وإلى أن اغتيل من قبل عناصر جهاز الموساد الاسرائيلي في جزيرة مالطة بتاريخ 1995/10/26 حيث تولى هذه المهمة بعد ذلك الدكتور عبد الله شلح الذي كان مقيماً في سوريا / دمشق في ذلك الوقت.

3-1-10 حزب الشعب الفلسطيني

تعود نشأة الفكر الشيوعي في فلسطين وحركته الشيوعية إلى أوائل العشرينات من القرن الماضي. وكون بدايات نشأة هذه الحركة كانت من بين صفوف الأقلية ذات الميول اليسارية اللاستيطانية اليهودية والمرتبطة أصلاً بالمشروع الصهيوني، فقد بقيت مسيرة هذه الحركة الشيوعية في فلسطين محكومة بالخصوصية التي واكبت نشأتها تلك[2].

وقد تأسس بشكل رسمي الحزب الشيوعي الفلسطيني "حشف" في العام 1923 وحصل في العام الذي يليه (1924) على اعتراف الأممية الشيوعية. ومقابل هذ الإعتراف فقد كان على الحزب الشيوعي الفلسطيني العمل جاداً على تطوير علاقات متينة مع كافة العرب في فلسطين، وفتح أبوابه لكافة العمال اليهود والعرب في البلاد. كما أن هذا الإعتراف اشترط قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني بتقديم كافة اشكال ووسائل الدعم للجماهير العربية في كافة أرجاء فلسطين ودعم نضال هذا الشعب في مقاومة الإنتداب البريطاني والإحتلال اليهودي الصهيوني[3].

---

[1] – البرغوثي، اياد، **الاسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، ص65.

[2] – الشريف، ماهر، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، (1919-1948م)**، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1981م، ص90.

[3] – **المرجع السابق**، ص20.

وقد كان واضحاً أن تلك الأقلية اليسارية اليهودية التي أسست الحزب الشيوعي لم تتمكن بشكل كامل من التخلي عن صهيونيتها، ولا حتى عن انتمائها القومي اليهودي. فهذه الأقلية لم تنجح في أن تضع يدها وأن تستوعب الدور الأساسي الذي كان من المفترض أن تؤديه تلك الأغلبية العربية. فالإشتراكية كانت تعني الاشتراكية اليهودية بالنسبة لذلك اليسار حامل الفكر الصهيوني. كما أضحت مصطلحات وكالصراع الطبقي، وعلاقات الإنتاج، والطبقة العاملة، والتنظيمات النقابية، أصبحت جميعها تحمل مضمون يهودي فقط[1]. وقد امتد هذا الخلل لسنوات طويلة عجز خلالها الحزب الشيوعي الفلسطيني في التعاطي مع متطلبات تحقيق أهداف التحرر الوطني العربي بنجاح. وقد تجاهلت قيادة الحزب توجيهات قيادة الأممية الشيوعية القاضية بضرورة تعريب الحزب الشيوعي بهدف خلق وضع أفضل وأسهل للتعامل مع قضية التحرر الوطني للأرض والشعب[2].

وفي العام 1943 حدث انقسام قومي في صفوف الحزب الشيوعي قاد إلى خروج أعضائه العرب من الحزب واقتصار عضويته على اليهود الشيوعيين. وفي ذات السنة في مدينة حيفا تحديداً تأسس من عناصر من الشيوعيين العرب وبعض الماركسيين وقادة اتحاد نقابات وجمعيات العمال والمثقفين العرب ما يسمى بعصبة التحرير الوطني. وبينما يرى البعض من وجهة نظره أن تأسيس هذه العصبة جاء كسبب ونتيجة لذلك لإنقسام القومي الذي حدث داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني حيث يذكر أحد الكتاب الشيوعيين أن ذلك الإنقسام القومي الذي حدث في ربيع العام 1943 في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني قد ساهم في نشوء هذه العصبة وخروجها، إلا أنه لم يتمكن من لعب الدور المطلوب الحاسم والمقرر في قيادتها[3]. ووفقاً لوجهة النظر تلك فإن العصبة تأسست فعلياً على أساس أن تكون تنظيم عريض يساري وطني تحرري تقتصر العضوية فيه على أعضائه العرب، وبحيث يترأسه في فلسطين الشيوعيون العرب أنفسهم فقط. وطالما حاولت تلك العصبة التأكيد على أنها جزء أصيل لا يمكن تجزأته عن الحركة العربية الوطنية

[1] – بشير، سليمان، **المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية، (1918–1928م)**، القدس، مطبعة الشرق التعاونية، 1977م، ص85.

[2] – الشريف، ماهر، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، (1919–1948م)**، ص57.

[3] – الشريف، ماهر، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، (1919–1948م)**، ص106.

الفلسطينية والتي أكدت في الوقت ذاته على دورها التحريري المعادي للامبريالية العالمية والصهيونية[1]. وبالفعل فقد تشكلت عدة اتحادات لنقابات وجمعيات العمال العرب بعدة فروع مختلفة في عدة مدن فلسطينية كحيفا والناصرة والقدس وغزة ويافا وغيرها من عديد المدن الفلسطينية، والذي كان قد ضم في صفوفه أكثر من ثلاثين ألف عامل يشكل قاعدة العصبة الجماهرية[2].

وبعيد العام 1948 وقيام دولة الإحتلال إسرائيل في العام 1947 حدث أن تشتت قيادات وقواعد تنظيم عصبة التحرير الوطني. فبعضهم استقر داخل حدود هذه الدولة الجديدة مثل الكاتب المعروف إميل حبيبي، توفيق طوبي، اميل توما، حنا نقارة، بولس فرح، ومنهم من توج للاستقرار داخل حدود الضفة الغربية التي كانت قد ضمتها الأردن إليها رسمياً في العام 1951مثل فائق وراد، فهمي السلفيتي، فؤاد نصار، عبد العزيز العطي، ومنهم من آثر الإستقرار في قطاع غزة مثل فايز الوحيدى، منصور الحداد، فخرى مكي، حامد الحصرى. وعندما دخل جيش مصر إلى قطاع غزة كان قد أصدر قائده قراراً بحل عصبة التحرير الوطني مما اضطر قادتها وعناصرها إلى الهبوط في غياهب السجون تحت الأرض، ولم يبقى أي من أعضاء لجنتها المركزية خارج السجن حيث سجن بعضهم داخل غزة بينما نقل البعض الآخر إلى سجون معتقل أبو عجيلة الواقع في سيناء أمثال محمد خاص، علي عاشور، شعبان عفانة، اسعد مكي، صبحي بلال، رشاد البرقوني، رجب النزلة، سعدى هنية، والسكرتير التنظيمي في فلسطين لمؤتمر العمال العرب المدعو سليم القاسم والذي اعتقل في المجل. وكعادة السجون ملتقى القادة بالعناصر فقد التقى هؤلاء المعتقلون مع معتقلين آخرين من أعضاء العصبة في المعتقل كانت قد ألقي القبض عليهم من قبل القوات المصرية التي كانت متمركزة في الخليل في حينه حيث كان من بينهم حسن يحيى أبو عيشة وعودة الأشهب. وعندما قامت ما يسمى بإسرائيل في العام 1949 باحتلال هذه المنطقة قاموا من جملة ما قاموا من أعمال باعتقال هؤلاء المعتقلين الشيوعيين مرة أخرى ونقلهم الى معتقل آخر داخل الكيان الإسرائيلي في منطقة بئر السبع. وعندما قامت إسرائيل بإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين آثر

---

[1] – **المرجع السابق**، ص106.

[2] – **المرجع السابق**، ص109.

كل من صبحي بلال وأسعد مكي وعلي عاشور ومحمد خاص البقاء في بلادهم المحتلة والتي أصبحت إسرائيل في ذلك الحين، بينما آثر كل من رشاد البرقوني ورجب النزلة وشعبان عفانة وآخرون العودة لقطاع غزة. وفي شهر آذار من العام 1949 عاد القيادي محمد البطراوى من معتقله في منطقة اسدود إلى الضفة الغربية ومن ثم الى القطاع، وفي العام 1952عاد البطراوي مرة أخرى إلى الضفة الغربية بعد أقامته لفترة معينة في قطاع غزة استمرت حتى ذلك الوقت[1].

تجددت تلك المجموعة من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في إضعاف وتوهين عصبة التحرير الوطني بعد العام 1948. من هذه العوامل كان تلك الحالة من التشتت والشتات الذي ألم بشعبنا الفلسطيني، وتلك الإشاعات ومجموعة الإتهامات التي كانت بعض الدوائر قد روجت لها في حينه عندما قامت باتهام الشيوعيين ليس فقط بالعمالة للإتحاد السوفييتي، وإنما لإسرائيل مستغلة (تلك الدوائر) الموقف الإيجابي الذي أبداه الشيوعيون اتجاه قرار التقسيم لإطلاق العنان لمثل هذه الإتهامات. ويمكن تلخيص موقف الشيوعيين هذا من خلال الإشارة إلى قبولهم قرار التقسيم المذكور والذي يدعو الى قيام دولة فلسطينية تتعايش جنباً إلى جنب مع دولة يهودية. ولم يكن موقفهم ذلك منبعثاً من كون التقسيم هو حل القضية الفلسطينية الأمثل، وإنما من كونه الحل العملي الوحيد الذي كان يمكنه وضع حد للمأساة التي كان يعيشها شعبنا الفلسطيني من جهة، وكونه الحل الذي يمكن أن يساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية لهذا الشعب وتراثه الأصيل بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة لهذا الشعب من جهة أخرى. وعليه كانت وجهة نظر هؤلاء الشيوعيين تقضي بضرورة أن يوافق الشعب الفلسطيني على هذا القرار بما فيه من إجحافات لحقوق هذا الشعب المحتل في ظل ظروف وأوقات صعبة جداً طرح خلالها القرار[2]. وبالمقابل قام الشيوعيون لاحقاً بشن حملة كبيرة مضادة لتدخل الجيوش العربية في قضيتهم ودخولهم إلى فلسطين. فقد اعتبروا أن ذلك التدخل ما هو إلا مؤامرة في سلسلة مؤامرات تحاك للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية التي كانت قد أقرتها الأمم المتحدة من ضمن قرار التقسيم

---

[1] – **مجلة الكاتب**، عدد 34، شباط، 1983م، ص20.

[2] – ياسين، عبد القادر، **حزب شيوعي ظهره الى الحائط**، بيروت، دار ابن خلدون، 1978م، ص18.

الذي لقي بالأصل دعم الإتحاد السوفياتي في حينه. وقد قام الشيوعيون برفع شعارات مضادة لدخول وتدخل الجيوش العربية في القضية الفلسطينية بهذا الشكل التآمري منها: "أخرجوا من بلادنا أيها المحتلون الخونة"، يقصدون بذلك الجيوش العربية.

وفي العام 1951م، وعقب الإفراج عن أعضاء عصبة التحرير الوطني الذين كانوا قد اعتقلوا في العام 1949م، بادر كل من محمد خالد البطراوي، فخري مكي، حسين مطاوي، منصور حداد، عبد المجيد كحيل وفايز الوحيدي إلى إعادة تشكيل قيادتها التي تكونت منهم. اتسعت رقعة نشاط العصبة بعد ذلك وبرز لها دور سياسي كبير على الرغم من انشغالها في مواجهة نشاط جماعة الإخوان المسلمين المضاد ومواجهة قمع السلطات لها والعمل ضمن إمكانيات محدودة جداً. وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى شهر آب من العام 1952 عندما تم إلقاء القبض على أحد قياديها وهو فخري مكي الذي كان القائد الفعلي للتنظيم في ذلك الوقت حيث كان مختبأً في مخبأه أين تم العثور على أوراق ووثائق خطيرة احتوت على قوائم بكافة أسماء أعضاء وعناصر وقيادات التنظيم (ما يسمى بالأرشيف). ونتيجة لذلك قامت السلطات باعتقال ما يقرب الأربعمئة عضو من هؤلاء الأعضاء أو المرشحين للعضوية أو الأنصار وحتى الأصدقاء. وكان أغلبية هؤلاء المعتقلين من المثقفين والطلاب والموظفين وعدد قليل من العمال. ويمكننا القول بأن هذه المرحلة شهدت تماماً أوج قوة العصبة حيث ولم يبقى شيوعي واحد تقريباً خارج المعتقل، حيث عرف كل من محمد ابو كميل، عوني سيسالم، محمد البطراوي، ومعين البدري على أنهم الأربعة شيوعيون الوحيدون الذين تمكنوا من الهرب والإختباء خارج قطاع غزة. وبالفعل فقد بدأت المحاكمات العسكرية بحق هؤلاء المعتقلين، وبالمقابل تمكن هؤلاء الشيوعيون أعضاء عصبة التحرير الوطني من تحويل تلك المحاكمات إلى ساحة للدفاع السياسي عن حقوقهم السياسية وتمكنوا من إرغام هيئة المحكمة بأن تقر بأهداف العصبة الوطنية المتمثلة بالتحرر الوطني بشكل أساسي، ومن ثم الموافقة على اعتبار عصبة التحرير الوطني على أنها جمعية مشروعة ولكنها غير مرخصة قانونياً. وعلى هذا المبدأ أصدرت المحكمة أحكامها على المعتقلين لمدد مختلفة تراوحت من ثلاثة إلى ستة أشهر. ولم يكن ذلك ممكناً لولا الموقف المتعاطف الذي اتخذه رئيس المحكمة العسكرية المدعو لطفي واكد الذي كان يترأس تلك المحكمة التي أشرفت على محاكمة

الشيوعيين، والذي كان قد قام بإنشاء علاقات طيبة مع أعضاء العصبة الشيوعيون وذلك قبيل ترؤسه للمحكمة عندما كان يتقل منصب الحاكم العسكري المصري لمنطقة أشدود أو أسدود[1].

وفي العاشر من شهر تشرين الثاني من العام 1954 تم عقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي بحضور أحد عشر عضواً وذلك في بيارة فايز الوحيدي. وكان من بين هؤلاء كل من معين بسيسو، احمد حسن فليونة، فايز الوحيدى، زهير الريس، ابراهيم محمد الدغمة، عبد الجميل، وعضو آخر لم تأت الكتب على ذكر اسمه. وكان قد انتخب معين بسيسو للمرة الثانية كسكرتير عام للجنة المركزية للحزب، حيث كانت هذه اللجنة المركزية مؤلفة من خمسة أعضاء (آذن، مدرس عدد 2، ناظر مدرسة وشيخ عشيرة). وحضر أربعة أعضاء إلى المؤتمر كانوا من بين اللاجئين وهم عبد الرحمن عوض الله (أسدود)، محمود علي نصر (يافا)، أحمد فليونة (المجدل)، وأحمد الحاج (السوافير)، بينما كان باقي الحضور من سكان قطاع غزة الأصليين. والملفت للنظر أن الأصول الإجتماعية لأعضاء اللجنة المركزية لم يكن فيها تجانس حيث كان معين بسيسو ملاكاً ومدرساً، وكان فايز الوحيدي ملاكاً وشيخ عشيرة وضابطاً سابقاً في الشرطة تم فصله من الخدمة بسبب توجهه وفكره الشيوعي، سمير البرقوني الذي كان من فقراء سكان المدن ومدرساً فيها، محمود علي نصر من صناع المدن ومدرساً فيها، عبد الرحمن عوض الله مدرساً ينحدر من عائلة ذات أملاك زراعية متوسطة في أسدود، أحمد الحاج كان مدرساً وإبن ملاك متوسط، زهير الريس كان ملاكاً ومحامياً، احمد فليونة كان موظفاً صغيراً، وإبراهيم الدغمة الذي كان وكيلاً للنيابة ينحدر من أصول بدوية[2].

كان من أهم القضايا التي تصدى لها الشيوعيون بالتعاون مع غيرهم من القوى الوطنية والحزبية هو مواجهة وإفشال مشروع التوطين. ويرى الشيوعيون من وجهة نظرهم أن احتجاجات ومسيرات شهر آذار من العام 1955 كانت بشكل عام قد لعبت دوراً أساسياً في تطور عمل الحزب الشيوعي من مجرد رفع الشعارات والتحريض إلى قيادته العليا، ومن مجرد الإكتفاء بتعبئة

[1] – ياسين، عبد القادر، **حزب شيوعي ظهره الى الحائط**، ص18.

[2] – ياسين، عبد القادر، **حزب شيوعي ظهره الى الحائط**، ص25.

وحشد جماهير الشعب الفلسطيني وصياغة شعاراتها السياسية، إلى خوض غمار النضال والمقاومة على رأس هذه الجماهير في سبيل تحقيق أهداف هذه الشعارات على أرض الواقع. و قد تعرض هؤلاء الشيوعيون عقب هذه المظاهرات والمسيرات الصاخبة إلى حملة اعتقالات واسعة شملتهم وشملت غيرهم ممن شارك في هذه المسيرات والمظاهرات. فقد تم اعتقال بعض قادة الشيوعيين مع عدد من كوادرهم وعناصرهم النشطة. وقد حدث أن قام الحزب في الفترة ما بين حملة الإعتقالات هذه وقبل بدء العدوان الثلاثي على مصر وقيام إسرائيل باحتلال قطاع غزة بإعادة ترتيب أموره وشؤونه التنظيمة داخله. وعلى الرغم من تعرض ثلاثة من أعضاء لجنته المركزية هم معين بسيسو وسمير البرقوني ومحمود نصر للإعتقال إلا أن المتبقي من أعضاء قيادة الحزب الرئيسيين بقوا خارج السجن وقاموا بإعادة ترتيبه وتنظيمه ليبدأ الحزب مجدداً بلعب دوره التاريخي في مجابهة ومقاومة الإحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة في العام 1956، ودوره التاريخي في إفشال مشروع التدويل في العام 1957م. وفي شهر آب من العام 1956 تم الإفراج عن القيادي فخرى مكي ليخرج من السجن ويعاودبدء نشاطه كأميناً عاماً للحزب الشيوعي، حيث بدأ هو وعطية مقداد اتصالاتهما بالشخصيات الوطنية والإسلامية والقوى الوطنية والإسلامية مباشرةً في اليوم التالي للإحتلال. وقد أجرى الإثنان عدة إتصالات مع عدة شخصيات بارزة وطنية مثل حمدي الحسيني. وجرت محاولات للإتصال بجماعة الإخوان المسلمين والبعثيين نتج عنها ذلك اللقاء الذي تم ما بين مندوبين عن الجماعات والأحزاب الكبيرة الثلاثة وهم فخري مكي عن الشيوعيين ومعاذ عابد عن جماعة الإخوان المسلمين ووفا الصايغ عن حزب البعثيين وذلك بهدف تدارس مدى إمكانية البدء تشكيل جبهة وطنية موحدة كان قد اقترحها الشيوعيون في السابق، ولكن للأسف فإن تلك الجهود كانت قد تعثرت للأسباب التي سبق ذكرها. ونتيجةً طبيعيةً لذلك فقد قام الشيوعيون مع بعض أصدقائهم بتشكيل ما سمي بالجبهة الوطنية والتي كان من بين أعضائها حيدر عبد الشافي، منير الريس، فايز ابو رحمة، جمال الصوراني، زهير الريس، فريد ابو وردة، فخرى مكي ، خالد شراب، موسى سابا، عطية مقداد، سعيد فلفل، وغيرهم من الوطنيين البارزين. وبالفعل فقد قامت هذه الجبهة الوطنية الموحدة بإصدار أولى نشراتها أطلقت عليها إسم "الحركة الوطنية" وتم اختيار فخري مكي ليكون سكرتير تحريرها. كما قامت الجبهة بعدة نشاطات في مجال توزيع تلك المنشورات

السرية التي كانت تهدف إلى تعبئة الجماهير وتدعوا إلى تشكيل لجان وطنية لقيادة الفعاليات وتدعوا إلى الإضرابات العامة[1].

وخلال فترة الإحتلال وكغيرها من مؤسسات المقاومة تم الكشف عن أمر هذه الجبهة، وجرى فوراً البدء باعتقال العشرات من عناصرها وأعضائها، ومن ثم تعرضت بذلك لضربة موجعة في الصميم. ومباشرةً بعد الاحتلال بدأت حركة نشطة من الإتصالات تجري ما بين القوى الوطنية والإسلامية والأحزاب المختلفة بهدف تشكيل جبهة جديدة موحدة لمواجهة مشروع تدويل قطاع غزة. وكمقدمة وخطوة نحو دخولهم في تحالف مع الشيوعيين، إشترطت جماعة الإخوان المسلمين ضرورة تعديل إسم الجبهة الوطنية ليصبح الجبهة الشعبية. وعلى الرغم من قبول الشيوعيين لهذا المطلب فإن مشروع إقامة هذا التحالف لم يرى النور، بل تم على إثر ذلك إعادة الروح لذلك التحالف الذي قام ما بين جماعة الإخوان المسلمين والبعثيين في إطار ما عرف بجبهة المقاومة الشعبية. وبالعودة إلى الجبهة الوطنية التي شكلها الشيوعيون فقد عادت إلى أعضائها حتى توقف نشاطها كلياً في أوائل العام 1959 حين قامت السلطات والقوات الأمنية في القطاع والتابعة للإدارة المصرية بشن حملتين من الإعتقالات الواسعة بحق أعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني ومناصريه، وذلك في نيسان، وآب من العام 1959م على التوالي[2].

وكعادة العرب فقد نشبت الخلافات بين الشيوعيين من جهة وبعض حلفائهم من الوطنيين داخل الجبهة الوطنية من جهة أخرى وذلك حول عدة قضايا ومواقف كان منها الموقف من نظام عبد الكريم قاسم في العراق حيث حظي هذا النظام على تعاطف من جانب الشيوعيين وعداء من جانب القوميين. وكذلك الخلاف حول الموقف من قضية الوحدة العربية التي كانت حديث الساعة في ذلك الوقت، وفي المقابل موقف رئيس مصر جمال عبد الناصر من الأحزاب الشيوعية بشكل عام في كافة دول العالم العربي. وبالفعل فقد تعرضت هذه الجبهة الوطنية من قبل السلطات المصرية إلى كثير من الضغوطات منها ما قامت به هذه السلطات من تشجيع للحملات المعادية للشيوعية

[1] – ياسين، عبد القادر، **حزب شيوعي ظهره الى الحائط**، ص33.

[2] – ياسين، عبد القادر، **شبهات حول الثورة الفلسطينية**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1977م، ص105.

وأفكارها في قطاع غزة والتي بلغت ذروتها في العام 1959م حيث يقول الأديب معين بسيسو أن رجالات من المباحث والمخابرات من جهة، ومن العقائديون الفاشيون وفلول جماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى كانوا جميعاً على رأس حملة العام 1959م. ويشير معين بسيسو إلى أن هذه المجموعات القمعية قامت بتنظيم المسيرات التحريضية والمظاهرات العنيفة مستخدمة بذلك كافة وسائل العنف ضد هؤلاء الشيوعيين. بل قامت برفع الشعارات التحريضية ضدهم كشعار: بدنا نحكي عالمكشوف ... شيوعي ما بدنا نشوف[1]. كما أن تلك الأطراف قد قامت بشن حملات التأليب ونشر الشائعات التحريضية المغرضة ضد الشيوعيين مثل إشاعة أنه قد تم إلقاء القبض على أحد الشيوعيين قبل قيامه بنسف تمثال الجندي المجهول في غزة[2]. ويتحدث معين بسيسو كذلك قائلاً أن المصاحف في قطاع غزة كان قد تم رفعها في مواجهة الشيوعية والشيوعيين وفكرهم بينما لم يجري رفعها في وجه حلف بغداد أو في وجه الإحتلال الإسرائيلي أو في سبيل عودة الإدارة لقطاع غزة[3].

وعلى كلٍ فقد شهد العام 1957 بداية سلسلة الإنقسامات الحقيقية داخل الحزب الشيوعي والبدء بتشكيل تلك التنظيمات الموازية التي وصل عددها إلى إثنان بالإضافة إلى الحزب الشيوعي الأم. ولا ينكر أحد بأن شخصنة الأمور من خلال خلافات وصراعات شخصية كانت قد لعبت دوراً أساسياً في حدوث مثل تلك الانقسامات. حيث حدث الإنقسام الأول في شهر آب من العام 1957 عندما بادر عطية مقداد مع ستة من الأعضاء الآخرين في الحزب الشيوعي إلى تشكيل ما عرف في قطاع غزة بتنظيم الطليعة الثورية الشيوعية. وقد شكل هؤلاء الأعضاء السبعة اللجنة المركزية لهذا التنظيم الجديد، وهم الذين اقتصر عليهم التنظيم أساساً منذ البداية. وفي شهر كانون الثاني من العام 1958 جرى خفض لعدد أعضاء اللجنة المركزية لهذا التنظيم لتصبح مكونة من ثلاثة

---

[1] – بسيسو، معين، **دفاتر فلسطينية**، بيروت، دار الفارابي، 1978م، ص93.

[2] – **المرجع السابق**، ص93.

[3] – **المرجع السابق**، ص97–98

أعضاء بدلاً من سبعة، وهؤلاء الثلاثة هم عبد القادر ياسين، عطية مقداد، وأحمد الحاج، في الوقت الذي لم يتخطى عدد أعضاء هذا التنظيم حاجز الـ 25 عضواً[1].

وفي وقت لاحق في شهر تشرين الثاني من العام 1958 توحد هؤلاء التنظيمان الموازين أو المجموعتان السابقتان بعيد ما جرى من تنقية للأجواء فيما بينهما وإزالة لأسباب الخلافات. وعقب رفض أحد أعضاء المجموعة الثانية الإتحاد مع المجموعة الأولى لوجود عطية مقداد عضواً فيها، فقد بادر عطية مقداد لمغادرة قطاع غزة متوجهاُ إلى الكويت بهدف إنجاح هذه الوحدة. وبالفعل فقد نجح الطرفان في الوصول إلى اتفاق وحدوي تشكلت على إثره لجنة مركزية لقيادة التنظيم الموحد الجديد ضمت من المجموعة الاولى كل من محمود صالحة وعبد القادر ياسين، ومن المجموعة الثانية كل من محمد عيسى جابر وعبد الرحمن عوض الله ومنصور الحداد[2].

وعلى صعيد آخر فقد ساهمت الحملات التي شنتها السلطات المصرية لاعتقال وسجن الشيوعيين بشكل متكرر إلى نجاح محاولاتها التي كانت ترمي للإساءة للشيوعيين وتلطيخ سمعتهم، حيث أدت بالفعل إلى إضعاف شوكة الشيوعيين ونجحت بالفعل في الحد من نشاطاتهم. وقد تسببت الضغوطات التي سلطت على تحركاتهم إلى اتباعهم لأسلوب السرية الذي فرض عليهم مما ساهم سلباً في التقليل من حجم الإتصال الجماهيري بهم واتصالهم بالجماهير. وحدث أن بادرت السلطات المصرية في قطاع غزة غلى اتباع أساليب خبيثة وذكية بهدف الإيقاع بهؤلاء الشيوعيين. مثال على ذلك قيام تلك السلطات بنصب الكمائن والحواجز على إثر كل حملة اعتقال أو قمع أو ملاحقة كانت تقوم بها ضد الشيوعيين وذلك لعلمها المسبق بمحاولة الشيوعيين الهرب إما إلى الضفة الغربية عبر إسرائيل او إلى إسرائيل نفسها، فكانت تقوم بالقبض عليهم على الحدود وتعمد إلى تقديمهم للمحاكمات العسكرية بتهم مختلفة كالتسلل أو القيام بالإتصال بالعدو[3].

---

[1] – ياسين، عبد القادر، **حزب شيوعي ظهره الى الحائط**، ص53، ص57.

[2] – ياسين، عبد القادر، **حزب شيوعي ظهره الى الحائط**، ص56.

[3] – بسيسو، معين، **دفاتر فلسطينية**، بيروت، دار الفارابي، 1978م، ص93.

الفصل الرابع
العصبية القبلية الحزبية

4-1 مفهوم العصبية القبلية الحزبية

العصبية من عصب وهو التمسك بالشيء والتشدد له. فهي النسبة إلى القبيلة، وبالتالي فإن العصبية القبلية أو العنصرية القبلية هي مصطلح يعنى الموالاة بشكل أعمى للقبيلة أو العشيرة أو العائلة ومناصرتها ظالمة أو مظلومة. وهي إحدى أنواع العصبيات المندرجة تحت السلوك الإنساني، ويطلق هذا المصطلح أحيانا على العصبية المذهبية والعصبية الطائفية والعصبية المناطقية. تاريخياً اكتظّت بلاد العرب بالوحدات السياسية التي عرفت بالقبائل التي التصق ضمنها الأفراد، حيث لم تعرف بلاد العرب نظام الدولة السياسي، وخلت كذلك من التوافق في اللغة والجنس قبل مجيء الإسلام إليها[1].

ويمكن القول أن العصبية الحزبية هي من أهم العوامل التي أوصلت العرب إلى هذا الحال. قد لا يقبل كثيرون هذه الفكرة مع أن الواقع اليومي للحالة العربية يشهد بأن أصحاب المصالح في بلادنا قد تمكنوا بنجاح من اللعب على وتر العصبية العائلية والقبلية والطائفية الدينية بهدف تحقيق مآرب لهم وتنفيذ مخططاتهم في المنطقة. أما فيما يتعلق بالفصائل الفلسطينية فقد كانت العصبية ظاهرة من خلال مناصرة قيادات وكوادر تلك الفصائل لفصائلها ظالمةً أو مظلومة على مدار الأزمات والخلافات التي نشبت بينها منذ إنشائها. في ظل ذلك ظهرت العصبيات القبلية كتعبير عن التعاضد والتعاون بين أفراد القبيلة الواحدة، وكمرجعية عمل يُلزم بها الأفراد داخل القبيلة بعيداً عن فكرة اتحاد هذه القبائل في كيان سياسي واحد، الأمر الذي أدى إلى تمزق الناس وتشتت أهدافهم، وعملت على ضياع النموذج الأفضل في كل الأعمال، الأمر الذي يجعلني مهتماً

[1] – الازهري، ابي منصور محمد بن احمد، **تهذيب اللغة**، ج2، تحقيق، محمد علي النجار، مصر، الدار المصرية للتاليف والترجمة، د.ت، ص49.

ودفعني للاهتمام أكثر وأكثر في البحث في هذه الظاهرة، ومدى اشتداد خطرها على المجتمع الذي تسوده[1].

ومن الملاحظ بأن العلاقات بين القبائل تقوم على العصبية مستندة في ذلك إلى أمرين: القرابة والملازمة، بحيث تذوب " الأنا " في " نحن " التي يشعر فيها الفرد بأنها تحميه، وتدافع عنه ضد الآخرين. فأساس الرابطة العصبية هي المدافعة والمحاماة عن القريب، حيث يظهر الفرد عصبية شديدة للأفراد القريبين من النسب إليه " عصبية خاصة "، والعكس من ذلك فالعصبية تخفُ حدَّتها اتجاه الأفراد البعيدين في نسبهم، ويستغنى عن ذلك بما يمكن أن نطلق عليه المصالح المشتركة للجماعة[2].

ومن هنا يمكن القول بأن عصبية العرب هدفها: الحماية من الأعداء، والوجاهة، والمفاخرة، والمصالح الإقتصادية. وذلك أن صلة الرحم طبيعية في البشر إلاّ في الأقل، ومن صلتها النعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة، فإذا كان النسب بين المتناصرين قريب جداً بحيث حصل به الاتحاد والالتحام كانت الوصلة ظاهرة... وإذا بعد النسب، تُنوسيَ بعضها، وتبقى فيها شهرة على النصرة لذوي نسبه بالأمر المشهور فيه فراراً من الغضاضة التي يتوهمها في نفسه من ظلم من هو منسوب إليه بوجهه"[3].

قد يكون المقصود من وراء هذه العصبية هو المُلك، حيث يشكّل الغاية التي تنشأ العصبية من أجلها، فقد ظهر أن المُلك هو غاية العصبية، وأنها إذا بلغت إلى غايتها حصل للقبيلة المُلك، إمّا بالاستبداد أو المظاهرة على حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك، وإن عاقها عن بلوغ الغاية عوائق... وقفت في مقامها إلى أن يقضي الله بأمره. وهناك شروط فيمن يرأس القبيلة، ممثلة بالنسب المبين الظاهر، ويعرف من نقاوة الدم "الأصل" وإما بطول المدة "المصالح"، وكذلك

---

[1] – حوراني، فيصل، **جذور الرفض الفلسطيني**، ص276.

[2] – حوراني، فيصل، **جذور الرفض الفلسطيني**، ص393.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق أحمد حامد الطاهر. القاهرة: دار الفجر للتراث، ص .2004

فالحسب وقوامه الأخلاق الحميدة شروط لا بدّ منها في الرئاسة الخاصة، أما الرئاسة العامة فلا بدّ من توافر شرط الغلبة بإظهار قوة عصبة على غيرها من العصب لتسود عليها[1].

يقول ابن خلدون:" اعلم أن كل حي أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة واحدة لنسبهم العام، ففيهم أيضاً عصبيات أخرى لأنساب خاصة هي أشد التحاماً من النسب العام لهم... ولما كانت الرياسة إنما تكون بالغلبة وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب"[2]. ويقول: عن العصبية العامة كمؤدى للحصول على الملك، بطريقة الاستبداد أو المظاهرة التالي: " ثم إذا حصل التغلب بتلك العصبية على قومها، طلبت بطبعها التغلب على أهل عصبية أخرى بعيدة عنها... فإن أدركت الدولة في هرمها ولم يكن لها مانع من أولياء الدولة أهل العصبيات استولت عليها، وانتزعت الأمر من يدها وصار الملك أجمع لها. وتشير العديد من الدراسات إلى إن الولاءات القبلية هي من بين أكثر الولاءات رسوخاً في الحياة العربية، مما أدى لظهور تنظيم اجتماعي يقوم على مبدأ قرابة الدم الذي يحدد الولاءات والعصبية، من خلال القبيلة التي غدت وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة بذاتها[3].

لقد كانت وحدة القبيلة في المجتمع الجاهلي تنم عن فئويّة دمويّه جامحة، فكانت بكل جوانبها موضع اهتمام وافتخار، تحت شعار: أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو مفهوم قائم على استظهار القوة والبدائية المقيتة؛ كونه يحمل فئوية الدم. وتعد القبيلة من أكبر الوحدات المعروفة في المجتمع العربي والتي تقوم على الانتساب إلى سلف مشترك، قد يكون افتراضياً أو أسطورياً. حيث يعتقد أفراد القبيلة أن انتماءهم إلى أصل واحد مشترك تجمعهم وحدة الجماعة المعبرة عن تضامنهم واندماجهم، فأضحت بذلك العصبية مصدراً للقوة السياسية التي تربط بين أفراد القبيلة في ذلك المجتمع.

إن قراءة مبسطة لعمق المنظور الخلدوني للعصبية التي تقف كمحرك وآلية لحالة الدوران التي

---

[1] – محمد، صديق، **صهوة الفارس فى تاريخ عرب فارس**، الشارقه: مطبعة المعارف، 1993م، ص47.

[2] – الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**، ص182.

[3] – حيدر، فؤاد، **علم النفس الاجتماعي**، بيروت: دار الفكر العربي، 1994، ص 244.

تعرفها المجتمعات في تداول السلطة؛ تمكننا من تحديد هذا المفهوم – إجمالا– كحالة سيكولوجية تدفع الإنسان لينحاز لجهة معينة ينتمي إليها، إما انتماءاً (عرقياً أو سياسياً أو لغوياً أومجالياً)، وفي المقابل تدفعه لإقصاء باقي الجهات الأخرى وفق تبريرات ذاتية، تصاغ بمقياس مدى اختلافها مع "النحن" (كجماعة أو حزب أو تيار فكري أو ديني أو سياسي معين). وبالرغم من كون "العصبية" تعد من الرواسب الثقافية التي خلفتها المجتمعات التقليدية، قد تراجعت قوة حضورها في العلاقات الاجتماعية القبلية؛ إلا أننا نلمس في عصرنا ممارسات على شاكلتها، حيث تحضر العصبية كموقف سيكولوجي وكسلوك اجتماعي متجذر في العقليات المتقوقعة، لنكتشف نوعا من استنساخ الأدوار، ليكون (الحزب أو الجماعة أو التنظيم) كصورة (للقبيلة أو العشيرة أو العائلة). في حين يحضر (الخطاب المكتوب منه والشفهي، بالإضافة إلى وسائل الإعلام في أحسن الحالات) كصورة لأدوات الحرب المستخدمة في الحفاظ على النسب القبلي ضد الأنساب والانتماءات القبلية الأخرى– سواء كان ظالما أو مظلوما، بينما تتحدد بعض التنظيمات (الحزبية والدينية والفكرية...) التي تكون قريبة من آراء وأهداف "النحن" كصورة للأنساب والقبائل التابعة بمعيار القرابة الدموية للأجداد، أو تلك التي تم ضمها وفق ما تقتضيه المصالح القبلية[1].

وبالتالي فنحن أمام إعادة إنتاج لحالة ثقافية لطالما حوربت بسلاح الدين والعلم، لكن لتنتقل على شاكلة الفيروسات فتصيب الأوساط الدينية والمتعلمة كذلك، ولو بشكل مضمر قد لا تكون له أضرار مادية مباشرة، لكن له وقع كبير في مسار التقدم والتنمية الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تنشدها مجتمعاتنا المحسوبة ضمن خط الدول المتخلفة والنامية. "أنت مختلف مع (جماعتي/ حزبي/ تنظيمي) في تصورنا للقضايا المشتركة، إذن أنت (زنديق/ جاهل/ متخلف/ إرهابي!)"؛ تلك هي القاعدة التي رفعت كشعار لمنهج العديد من الجهات اليوم في التعامل مع غيرهم، بحيث يتم اللجوء لإقرارها سواء بوعي واستهداف متعجرف، أو بأسلوب عاطفي بليد نرجيسي. ووفق هذا التصور الدغمائي المتصلب فأنت تملك اختياران لا ثالث لهما :"إما أن تكون معنا في تصورنا

[1] – كامله، القاسمى، **تاريخ لنجة**، مكتبة دبى للتوزيع، الإمارات، 1993، ص50.

ومنهجيتنا، أو تكون مخالفا لهما وبالتالي فأنت تقف ضدنا ! وهذا مبرر كاف لننتهج ضدك مختلف أشكال الإقصاء والنبذ"[1].

يذكرنا هذا الأسلوب بالمنطق ذاته الذي أعلنه " بوش" صراحة عندما أعطى الانطلاقة لمشروع محاربة "الإرهاب" كاستراتيجية جديدة في التحكم والسيطرة؛ وكأن لسان سياسته المتعجرفة تقول: " إما أن تكون في الخط الذي رسمناه نحن(الولايات المتحدة وأتباعها)، وبالتالي تكون ضد الإرهاب، أو تكون مختلفا معنا وبالتالي فأنت مع أعدائنا، إذن أنت مع الإرهاب ! لهذا لنا الحق في (قمعك/إقصاؤك/احتلال بلدك/سفك دمك)". ولهذا لا عجب إن لاحظنا اليوم في الغرب وفي قطيع الولايات المتحدة الأمريكية من دولنا، أن وصم شخص ما "بالإرهابي" هي خطوة كافية لممارسة كل أشكال الإقصاء والتهميش ضده وفي أبشع الحالات السجن والقتل، وإن لم يقترف أي جرم يستلزم كل ذلك ! والواقع المرير يؤكد أن الدكتاتوريين والمتغطرسين والظلمة وذئابهم من المرتزقة، هم من يجيدون وصم خصومهم ومن يخالفونهم من الشرفاء بالإرهابيين، في حين أن فعلهم هذا هو الإرهاب نفسه[2].

" ومن هنا فان مسار التحرر الفكري للعصبية القبلية يبدأ بعد تيقننا أن الاختلاف ليس جريمة يعاقب عليها القانون في المجتمع، ويتوقف ريثما نغلق باب الحوار البناء والهادف"، فمتى نستوعب درس الاختلاف – كسلوك–، وننبذ الاقصاء والاتهامات الفارغة والمتحيزة، ونمحي من أذهاننا أن من يخالفنا الرأي هو مخطئ بالضرورة؟ فالتاريخ يقر دوما أنه بالإمكان وجود جهتين أو أكثر في حالة من صحة المواقف رغم اختلاف المرتكزات والتصور والمنهج، وبالأخص في القضايا المرتبطة بالظواهر الإنسانية؛ وسبب ذلك هو أن المجتمع الإنساني متعدد الأبعاد وتفسير سلوك أفراده والظواهر المرتبطة به تحتمل أكثر من مدخل ومنهج ووجهة نظر.

---

[1] – محمد، صديق، **صهوة الفارس فى تاريخ عرب فارس**، الشارقه: مطبعة المعارف، 1993م، ص47.

[2] – ابو حديد، توفيق "عزات فريد" محمود، **التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، ص47.

وأعتقد هنا أننا لن نكون مجازفين في قول "أن كل تفسير لظاهرة إنسانية – كيفما كان نوعها – ينبني على بعد أو عامل وحيد، وينفي الأبعاد الأخرى، فهو تفسير يتسم بالقصور والاختزالية المغرضة "؛ لأن الظواهر الإنسانية عموما محكومة بعدة متغيرات ومتأثرة بعدة عوامل (اجتماعية، تاريخية، سياسية، نفسية، دينية، إقتصادية، ثقافية، جغرافية) لهذا يكون من المفروض استحضار مختلف تلك العوامل التي تتحكم – من قريب أو من بعيد– بالظاهرة الإنسانية، ودراسة مدى حدة تأثير كل عامل مقارنة بالعوامل الأخرى؛ ولنا أن نستدل على هذا الرأي دون أن نبتعد كثيرا، لنعطي مثالاً بالظاهرة ذاتها التي نسلط عليها الضوء، ظاهرة العصبية والتعصب، فمنبعها محدد في تداخل مجموعة من العوامل تتدخل لصنع الظاهرة (عوامل ثقافية، سياسية، اقتصادية، دينية/ عقدية)، وقياس حدة كل عامل رهين بطبيعة الوسط المدروس وخصائصه، والسياق الذي يؤطره. ومن يتمسك في تفسيره بالارتكاز على عامل وحيد، وجعله قانونا يسري على الظاهرة متى وأينما وجدت وفي أي سياق سوسيوثقافي انتشرت، فلا مناص من سقوطه في النزعة الاختزالية والانسداد الفكري والتشيع المنهجي[1].

علينا أن نعي دائما أن القضايا التي نكافح من أجلها وإن كانت عادلة ومشروعة، فإنها تفقد محتواها ونبلها وأهدافها المثلى إذا لم نحسن اختيار الطريق الأنسب لمعالجتها، والأسلوب الأنجع لإقناع المعنيين بها؛ بل إن فقدان مثل هذه المعايير قد يعكس المعادلة؛ فتصبح القضية جحيما يحرق المدافعيين عنها والمجتمع ككل، بعدما كانت فردوسا موعودا في الوجدان الداخلي و الخطاب الحماسي. والسبب مرده في أحايين كثيرة لانعدام الوازع الأخلاقي الذي يجعل الطريق واضحة المعالم، وبمقياسه يتأقلم هدف القضية مع مصالح الإنسان النبيلة بغض النظر عن انتمائه العرقي أو لونه الإيديولوجي أو موطنه المجالي أو معتقده، أو ثقافته عموما. أما عندما نتنكر للأخلاق لصالح الوصول للهدف الذي رسمناه وإن تطلب الأمر منا أحقر الوسائل والطرق، فنحن نتحول لمجرد كائنات فاسدة ومفسدة. فبدون الأخلاق والقيم التي تنير لنا الطريق السليم لبلوغ الهدف دون

[1] – ابو حديد، توفيق "عزات فريد" محمود، **التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية**، ص50-54.

إضرار بالناس الآخرين، معناه أننا نكافح من أجل تحويل عالمنا الإنساني إلى أدغال تعج بالوحوش التي لا تعترف إلا بدستور يخول لها كافة أشكال العنف والوحشية. والعصبية في الجماعة شعور فئوي بوحدة الجماعة وتميزها بكونها سلطة واحدة وجسماً واحداً ولها مصلحة واحدة قوية، يشد أفرادها بعضهم إلى البعض الآخر، وشعور بالانتماء إليها قطعاً والالتزام لقيمها وتحمل المسؤولية نحوها، والشعور الفئوي هذا نحو عصبية الجماعة يتفاوت قوة وضعفاً بتفاوت إطار الجماعة التي ينتمي إليها الفرد[1].

وهناك صور متعددة للتعصب منها: التعصب العنصري: هو تعصب بعض الجماعات التي تمتلك النفوذ والقوة والسلطة ضد جماعات أخرى لا تمتلك هذه الامتيازات، وذلك من أجل الإبقاء على وضعها المتميز بين الجماعات الأخرى المستضعفة ولو أدى ذلك إلى استخدام العنف والقمع. التعصب الجنسي: هو تعصب جنس دون الآخر نتيجة لامتيازات مكتسبة لجنس على حساب الجنس الآخر. والتعصب الطبقي: وهو تعصب فئة طبقية معينة ضد الطبقات نتيجة لامتيازات اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية معينة. والتعصب الديني: وهو عبارة عن حالة من التزمت والغلو في الحماس والتمسك الضيق بعقيدة أو فكرة دينية ما، مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء الآخرين ومعتقداتهم ومحاربتها والصراع ضدها وضد اللذين يحملونها، وهي تدفع بأصحابها نحو التطرف السلوكي والجمود الفكري. التعصب الفكري: وهو رفض الفرد لفكر الآخر وعدم تقبل الرأي الآخر مهما كان ما دام لا يتفق مع فكره ورأيه، وعدم التجرد والإنصاف في الحكم على الرأي الآخر5 والتشدد في التعامل معه، ونقده بصورة لاذعة مشوبة بالكثير من الأخطاء والمغالطات لأنها قائمة على أسس واهية تعتمد على التعصب والكراهية والرفض لهذا الرأي المخالف. والتعصب الحزبي: وهو التعصب الفرد لفئة أو لجماعة ينتسب إليها والانتصار لها بالحق والباطل،

[1] – كامله، القاسمى، **تاريخ لنجة**، مكتبة دبى للتوزيع، الإمارات، 1993، ص50.

وإضفاء صفة العصمة والقداسة عليها والتركيز على مزاياها ومحاسنها ويعظمها، ومهاجمة غيرها بذكر عيوبها وسيئاتها ويحقرها[1].

4-2 البعد القبلي العصبي في التنظيم الحزبي

من خلال تسليط الضوء على تاريخ العلاقات والصراعات بين الأحزاب وما سنراه لاحقاً في فصل "الصراعات الداخلية بين الفصائل"، سنجد بأنّ الأحزاب الفلسطينية لم تأتلف على معارضة الفكرة بالفكرة واتباع المنطق السليم بالحجة والدليل للوصول إلى الحقيقة، الأمر الذي شكل عنصراً أساسياً من عناصر القبلية المقيتة. وهذا الواقع ينطق بشدة على ما يحدث في الساحة الفلسطينية، فنجد كثيراً ما يغلب العنف على الكلمة بل ويكون بديلاً لها، والثأر بديلاً عن التسامح، والرأي المنفرد المستبد بدلاً من الحقيقة، والتشتت بدلاً من الوحدة، الأمر الذي قاد الساحة الفلسطينية إلى مستنقع ضحل من التشتت والإنقسام يصعب الخلاص منه في ظل حديثنا عن الواقع الحزبي الفلسطيني ومرجعياته والأرضية التي انطلق منها[2].

وتُعدّ الأحزاب وفق هذا السياق وسيلة من وسائل تزييف وتشويه الرأي العام، فالأحزاب السياسية تقوم بأعمال كثيرة تختلط فيها بؤر الخير مع بؤر الشر، فهي تستخدم الدعاية والإعلام وتحاول بقدر المستطاع احتكارها، وتعمل على طبع اللافتات والكتيبات التي تضعها بيد أعضائها وبيد الجماهير لتبصيرهم ببرامجها بحيث لا نجد في الكثير من الأحيان إلا برنامجاً واحداً بيد المنتخب، ومن هنا فإن مقولة: إن الأحزاب تشكل مرآة صادقة للرأي العام تحمل مبالغة إذ إنها وفي أغلب الأحيان لا.

---

[1] – بركات، زياد، التعصب الحزبي لدى الشباب في بعض الجامعات في شمال فلسطين، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر العدالة الاجتماعية، رام الله، 2010/3/27م، ص4-5.

[2] – العجرمي، اشرف، الحريات الصحفية في فلسطين، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2003م، ص72.

4-3 الصراعات الداخلية بين الفصائل

بعيداً عن الأسباب العميقة لهذه الصراعات من مزايدات وطنية واتهامات متبادلة فإن الباحث يضع بين يدي البحث الإنشقاقات التي نتجت عن تلك الصراعات في بعض دول الطوق وبعض دول العالم، وكيف أن العلاقات الفصائلية كانت قد بنيت على التشكيك والمراوغة بهدف تحقيق المكاسب الشخصية. فالصراعات والانشقاقات الكثيرة والاختباء وراء المبادئ وعقد التحالفات وفضها والتآمر بهدف إسقاط الآخر وتهميشه جميعها جاءت لتثبت عما تحمل هذه الفصائل من عصبية لا ترحم عصبية فئوية تمجد الذات وتستنكر حق غيرها في المشاركة في صنع القرار الفلسطيني، ووسيلتها في تحقيق ذلك القوة والبطش" القوة هي الحق"[1].

وقد شهدت معظم الفصائل الفلسطينية العديد من الإنشقاقات داخل صفوفها في الأردن ولينان وسوريا وغيرها. وقد بدا واضحاً ميول قادة تلك الإنشقاقات إلى تيارات وأنظمة حكم مختلفة كان يشتم رائحة العصبية الحزبية الفكرية أو القومية منها. وعليه يمكن تقسيم العصبية الحزبية الفلسطينية التي أدت إلى كل تلك الإنشقاقات التي حدثت داخل الفصائل الفلسطينية إلى الخلفيات الفكرية التالية: العصبية للقومية، والعصبية للوطنية، والعصبية للعلمانية، والعصبية للليننية، والعصبية للماركسية، والعصبية للدين، والعصبية إلى الفصيل نفسه[2].

4-4 الانشقاقات في الفصائل الفلسطينية

كما ذكرنا فقد شهدت معظم الفصائل الفلسطينية العديد من الانشقاقات داخل صفوفها. وقد بدا واضحاً ميول قادة تلك الانشقاقات إلى تيارات وأنظمة حكم مختلفة كان يشتم رائحة العصبية الحزبية الفكرية أو القومية منها[3].

---

[1] – وزارة الاعلام، **قانون المرئي والمسموع**، منشورات وزارة الاعلام، ص111.

[2] – وزارة الاعلام، **قانون المرئي والمسموع**، منشورات وزارة الاعلام، ص111.

[3] – ابراش، ابراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني**، مجلة سياسات، رام الله، 2009م، ص32.

4-4-1 البدايات مع الفكر القومي

ظهرت بدايات الفكر القومي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين متمثلة في حركة سرية تألفت من أجلها الجمعيات والخلايا في عاصمة الخلافة العثمانية، ثم في حركة علنية في جمعيات أدبية تتخذ من دمشق وبيروت مقرًّا لها، ثم في حركة سياسية واضحة المعالم في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس سنة 1912م. وقد ظلت الدعوة إلى القومية العربية محصورة في نطاق الأقليات الدينية غير المسلمة، وفي عدد محدود من أبناء المسلمين الذين تأثروا بفكرتها، ولم تصبح تياراً شعبيًّا عامًّا إلا حين تبنى الدعوة إليها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر حين سخر لها أجهزة إعلامه وإمكانات دولته. ويمكن أن يقال إنها الآن تعيش فترة انحسار أو جمود على الأقل[1].

كذلك أصبحت الدعوة في تركيا إلى القومية الطورانية التركية، والذين دعوا إلى القومية الطورانية التركية كانوا من اليهود، وهذا شيء ثابت؛ حتى إن أحد المؤرخين الأمريكان اسمه واتسون يقول: (إنه لا يوجد أحد في حركة الاتحاد والترقي -الحركة القومية التركية -من أصل تركي حقيقي، وإنما هم من اليهود وغيرهم! - أي: يدعون إلى القومية التركية وليس فيهم رجل واحد من أصل تركي -والذين يدعون إلى القومية العربية ليس فيهم مسلم، وأكثرهم -أيضاً -أصولهم أعجمية ونصارى). وقد استغلت الفصائل الفلسطينية التي تتبنى القومية والعلمانية هذا الفكر في الدعوة لمحاربة منافسيها من الفصائل التي تحمل فكراً آخر وباتت تزاحم وتهدد وجود تلك الفصائل[2].

فقد شهدت فتح العديد من حركات الانشقاق مثل: فتح الخط الصحيح التي أعلن عنها صبري البنا (أبو نضال) سنة 1974، وأخذت لنفسها اسم المجلس الثوري، احتجاجاً على تماشي الحركة مع الحلول الاستسلامية للقضية الفلسطينية، كما تعرضت الحركة لانشقاق آخر بقيادة أحمد عبد الغفور (أبو محمود)، في أيلول 1974، وحركة فتح الثوار التي قام بها أبو سائد عام 1981،

---

[1] - شعبان، خالد، **دور الاحزاب والحركات العربية الفلسطينية، في النظام السياسي**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2001ن، ص15.

[2] - ابراش، ابراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني**، مجلة سياسات، رام الله، 2009م، ص31.

وكانت هذه الحركات احتجاجية سطحية يقودها شخص واحد في أغلب الأحيان. وكذلك الانشقاق الذي قامت به مجموعة أبو موسى وأبو خالد العملة في 9/5/1983، والتي اتخذت لها في البداية اسم (فتح–القيادة المؤقتة)، ثم تحولت لاحقا إلى (فتح الانتفاضة). أما الجبهة الشعبية فقد تأسست عام 1967 كامتداد للفرع الفلسطيني من حركة القوميين العرب وفي عام 1974 تبنت الماركسية. أسسها مجموعة من قياديي القوميين العرب وبعض المنظمات الفلسطينية التي كانت منتشرة في حينه وعلى رأسهم مؤسسها وأمينها العام السابق د .جورج حبش ومصطفى الزبري المعروف بأبو علي مصطفى ووديع حداد وأحمد اليماني وحسين حمود (أبو أسعد) ومحمد القاضي الذي تنحى برضاه عن عمله في منتصف السبعينات، ولم يشغل أي منصب قيادي بالحركة[1].

آن ذاك بدأت كجبهة ماركسية لينينية تنتمي إلى المجموعات الماركسية اللينينية على أفكار ماوتسي تونغ حتى مؤتمرها الثاني حيث قامت بشطب كل ما كان من أدبيات ماو تسي تونغ وحذف جميع عبارات واقتباسات ماوتسي تونغ من وثيقتها التنظيمية وبدأت تتحول إلى منظمة ماركسية لينينية بالفهم السوفييتي ثم أصبحت مجرد مسترشدة بالفكر الماركسي اللينيني. وقد حدث انشقاق في الجبهة الشعبية، في شباط عام 1969، بقيادة نايف حواتمه، تأسست الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين، الذي تغير فيما بعد إلى الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحصل انشقاق آخر بقيادة أحمد جبريل وأسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة.[2]

أما جبهة التحرير العربية فقد تأسست بداية من قبل أحمد جبريل وشفيق الحوت في العام 1961، وتمتعت بدعم من سوريا. في العام 1967 شكلت جبهة التحرير وحركة القوميين العرب وشباب الثأر وأبطال العودة، تحالفا ضمن إطار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. الجبهة الشعبية قادها زعيم حركة القوميين العرب جورج حبش، ولكن في العام 1968 انشق جبريل عن هذه المجموعة مشكلا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، والتي عادت لتتلقى دعما من سوريا بسبب تأييدها لمواقفها السياسية. أخيرا أعيد تأسيس جبهة التحرير الفلسطينية بعد انشقاق في الجبهة الشعبية – القيادة العامة بعد معركة سوريا ضد منظمة التحرير الفلسطينية في العام

---

[1] – حمد، غازي، **ندوة سياسية نظمتها لجنة الثقافة والاعلام في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني**، 2008م.

[2] – هلال، جميل، **ندوة حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، مجلة رؤية، السنة الثالثة، عدد 29، 2006م، ص79.

1976 خلال الحرب الأهلية اللبنانية بقيادة كل من محمد عباس "أبو العباس" وطلعت يعقوب .ما فتح مواجهات بين القيادة العامة وجبهة التحرير والتي لم تهدأ إلا بعد وساطة ياسر عرفات. وكان أبرز أحداث مواجهات القيادة العامة مع جبهة التحرير تفجير آب 1977 للمقر الرئيسي لجبهة التحرير الفلسطينية والذي أدى إلى مقتل حوالي 200 شخص. بعد الانشقاق تولى طلعت يعقوب قيادة الجبهة حتى وفاته، ثم انتخب أبو العباس بديلا له، وبعد وفاته 2003 تولى قيادتها عمر شبلي "أبو أحمد حلب"، الذي توفي لاحقا، فانتخب علي إسحق أمينا عاما لها[1].

نشأت الجبهة الديمقراطية في 22 شباط 1969 تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إثر انشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قبل أن تحمل اسمها الحالي في العام 1975. وتعود أسباب الانشقاق إلى معارضة نايف حواتمة اهتمام الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش بالعمل المسلح على حساب التوعية السياسية والآيديولوجية. وقد استقطبت الجبهة بعض التنظيمات اليسارية الصغيرة على غرار عصبة اليسار الثوري الفلسطيني والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد شهدت الجبهة تراجعا في شعبيتها مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي لعدة عوامل، أبرزها انهيار المعسكر الشرقي وتنامي حركات المقاومة الإسلامية في الداخل الفلسطيني. ولم تسلم الجبهة الديمقراطية التي انشقت عن الجبهة الشعبية بدورها من الانشقاق، فقد انفصل ياسر عبد ربه عن الجبهة وأسس حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) عام 1989م.[2]

أما حركة الجهاد الإسلامي فقد نشأت نتيجة لانشقاق فكري عن الإخوان المسلمين قاده الشهيد فتحي الشقاقي عندما وجد أن الفكر الإخواني قد تأخر في إعلان الجهاد والعمل العسكري في فلسطين كما ذكرنا في معرض حديثنا عن نشوء الحركات الإسلامية في الفصل الثاني.

4-4-2 الصراعات الفصائلية في لبنان

أما فيما يتعلق بالعصبية الحزبية والمصالحية التي أظهرتها الفصائل في لبنان فلا بد من تسليط الضوء قليلاً على بعض جذور الصراع وأسبابه وذلك حتى نتمكن من فهم العقلية التي سادت وقادت تلك المرحلة بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات سوداء. لم تكن المقاومة الفلسطينية

---

[1] – لقمان، جورج، **ندوة حول مستقبل المشوروع الوطني الفلسطيني**، مجلة رؤية، السنة الثالثة، عدد29، 2006م، ص81.

[2] – ابراش، ابراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني**، مجلة سياسات، رام الله، 2009م، ص35.

فصيلاً واحداً، ولا تنظيماً واحداً، ولا حزباً، ولا صاحبة استراتيجية واحدة، يكفي انه كان في المقاومة الفلسطينية ما عرف، يوم بدأت الحرب في لبنان، بجبهة الرفض، ليكون هنالك، على الأقل، خطان استراتيجيان داخل القوى الفلسطينية القتالية. وجبهة "الرفض" تلك، كانت "ترفض" مؤتمر جنيف الذي كانت السياسة الدولية تحضر له، وكانت تضم غلاة اليسار داخل المقاومة أمثال جورج حبش ونايف حواتمه واحمد جبريل وسواهم، وكانت هذه الجبهة مدعومة من الدول العربية المغالية في التطرف ضد السلام مع اسرائيل، ومنها ليبيا والجزائر[1].

بينما كانت هنالك فصائل اخرى غير ملتزمة تمام الالتزام بأي محور عربي، وأهمها منظمة فتح التي كانت تضم داخل هيكليتها العديد من العناصر "الرافضة"، إلا أن فيها تلك المتقبلة لمؤتمر جنيف، والمعروفة، بصداقتها للولايات المتحدة الأميركية، وبعدائها للشيوعية والاشتراكية، ولكل المبادىء التي لا يقرها الإسلام، وأاهم تلك الدول المملكة العربية السعودية ودول الخليج النفطية. ثم كانت هنالك منظمة الصاعقة التابعة للنظام السوري. كانت تلك الانتماءات داخل المقاومة تتصارع في الاستراتيجية من داخل، ولم تكن بالتالي تتوافق في أي هدف، مما جعل بعضها، في بادىء الامر، ينزلق في الحرب اللبنانية مرغماً وراء البعض الآخر الذي فجر تلك الحرب. ولم يخف آمال جنبلاط استياءه من تأثير الانتماءات العربية المتعددة المصالح داخل المقاومة الفلسطينية، ومن أقواله، انه "لابد قبل كل شيء من أن تتوقف كل قوة من القوى العربية من إعانة جماعتها داخل الثورة الفلسطينية إذ ينبغي لمختلف المعونات مالاً وسلاحاً أن تسلم لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، عبر صندوق مشترك يوضع تحت إشراف الجامعة العربية والمقاومة، فمن شأن ذلك أن يدعم تماسك الثورة الفلسطينية لأنه يقلص إلى حد عظيم من مخاطر التناحر[2].

لقد بلغ عدد المقاتلين الفلسطينيين في لبنان 20 (ألف مقاتل) وكان من بين هؤلاء من يهدف إلى أن يوقد ما يشبه "حرباً فيتنامية" على الأرض اللبنانية في هدف العودة إلى فلسطين، وتحويل إسرائيل إلى بلد ديموقراطي الصيغة، تتعايش فيه الأديان على الطريقة اللبنانية. ومنهم من كان

---

[1] – جنبلاط، كمال، **هذه وصيتي**، دار التقدمية، ص80.

[2] – جنبلاط، كمال، **هذه وصيتي**، دار التقدمية، ص92.

يهدف إلى "تحرير" البلدان العربية من جميع الانظمة القائمة، حتى تلك التي تدعى التقدمية ومنهم من كان يهدف إلى الاستيلاء على لبنان لجعله الوطن البديل. ومنهم الأممي ومنهم العروبي ومنهم الإسلامي ومنهم العميل ومنهم النظيف. إلا أن جميع هؤلاء، في النهاية، قد تورطوا في الحرب اللبنانية[1].

لقد بلغ التناحر داخل المقاومة الفلسطينية، قبل الحرب اللبنانية، أن اختلف قادتها على شكل الحكم في فلسطين "المحررة". وقد عبر رئيس جبهة المشاركة للثورة الفلسطينية عن هذا الخلاف بقوله: إذا كانت التيارات السياسية المتنوعة والمختلفة تخترق المقاومة الفلسطينية، فإن السيد ياسر عرفات ظل يؤكد دائماً وأبداً بصراحة بالغة بأن المطلب الرئيسي هو أولاً تحرير الأرض الفلسطينية وهو مطلب مقدم على أي شعار آيديولوجي. وبعد التحرير، يصير في وسع أي كان ان ينشىء حزبه الخاص وأن يدافع عن آيديولوجيته الخاصة وبانتظار ذلك، فإن المطلب القومي مقدم على كل شيء. فلا يجوز وضع المحراث قبل وجود الثورين، ولا التفكير بما يجب فعله بالوطن قبل ان يتحرر[2]".

إلا أن الخلاف الآيديولوجي الذي كان يعصف داخل المقاومة، لم يكن مجرد خلاف على نظام الدولة بعد تحريرها، بل كان في الوقت ذاته، خلافاً على كيفية تحرير فلسطين. فبينما ترى الأجنحة اليمينية في الثورة الفلسطينية وجوب تحرير فلسطين بالتعاون مع الأنظمة العربية القائمة، ترى الأنظمة اليسارية التابعة للشيوعية العالمية أن التحرير يجب أن يتم عن طريق آخر، وهو طريق التعاون بين "الرفاق" في كل البلدان العربية وإسرائيل لقلب الأنظمة والسيطرة على الحكم، ليصار فيما بعد إلى التعايش " الأممي". وكان أفضل من عبر عن هذا الاتجاه صراحة كاتب شيوعي عربي صريح، إذ قال: "... لم يعد أمام ... الثوريين العرب الأمميين من مبرر لعدم فتح حوار نقدي ثوري ورفاقي مع الثوريين الإسرائيليين الأمميين، بهدف إعداد وصياغة برنامج ثوري مشترك وأداة تنظيمية أممية موحدة للتحريض على تقويض المجتمع الصهيوني والمجتمعات

[1] – سنو، عبد الرؤوف، **حرب لبنان**، الدار العربية للعلوم، 2011م، ص76.

[2] – سنو، عبد الرؤوف، **حرب لبنان**، الدار العربية للعلوم، 2011م، ص61.

الرجعية العربية، التي استنفذت طاقاتها الخلاقة ولم يبق أمامها إلا أن تغادر مسرح التاريخ وتشيد المجتمع الثوري اللاطبقي الجديد[1].

إن هذه النظرة الممية المتطرفة تتعارض تماماً مع الاستراتيجية "الرسمية" لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ذهب رئيسها مطالباً من على منبر الأمم المتحدة في تحويل إسرائيل إلى دولة ذات صيغة تعايش بين الأديان الثلاثة، المسيحية والإسلام واليهودية. هنا يقع التصادم العميق بين القوى الفلسطينية المقاتلة، ذلك التصادم الذي كان لا بد له من أن يقع على الأرض اللبنانية.

انطلاقاً من الاستراتيجية الأممية التي شرحنا آنفاً، راحت الفصائل اليسارية تعمل علناً مع القوى اليسارية اللبنانية لتقويض النظام، وقد أعلن الدكتور جورج حبش خلال مهرجان اقيم في بيروت بتاريخ 1976 9 آذار " ان الثورة الفلسطينية... لن تتنازل عن أي من حقوقها المكتسبة في لبنان... لنا مهمة ثانية في لبنان، لا نخجل من أن نسجلها أمامكم وأمام العالم كله وهي أن نساند البندقية اللبنانية التي رفعها الكادحون والمضطهدون والفقراء في لبنان[2].

وكان ممثل "جبهة القوى الرافضة" قد القى كلمة قبل يومين من ذلك التاريخ في حفل تأبيني في تل الزعتر، قال فيه "... نحن لسنا على الحياد في الصراع القائم في لبنان، ان الحركة الوطنية ساندتنا ووقفت معنا في كل المحن، وان أول واجب علينا هو أن نقف إلى جانبها ونقدم اليها كل دعم مادي ومعنوي[3].

---

[1]– الاخضر، العفيف، **القضايا المعاصرة**، ج2، 1972م، ص173.

[2] – جريدة النهار، عدد6791، 1976/3/10م، ص2.

[3] – جريدة النهار، عدد6789، 1976/3/8م، ص2.

الفصل الخامس
الاستبداد السياسي

5-1 مفهوم الاستبداد السياسي:

أبدأ أولاً بتعريف الاستبداد السياسي وهو القفز إلى سدة حكم الحزب أو الدولة قهرًا، وزوال سيادة القانون، والعمل على منع المشاركة السياسية، ومركزة الحكم، والقضاء على ذوي الحيثية داخل الحزب أو الدولة، وسيطرة بطانة السوء، وتبني آليات مخابراتية ووسائل الدولة البوليسية، وقمع حرية الرأي والتعبير.

5-2 أسباب الاستبداد السياسي: إن اختزال الوطن في شخص واحد، بعيداً عن ثقافة وهوية مجتمع متكاملة، هو أحد أهم أسباب الاستبداد السياسي، بالإضافة إلى التخبّط الاجتماعي في حال وقوع "الرّمز الوطني".

بدايةً لم يكن القمع السياسي المتمثل بفرض الرؤى السياسية والبرامج الحزبية يومًا ميزة حصريّة لحزب معين. إنّه شرٌّ مارسته معظم الأحزاب في العالم شرقيّة كانت أم غربيّة بحسن أم بسوء نية. والدليل على ذلك أزمة الأحزاب الموجودة في الدول الديمقراطية العريقة أيضًا.

والحزب الذي لا يؤسس على مبدأ المساواة بين المواطنين، ولا يمارس أعضاؤه الديمقراطية داخله وفي علاقاته ببقية الأحزاب قبل الوصول إلى الحكم، يصعب عليه (بل يصبح من المستحيل) أن يمارس الديمقراطية في الدولة التي قد يصل إلى الحكم فيها.

ومن المعروف أن الحزب هو أقرب المنظمات غير الحكومية إلى الدولة، وأن الحزب في الدولة الديمقراطية إما أنه يشكل حكومة الدولة، أو أنه يعمل كحكومة ظل فيها. والحزب يمثل وسيلة الوصول إلى السلطة وأداة لتداولها بشكل سلمي، وهو بشكل عام إما الحكومة أو المعارضة.

ومهما اختلفت مسميات العصبية أو المصالح التي تجمع أعضاء الحزب الواحد من أفراد وجماعات، فإن الأحزاب يجب أن تسعى للوصول إلى السلطة وإلا أصبحت مجرد جمعيات.

وحتى يكتسب الحزب صفة الديمقراطية فإن هناك حد أدنى من المبادئ والآليات الواجب توفرها وهي:

1. أن يتمتع جميع أعضاء الحزب بحق ممارسة سلطة تحديد خيارات الحزب واتخاذ قراراته، وألا يكون في الحزب سيادة على أعضاؤه من قبل فرد أو قلة أو مؤسسة.

2. أن تكون العضوية في الحزب مفتوحة للجميع وهي وحدها المصدر والمعرف للحقوق والواجبات ضماناً للتداول السلمي للسلطة من الشبيه الوطني إلى الشبيه الوطني الآخر حيث أنه من المستحيل أن تنتقل السلطة من النقيض إلى النقيض لأن هدف كل فئة في هذه الحالة سيكون إقصاء الآخرين وليس استيعابهم وتداول السلطة معهم بشكل سلمي.

3. أن يكون النظام الأساسي للحزب (النظام الداخلي أو الدستور الحزبي) هو المرجعية التي تحكم ويحتكم أعضاء الحزب من خلاله علاقاتهم الداخلية والخارجية.

وهنا لا بد أن نؤكد على أن جميع هذه المبادئ المطلوبة في الحزب الديمقراطي هي أسس وضوابط رسمية وقانونية تستهدف الوصول إلى الممارسة الديمقراطية داخل الحزب، وهي بحاجة إلى نمو ثقافة ديمقراطية داخل الحزب وفي المجتمع، حيث تتوقف أهميتها في الواقع على التطبيق.

وحتى نكون واقعيين وعمليين، يجب أن نقولها صراحةً بأن الممارسة الديمقراطية في الأحزاب، كما هي في الدول، هي مسألة نسبية. وعليه يجب أن يتوفر حد أدنى من المبادئ والآليات في الممارسة الحزبية حتى تتصف بالديمقراطية. وبعد التأكد من وجود هذا الحد الأدنى يبقى الفرق بين الممارسات الديمقراطية من حيث درجة النضج والاستقرار ونوعية الديمقراطية وفرص الارتقاء بها وارداً وكبير جداً أحياناً.

وحتى نكون واقعيين أكثر يجب أن نقر بأن هناك إجماعاً على مركزية دور الأحزاب في نظم الحكم الديمقراطية نتيجة لعدم وجود بديل لها يستطيع أن يؤدي وظائفها في الحياة السياسية.

5-2-1 فرض البرامج الحزبية على الشعب الفلسطيني

يفحص هذا البحث سياسة الفصائل اتجاه مختلف الطروحات الفكرية والسياسية على الساحة الفلسطينية، وفي حيثيات فرض الفصائل الفلسطينية لرؤاها السياسية وممارساتها العصبية الواضحة لأفكارها الحزبية والمتمثلة في عدم استيعاب الآخر.

كنا قد تحدثنا في فصل سابق عن سيرة الفصائل الفلسطينية وعلاقاتها البينية وصراعها الفكري والسياسي والعسكري.

وفي هذا الفصل سيتم البحث في فرض حركة فتح لبرنامجها الحزبي ورؤيتها السياسية في الضفة، وفرض حركة حماس لبرنامجها الحزبي ورؤيتها السياسية في قطاع غزة كمثال من الوقع السياسي الفلسطيني.

5-2-2 النزاع بين فتح وحماس

بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982 م، ازداد نشاط الجماعات الإسلامية في ظل الصراعات الداخلية داخل منظمة التحرير، والصراع السوري الفلسطيني، حيث أصبحت الأمور مهيأة أكثر لبروز النشاط الإسلامي، والذي بدا في فترة من الفترات وكأنه مشروع بديل للمشروع الوطني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، وقد ازداد التكريس بعد اندلاع الانتفاضة عام 1987 م، في ظل وجود الكثير من عوامل الاختلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية وتحديداً حركة فتح مع الإخوان المسلمين، وقد كان الخلاف والتنافس سابقاً على إدارة الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، من خلال الأطر الطلابية، ولم يكن نزاعا لفرض القوة، بقدر ما كان خلافاً فكرياً بين منتسبي المنظمة والإسلاميين في فلسطين، أما بعد بداية الانتفاضة فكان الخلاف حول المسئولية أو الإمساك عن انطلاق انتفاضة 1987 م، وعن الخطوات التي سبقتها والتي أدت إلى اندلاعها، في ظل محاولة إبراز الوجه الإسلامي للانتفاضة، خصوصاً بعدما ذكرت وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية والتي كانت تغطي الانتفاضة منذ بدايتها إلى إبراز العنصر الإسلامي في الأحداث خصوصاً في قطاع غزة، وحاولت العناصر الإسلامية تثبيت وتقوية هذا

التوجه، في حين مالت وسائل الإعلام التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام إلى تجاهل الأمر كلياً في من يقف وراء اندلاع الانتفاضة، في محاولة منها لإزالة فكرة الخصوصية المستقلة لهذه العناصر الإسلامية وخلافات الرأي القائمة، ومحاولة جذب انتباهها وضمها إلى الحركة الوطنية، لقد حاولت

العناصر الوطنية التنسيق مع حماس، في محاولة للتوصل إلى تنسيق المواقف والبيانات الإعلامية

المشتركة، أو على الأقل توحيد مواعيد الإضرابات، وبالرغم من أن البيانات الإعلامية الموقعة باسم حركة حماس يظهر فيها النداء بتوحيد الصفوف من أجل الحفاظ على منجزات الانتفاضة، إلا أنه لم يظهر أي تغيير في مواقفها السياسية تجاه المنظمة والعناصر الوطنية، لقد امتنعت قيادة حركة حماس بمنشوراتها الإعلامية وبياناتها من التنسيق مع الحركة الوطنية، مما زاد من حدة الخلاف في الرأي[1].

وبالرغم من بساطة الأساليب الإعلامية التي كانت حركة حماس تستخدمها في بداية انطلاقها، إلا أنه رصد لها بعد نشر ميثاقها عام 1988 م مساجلات مع القيادة الوطنية الموحدة التي انطوت تحت ظلها فصائل منظمة التحرير وقادت دفتها حركة فتح، وتعددت المرات التي حدث فيها الخلاف بين ممثلي حماس والقيادة الموحدة، ويتمثل ذلك بالخلافات التي كانت تحصل عند الدعوة للإضراب، أو إقامة فعالية من فعاليات الانتفاضة وذلك من خلال البيانات المختلفة التي تصدر عن القيادة الموحدة أو حركة حماس. وبالرغم من هذا التعارض إلا أنهما كانا ضد شق الصف الوطني، وكانت المصالح المشتركة في المجال العملي تطغى على أي خلاف، وكان الصراع اليومي ضد الاحتلال هو العامل البارز في الوحدة والعمل. إضافة إلى وجود عاملين رئيسيين عملا على كبح الخلاف بين حماس ومنظمة التحرير ممثلة بحركة فتح تمثلا بالآتي: تسارع عجلة الانتفاضة واشتداد وتيرة المواجهات مع الاحتلال، هو ما جعلهم عملياً يتخندقون في صف واحد. وأن الإعلام الحزبي الفلسطيني تلقى العديد من الضربات القاسية، مما جعله يستحدث

[1] – المصري، زهير، **اتجاهات الفكر السياسي بين الكفاح المسلح والتسوية**، غزة، مكتبة اليازجي للنشر والتوزيع، 2008م، ص295–355.

طرقاً جديدة للتعامل مع الواقع الإعلامي الذي فرضه الاحتلال، فابتكرت البيانات السرية وكتابة الشعارات على الجدران، بالإضافة إلى المجلات والنشرات التي كانت توزع بشكل سري[1]

أما القضايا والمسائل التي انصب تركيز الإعلام الحزبي الفلسطيني عليها، فتتلخص في استقطاب المزيد من العناصر لصفوفها، وتعزيز قاعدتها الشعبية، وفضح الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والكشف عن مخططات الاحتلال المتعلقة بالتهجير والاستيطان، كما كان من أجندتها الدعوة للوحدة الداخلية لتفويت الفرصة على الاحتلال، وهي بذلك شكلت ضمانة حقيقية لوحدة الصفوف وأسهمت في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، فحركة حماس اندفعت في تلك الفترة نحو الإعلام، وذلك لتعزيز قاعدتها الشعبية في ثلاثة خطوط هي: الخط الدعوي، والتنظيمي، والأمني، فقامت بإصدار نشرات داخلية وبيانات ومجلات حائط في المساجد وبعض الجامعات، وذلك لإيصال صوتها ورؤيتها للجمهور الفلسطيني المتمثل في مقاومة الاحتلال[2]. إلا أن إعلامها حينذاك لم يخلو من الدعاية الحزبية لجلب المزيد من الدعم لخطها السياسي. ومن الجدير ذكره أن حماس رفضت اعتراف منظمة التحرير عام 1988 بقراري الأمم المتحدة 181 و242، واعتبرت هذا الاعتراف تنازلاً عن أرض فلسطين التاريخية، لكون القرار الأخير يحمل ضمنياً اعترافاً بإسرائيل، وقد ميز هذا الموقف حماس عن غيرها من فصائل منظمة التحرير في عيون بعض الفلسطينيين، وأصبح للمرة الأولى في فلسطين يوجد إلى جانب فصائل "م.ت.ف "حركة إسلامية، وتحمل برنامجاً متبايناً في مبادئه مع ميثاق المنظمة[3]

---

[1] – خلف، جمال يوسف خلف، **اعتماد الصحافة الحزبية على الإشاعة**، ص75-76.

[2]– اسلام اون لايت، **ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس**، 2001/9/14م.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=ZoneArabicDaawa%2FDWALayout&ci d=1231926477538

[3] – خلف، جمال يوسف خلف، **اعتماد الصحافة الحزبية على الإشاعة**، ص78.

وعندما انطلقت المفاوضات السرية بين منظمة التحرير، وإسرائيل بعد مؤتمر مدريد بداية التسعينات، بدأت بوادر الخلاف في الرؤى السياسية تنعكس على مرآة إعلام فتح وحماس، وسجل وقوع بعض الاشتباكات المسلحة في قطاع غزة بين عناصر الحركتين[1].

ولعل الظروف السياسية وأدوات الإعلام الحزبي التي امتلكتها فتح وحماس في ذلك الوقت، لم تكن لتساعد على حصول تماس مباشر أو تصادم إعلامي بينهما، يمكن تحريره واستقصائه وتتبعه بشكل منتظم، خاصة أن حركة فتح عانت آنذاك من ندرة الصحف التي تستطيع إيصال صوتها من خلالها، وكانت مجلة فلسطين المسلمة التي تصدر من لندن تهتم بشكل خاص في شأن حركة حماس والعالم الإسلامي بشكل عام، لذا لم يصدر عن الحركة أي صحف حزبية ذات سياسة واضحة وموجهة للرأي العام الفلسطيني قبل 1994 م، وجل ما كان قبل ذلك هو مجلات حائط وبيانات، ونشرات تنظيمية داخلية، لقد أتسم الإعلام الحزبي الفلسطيني في هذه الحقبة بالضعف العام في الآداء خاصة، كالإعلام الحزبي الخاص بالقوى اليسارية، الذي أخذ بالتراجع نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي، ومشاكلها المادية، وضربات الاحتلال، وملاحقاته لعناصر المقاومة والكتاب، أما بداية انطلاق المناوشات والسجالات الإعلامية بين الأحزاب الفلسطينية، وما صاحب ذلك من تراجع في اهتمام إعلامها في الهم الوطني العام، والتصدي للاحتلال ومخططاته، وتعزيز صمود المواطن، فقد ارتسمت معالمه على نحو يمكن تتبع خصائصه ومميزاته بعد عام 1994 م، الذي شهد توقيع منظمة التحرير وإسرائيل اتفاق إعلان المبادئ الشهير باتفاقية أوسلو، وفي ذلك الوقت رفضت حركة حماس الاتفاق وأصبحت قوة المعارضة الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

وبالاطلاع على المنشورات والبيانات الصادرة عن حركتي فتح وحماس بين عامي 1994-1996م يتضح حجم التوتر الذي شهدته الحقبة في تاريخ الإعلام الحزبي الفلسطيني، وما تركته من انعكاسات سلبية على حالة الاستقرار والاندماج الوطني الفلسطيني، وللتدليل على شدة الصراع

---

[1] – الجزيرة، منظمة التحرير الفلسطينية، **ملفات خاصة**، المعرفة تحليلات، 2004/10/30م.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/91AFBCB5-4A98-4C09-BE3C-548A8C8D2DA9.htm

[2] – خلف، جمال يوسف خلف، **اعتماد الصحافة الحزبية على الإشاعة**، ص79-80.

الإعلامي الذي عرفته المرحلة، يمكن الالتفات إلى إغلاق صحيفة الوطن التي أسستها حركة حماس، بتاريخ 1994/12/8م وأدارها عماد الفالوجي، وأغلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من خمس مرات في تلك الفترة لنشرها لنصوص نصفها ليس له أي أساس من الصحة مجرد ادعاءات غير صحيحة كانت تشنها تجاه النظام السياسي القائم، وهو مؤشر ودليل واضح على طبيعة العلاقة التصادمية، التي وصلت إليها حركتا فتح وحماس وتركت ارتدادات وبصمات كبيرة على طبيعة خطابهما الإعلامي والذي بدوره هز الجبهة الداخلية وأدخلها في مرحلة تصادم حاد[1].

5-2-3 حلم الوحدة الوطنية

من اسباب تعثر الحوار الوطني الفلسطيني يعود الى الاختلاف الجذري على مفهوم المصالحة الوطنية، والبرامج السياسية التي تحقق المصالحة، ومصطلحات سياسية اخرى تبرز بها الاطراف المتحاورة مواقفها السياسية[2].

فالفصائل المتحاورة، عندما تطرح مصطلحات غامضة، لا يستقيم الحال في الوضع الفلسطيني إلا بالاتفاق على دلالاتها، مثل: التوافق الوطني، والوحدة الوطنية، والدولة الفلسطينية، فعندما يطرح اعادة بناء الاجهزة الامنية على اسس مهنية، ماذا يعني ذلك؟[3]

النزاع على الحكم، كان من الطبيعي أن يكون هناك بعدان للصراع أحدهما مادي والآخر سياسي. فقد ولِدت شبه الدولة في جزء مجزأ من الأراضي الفلسطينية (بعد بدء الأطراف في تنفيذ اتفاق أوسلو ومع نشأة السلطة الفلسطينية) على شكل هيكل مؤسساتي شكلي ومن خلال وزارات ومؤسسات تدير شؤون المواطنين الفلسطينيين خصّص لها موازنات قدّرت بحوالي مليار دولار. وعليه كان هناك صراع الامتيازات المادية طالما أن هناك موازنات فعلية، وصراع الآلية السياسية

---

[1] – **المرجع السابق**، 79-80.

[2] – الريفي، محمد اسحق، **لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني**، 52009/4م، وكالة قدس نت، http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=99589

[3] – الريفي، محمد اسحق، **لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني**.

المرتبط بالخيارات الوطنية الكبرى. فالسلطة لم توجد لتكون مجرد إدارة مدنية لشؤون الناس، بل هي سلطة سياسية بالدرجة الأولى انبثقت من اتفاقات أوسلو والتزمت بتنفيذ بنود هذه الاتفاقات والتحرّك في الأطر التي رسمتها. والتي لم تحظ بإجماع فلسطيني وأصبحت لاحقاً محور صراع عنيف بين أطراف حركة التحرر الوطني الفلسطيني[1]

وثمرة لعمل المقاومة الدؤوب والتضحيات الكبيرة التي قدّمها الشعب الفلسطيني جاء الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات التي أقيمت هناك منذ عام 1967 ليضيف أبعاداً جديدة للصراع على السلطة. ولأن الجلاء عن قطاع غزة كان نصراً فلسطينياً للمقاومة وهزيمةً وهروباً إسرائيلياً ولم يأت من خلال اتفاق مع الإسرائيليين، فإن جميع القوى التي شاركت في هذا الإنجاز العسكري والوطني الكبير باتت معنية بالسلطة التي ستتولّى إدارة شؤونه مما زاد من حدّة الصراع بين الفصيلين الرئيسيين في الحركة الوطنية الفلسطينية[2]

أخيراً وهو الأهم والأكثر حساسية، التنسيق الأمني. فقد قيدت السلطة الفلسطينية نفسها بملاحق أمنية في اتفاقية أوسلو التي يعدها البعض بالأساس اتفاقية أمنية. وتلتزم السلطة الفلسطينية بموجب هذه الإتفاقيات أو الملاحق بملاحقة كل ما من شأنه أن يشكل خطراً على دولة الكيان سواءً بالأشخاص أو المال أو السلاح. هذه العوامل الخمسة مجتمعة هي التي تفسّر النزاع بين حماس وفتح ووصوله إلى مرحلة اللا تعايش أو مرحلة الصدام المباشر. يمكن القول إن أي عامل بمفرده ما كان له أن يوصل إلى هذه النتيجة[3].

5-2-4 النزاع الفلسطيني الداخلي حتى متى؟ وإلى أين؟

مر النزاع بين حماس وفتح بعدة مراحل في ضوء تصلب كل فريق خلف موقفه وتنقل الحوار ما بين رفض وتأجيل وانسحاب وتراجع قيادات كلا الفريقين عن كل التفاهمات. فقد رفضت فتح الحوار في البداية قبل إزالة حماس لنتائج الأحداث التي شهدتها غزة وإعادة الوضع إلى ما كان

[1] – الريفي، محمد اسحق، لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني.

[2] – البردويل، صلاح، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني**، ماذا يقول المتحاورون، ص128.

[3] – البردويل، صلاح، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني**، ماذا يقول المتحاورون، ص128.

عليه قبل سيطرة حماس على القطاع، في حين تصر حركة حماس على الحوار دون شروط مسبقة[1].

وفي ظل ما يجري تقف المرحلة القادمة أمام أحد الإحتمالات التالية: عودة الحوار مجدداً ومجدداً مع تزايد قناعة الأطراف بخطورة استمرار الانقسام وانعكاساته السلبية على القضية الفلسطينية خصوصاً أن مصر والسعودية لا تؤيدان تماماً محاولات الولايات المتحدة وإسرائيل تأجيج الخلاف وتعزيز الانقسام. **وترسيخ** واقع الانقسام السياسي الفلسطيني على قاعدة قيام كيانين، الأول في غزة تقوده حركة حماس، والثاني في الضفة الغربية تقوده السلطة وتدعمه جهات في حركة فتح. ولكن هذا المشهد غير قابل للتطبيق على المدى البعيد، وذلك لأسباب عديدة أبرزها: أن الكيان الفلسطيني في غزة محاصر من قبل إسرائيل ويتعرض شعبه للاضطهاد. ومع استمرار الحصار وتفاقم معاناة المواطنين، فإن فصائل المقاومة –وفي طليعتها حماس–لن تقف مكتوفة اليدين، وستحاول ممارسة الضغط على إسرائيل وعلى بعض الأنظمة العربية المشاركة في عملية الحصار لإرغامها على إنهائه. وهذا سيضع إسرائيل أمام خيارات صعبة، فإما العودة إلى احتلال القطاع، ودونه الكثير من المصاعب والتحديات، وإما رفع الحصار عن القطاع، وبالتالي فشل محاولات إرغام قوى المقاومة في غزة على الاستسلام[2].

أن الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية هو واقع عملياً تحت سيطرة الاحتلال، وليس تحت السيطرة الحصرية لحكومة السلطة الفلسطينية؛ وممارسات الاحتلال التعسفية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني وناشطي المقاومة لن تدعم هذا الكيان ولن تقود إلى تحسّن حياة المواطنين. وتوقعات بأن الشعب الفلسطيني متمسك بوحدته الوطنية، ويقف بقوة ضد محاولات تحويل الصراع الحزبي إلى محاولة لشقّ صفوفه وتصديع وحدته[3].

---

[1] – قاسم، عبد الستار، **المصالحة الفلسطينية واعادة بناء الثقافة الفلسطينية**، ص1–2.

[2] – الجرباوي، علي، **كي لايكون المأزق الفلسطيني قدرا محتوما**، ص9–10.

[3] – سالم، وليد، **العلاقة الفلسطينية–الفلسطينية**، مجلة السياسة الفلسطينية، عدد22، 1999م، ص121.

سقوط قطاع غزة بيد حركة فتح بعد حصولها على مساعدات خارجية، أو سقوط سلطة فتح في الضفة الغربية. وإذا ما كان سيناريو استعادة فتح للسيطرة على غزة مستحيلاً على الأقل على المدى المنظور، فإن تعثّر مشروع محمود عباس–سلام فياض في الضفة الغربية يظل الاحتمال المرجّح، لأن إسرائيل ترفض حتى الآن الانسحاب إلى حدود 28 أيلول عام 2000، كما ترفض الشروع في المفاوضات حول الوضع النهائي. أما التسهيلات التي قدّمت لسلطة الضفة الغربية حتى الآن، فإنها شكلية ولن تؤدي إلى أي تحسن يمكنه أن يخدم هذه السلطة. وإجراء انتخابات مبكرة للرئاسة والمجلس التشريعي والوطني والتنفيذية[1].

5-3 إتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية

إتفاقية أو معاهدة أوسلو، أو أوسلو 1، والمعروف رسميا باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي هو اتفاقية سلام وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 أيلول– سبتمبر 1993 بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية التي تمت عام 1991 وأفرزت هذا الاتفاق في ما عرف بمؤتمر مدريد[2].

تعتبر اتفاقية أوسلو، التي تم توقيعها في 13 أيلول–سبتمبر 1993 أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس. تكونت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب هذا الاتفاق الذي وقعته "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٩٣ لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. والسلطة الوطنية هي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق حكم ذاتي محدود في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبموجب اتفاق ١٩٩٥ بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" قسمت الضفة إلى ثلاث مناطق: مناطق (أ): وتخضع أمنيا

---

[1] – راب، ناجي، **التركيبة الحزبية الفلسطينية، الواقع السياسي وخيارات المستقبل**، مجلة الوحدة، عدد صفر، السنة الاولى، 2008م، ص43.

[2] – http://cors.ps/2016/04/16/1996/

وإدارياً بالكامل للسلطة الفلسطينية. ومناطق (ب): وتخضع إداريا للسلطة الفلسطينية وأمنيا لـ"إسرائيل". مناطق (ج): وتخضع للسيطرة الإسرائيلية فقط[1].

وقد احتفظت "إسرائيل" بسيطرتها على الحدود والأمن الخارجي والقدس والمستوطنات. أي أن إجمالي السيطرة للسلطة الوطنية فقط على مناطق (أ) من الضفة. وعلى أرض الواقع نجد أن إسرائيل مسيطرة على كل شيء. وقد أنشئت السلطة لمهام محددة بموجب اتفاقية أسلو، حيث تنص الوثيقة على أن للسلطة حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلة. "تقييم البرنامج السياسي لحماس في انتخابات سنة ٢٠٠٦/ د. جاسم سلطان"[2].

شكل إعلان المبادئ والرسائل المتبادلة نقطة فارقة في شكل العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلتزمت بموجبها الأطراف بالآتي: إلتزمت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان رئيسها ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن والوصول إلى حل لكل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات، وأن إعلان المبادئ هذا يبدأ حقبة خالية من العنف، وطبقاً لذلك فإن منظمة التحرير تدين إستخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني للتماشي مع هذا التغيير، كما وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بها ومنع إنتهاك هذه الحالة وضبط المنتهكين. قررت حكومة إسرائيل على لسان رئيس وزرائها اسحق رابين أنه في ضوء إلتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها. كما وجه ياسر عرفات رسالة إلى رئيس الخارجية النرويجي آنذاك يوهان

[1] – ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية**، موطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2007م، ص14.

[2] – http://cors.ps/2016/04/16/1996/

هولست يؤكد فيها أنه سيضمن ببياناته العلنية موقفاً لمنظمة التحرير يدعو فيه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الإشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ورفض العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والإستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الإقتصادية والتعاون[1] .

وينص إعلان المبادئ على إقأمة سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية) ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، للوصول إلى تسوية دائمة بناء على قراري الأمم المتحدة 242 و338 بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين. تبع هذه الإتفاقيات المزيد من الإتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات مثل اتفاق غزة اريحا وبروتوكول باريس الإقتصادي الذي تم ضمهم إلى معاهدة تالية سميت بأوسلو 2[2].

5-4 دور الثقافة السياسية في بناء الوحدة الوطنية

الثقافة السياسية هي التي تعبر عن مجموعة من القيم والإتجاهات والمعتقدات التي يتخذها الفرد أسلوباً للتعامل السياسي، وتسهم في الوقت ذاته في خلق تفاعل إيجابي بين النظام السياسي والمجتمع بما يحتويه من ثقافات متعددة. وقد بدت أهمية الثقافة السياسية وضرورة تفعيلها في المجتمع مطلباً ملحاً وأساسياً لبناء الوحدة الوطنية وتعزيزها. وعلى النقيض تماماً، فإن الثقافة السياسية المبنية على تعامل النظام السياسي مع المجتمع وفق أسلوب القسر والإكراه وتجاوز النظام السياسي لحدود السلطة الشرعية وعدم التزامه بالقواعد القانونية تؤدي بكل تأكيد إلى بروز ثقافات سياسية من النوع السلبي الذي ينعكس سلباً في بناء الوحدة الوطنية. لذا يقصد أيضاً في

[1] – ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية**، ص14.

[2] – ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية**، ص22.

بناء الوحدة الوطنية تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق الإندماج والتلاحم والتعايش السلمي بين عناصر الأمة، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة عن بعضها بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تنطبق على كل أفراد المجتمع، فضلاً عن تكريس الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإلا ستبقي التحديات الداخلية على وجود فئات وشرائح مختلفة في المجتمع[1].

لذلك فإن الوحدة الوطنية هي مفهوم يشترك الجميع فيه لتحقيقه، ولكلٍ دوره مثل:

5-4-1 دور المؤسسات في الوحدة الوطنية

إن للمؤسسات دوراً هاماً ورئيسياً في غرس المفاهيم الوطنية وتعزيز القيم المرتبطة بها، حيث تقوم هذه المؤسسات باستخدام الأساليب المباشرة وغير المباشرة في تعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية[2].

5-4-2 دور الأسرة

كما أن للأسرة دوراً هاماً وهي تمثل الصدارة في تعزيز وغرس المفاهيم المشتركة مع الآخرين في أهمية الوحدة الوطنية لتحقيق هذه الوحدة[3]

5-4-3 دور الإعلام

وكونه يعتبر من أبرز الأدوات الرئيسية في المجتمع المعاصر، فإن للإعلام المحلي الرسمي وغير الرسمي دور بارز وهام في حياة المجتمع من جهة خلق بيئة مناسبة لمواجهة الأخطار التي تحدق بالمجتمع المهدد بتفكك وحدته الوطنية[4].

---

[1] – ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية**، موطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2007م، ص14.

[2] – الريفي، محمد اسحق، **لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني**.

[3] – الريفي، محمد اسحق، **لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني**.

[4] – الريفي، محمد اسحق، **لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني**.

5-4-4 دور المجتمع المدني

أما المجتمع المدني فهو الذي يقوم ويساهم في تذويب الفروق الإجتماعية، وهو الذي يدفع في النهاية إلى تحقيق الهدف المنشود نحو الوحدة الوطنية. فالمجتمع المدني يسهم في بناء وحدة وطنية إذا قام على دعائم ثابتة وراعى المعايير الأخلاقية في تحقيق الوحدة الوطنية، وكان على وعي تام بأهمية هذه المؤسسات وماذا تقدم. ونحن بحاجة ماسة إلى وجود برامج وطنية داعمة ورئيسية تدعم نشر قيم الانتماء والمواطنة والولاء والتعايش، وتعزز من خلالها مفاهيم الوحدة الوطنية داخل المجتمع. ولا شك أننا إذا ما أردنا تحقيق الوحدة الوطنية فإنه سيتعين علينا توفير عناصر هذه الوحدة كالوعي، والإحترام المتبادل، وتقبل الآخر (مهما بلغت درجة الاختلاف)، والإيمان بالمبدأ الديمقراطي وتحقيق العدالة[1].

[1] – الريفي، محمد اسحق، **لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني**.

النتائج

1. يمكن القول بأن هناك فصائل فلسطينية عبارة عن تنظيمات حقيقية وهناك فصائل تعيش حالة تنظيمية ولم تصل مرحلة التنظيم بعد كما صرح أحد قادتها. ويمكن القول أيضاً بأن جميعها يشترك من حيث الأداء والولاء في أنه نسخة عن القبلية المتعصبة.

2. إن كثرة الإنشقاقات والخلافات والصراعات العسكرية والإعلامية وحالات الإستقطاب قد ساهمت في خلق حالة من التشرذم في الشعب الفلسطيني، هذا من جانب. ومن جانب آخر كان لهذه الفصائل برامجها الوطنية التوعوية وتعبئتها الداخلية للمحافظة على قضية الشعب الفلسطيني كشعب محتل يسعى للتحرر.

3. بعض الفصائل تراجعت بشكل كبير عن مبادئها تحت مظلة البراجماتية والواقعية والتعامل مع المرحلة والمصالح المرسلة. ولكن هذا التراجع كان يشهد حالة من التناقض والمد والجزر حتى اعتقد الشعب الفلسطيني أن فصائله تتبع التقية في مواقفها.

4. لا يبدو هناك أي جدية من الفصائل نحو التقارب والتوحد والمصالحة، وإن جرت هناك عديد من المحاولات والتي تبلورت في نهاية المطاف عن إجراءات شكلية. ويبدو أن كل طرف متمسك بمواقفه ويرى فيها مصلحته ولو على حساب وحدة وطنية شكلية.

5. على المستوى العربي واضح من التباين السياسي والمواقف من هذا الفصيل أو ذاك بأن هناك قطبين وحالة من الإنقسام السياسي تعيشها الدول العربية. وقد أدى تأييد تلك الدولة لذاك الفصيل ودولة أخرى لفصيل آخر بأن يتقوى كل فصيل بتلك الدول ويتصلب حول مواقفه، حيث خلقت تلك الدول حالة من توازن القوى جعلت من الصعوبة بمكان أن يتمكن فصيل من فرض رؤيته السياسية على الآخر.

6. وقد ساهم الحراك العربي بتعميق الإنقسام خصوصاً وأنه تبلور عن حكومات ذات مواقف سياسية متباينة. وهذا مرتبط بالنقطة السابقة.

7. سيطرة حماس على قطاع غزة أربكت المعادلة السياسية الفلسطينية وجعلت لحركة حماس ساحة للتمدد والتقوى وفرض رؤيتها السياسية والعسكرية في الإعداد السياسي والعسكري والتعبئة الداخلية. وفي نفس الوقت أحرجت السلطة في رام الله بعدم تمكنها من ترك قطاع غزة بالكامل.

8. إن أهم العقبات التي تواجه الوحدة الوطنية هو عدم جدية قيادة أطراف الإنقسام في الوصول إلى كلمة سواء فيما بينهما، وخضوع كل طرف لضغوط داخلية وخارجية.

9. رغم أن المسألة نسبية، إلا أن حال العرب معروف منذ الأزل كما ذكر التاريخ وذكر عالم الإجتماع إبن خلدون. وقد صدق فيهم عمر حين قال أن العرب أمة أعزها الله بالإسلام، فما ابتغوا العزة بغير الإسلام أذلها الله. لذلك فإن الحل يكمن في إيجاد مرجعية سياسية ودينية واحدة يعود لها الجميع لحل الخلافات. ولهذا فإن المصالحة الفلسطينية لا يمكن لها أن تتم وأن ترى النور دون رجوع الأطراف لمرجعية واحدة، وحينها فقط ستتم المصالحة وتعود اللحمة المجتمعية وتتحقق الوحدة الوطنية داخل المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية كافة.

10. التوصية في النقطة أعلاه تتطلب نشر الوعي السياسي والديني في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، والتحذير من خطورة الخلافات والإنشقاقات وتفكك الوحدة الوطنية والمجتمعية وأهمية أن تتصالح وتتحد كافة الأطراف لرقع الخرق الحاصل في النسيجين الإجتماعي والأخلاقي الفلسطيني والعربي.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابراش، ابراهيم، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987م.

2. ابراش، ابراهيم، **المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي**، غزة، مكتبة المنارة، 2004م.

3. ابراش، ابراهيم، ***المشروع الوطني الفلسطيني***، **مجلة سياسات**، رام الله، 2009م.

4. ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق أحمد حامد الطاهر. القاهرة: دار الفجر للتراث.

5. ابو النمل، حسين، قطاع غزة، (1948-1967م)، **تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1979م.

6. ابو حديد، "توفيق عزات"، محمود، **التعصب القبلي في السلوك السياسي الفصائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.

7. الاخضر، العفيف، **القضايا المعاصرة**، ج2، 1972م.

8. ارشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية**، موطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2007م.

9. الازهري، ابي منصور محمد بن احمد، **تهذيب اللغة، ج2**، تحقيق، محمد علي النجار، مصر، الدار المصرية للتاليف والترجمة، د.ت.

10. اسلام اون لايت، **ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس**، 2001/9/14م.

11. الأعظمي، احمد عزة، **القضية العربية**، بغداد، مؤسسة بغداد للنشر والتوزيع،

12. أوزتونا، يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق: محمود الأنصاري، ج2، تركيا، مؤسسة فيصل للتمويل، 1988م.

13. بالومبو، ميخائيل، **كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948م**، بيروت، دار الحمراء، 1990م.

14. البديري، هند أمين، **أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ**، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1998م.

15. البردويل، صلاح، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني** ، ماذا يقول المتحاورون.

16. البرغوثي، اياد، **الاسلمة والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، القدس، مركز الزهراء، 1990م.

17. بركات، زياد، **التعصب الحزبي لدى الشباب في بعض الجامعات في شمال فلسطين**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر العدالة الاجتماعية، رام الله، 2010/3/27م.

18. بسيسو، معين، **دفاتر فلسطينية**، بيروت، دار الفارابي، 1978م.

19. البشرى، طارق، **الحركة السياسية في مصر**، القاهرة، د.ن، 1972م.

20. بشير، سليمان، **المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية، (1918-1928م)**، القدس، مطبعة الشرق التعاونية، 1977م.

21. جابر، حسين بن بن علي، **الطريق الى جماعة المسلمين**، الكويت، دار الدعوة، ج2، 1986م.

22. الجابري، محمد عابد، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة**.

23. جبارة، تيسير، **دراسات في تاريخ فلسطين الحديث**، القدس، مؤسسة البيادر الصحفية، 1986م.

24. جبارة، تيسير، وزملائه، **مدينة خليل الرحمن، "دراسة تاريخية وجغرافية"**، رابطة الجامعيين، الخليل، د.ط، 1987م.

25. الجرباوي، علي، **كي لايكون المأزق الفلسطيني قدرا محتوما.**

26. **جريدة الاتحاد**، عدد 239، 1932/1/22م.

27. **جريدة البلاغ اليومي**، عدد 207، 1929/11/16م.

28. **جريدة الجامعة العربية**، 287، 25 تشرين الثاني 1929م.

29. **جريدة السلسة**، عدد 729، 1927/5/18م.

30. **جريدة الشورى**، عدد629، 1927/3/29م.

31. **جريدة الكرمل**، ع1409، 3 كانون الاول 1929م.

32. **جريدة الكوكب**، ع137، 8 نيسان 1919م.

33. **جريدة النهار**، عدد6789، 1976/3/8م.

34. **جريدة النهار**، عدد6791، 1976/3/10م.

35. **جريدة فلسطين**، ع185-3069، 6 تشرين الأول 1935م.

36. **جريدة فلسطين**، ع47، 27 شباط 1919م.

37. **جريدة فلسطين**، ع83-7692، 8 حزيران 1935م.

38. **جريدة فلسطين**، ع99-2983، 28 حزيران 1935م.

39. **جريدة كوكب الشرق**، عدد 187، 1933/12/17م.

40. الجزيرة، **منظمة التحرير الفلسطينية، ملفات خاصة، المعرفة تحليلات**، 2004/10/30م.

41. جنبلاط، كمال، **هذه وصيتي**، دار التقدمية.

42. حسين، غازي، **الصهيونية زرع واقتلاع**، د.م، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1992م.

43. الحسيني، اسحاق موسى، **الاخوان المسلمون**، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1952م.

44. الحلاق، حسان علي، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1897-1909م)**، القاهرة، الدار الجامعية.

45. حمادة، محمد عمر، **موسوعة أعلام فلسطين في القرن العشرين**، سوريا، دار الاتحاد والاعلام، 2000م.

46. الحمد، جواد، واخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، 1999م.

47. حمد، غازي، **ندوة سياسية نظمتها لجنة الثقافة والاعلام في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني**، 2008م.

48. الحوت، بيان نويهض، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (1917-1948م)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عكا، ط2، 1984م.

49. حوراني، فيصل، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية حتى نهاية القرن العشرين**، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000م

50. حيدر، فؤاد، **علم النفس الاجتماعي**، بيروت: دار الفكر العربي، 1994.

51. الخالدي، وليد، **قبل الشتات التاريخ المصور للشعب الفلسطيني، 1876-1948م**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987م.

52. خدوري، مجيد، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي**، القدس، مؤسسة ابن رشد، د.ت، .

53. خلة، كامل محمود، **فلسطين والانتداب البريطاني (1922-1939)**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1982م.

54. خلف، جمال يوسف خلف، **اعتماد الصحافة الحزبية على الإشاعة.**

55. خمار، قسطنطين، **الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية**، بيروت، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1964م.

56. دراج، فيصل، وزميله، **الاحزاب والحركات والجماعات الاسلامية**، ج2، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000م.

57. دروزة، محمد عزة: **مذكرات محمد عزة دروزة، ط1**، مج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1993م.

58. دلول، فهمية محمد، **تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**، غزة، الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

59. راب، ناجي، ***التركيبة الحزبية الفلسطينية، الواقع السياسي وخيارات المستقبل*، مجلة الوحدة**، عدد صفر، السنة الاولى، 2008م

60. ريتشارد، ميشيل، **الاخوان المسلمون**، بيروت، دار القلم، 1978م.

61. الريفي، محمد اسحق، **لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني**، 52009/4م، وكالة قدس نت

62. ساعادة، انطون، **مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي وغايته**، بيروت، منشورات عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، 1972م.

63. سالم، وليد، ***العلاقة الفلسطينية-الفلسطينية*، مجلة السياسة الفلسطينية**، عدد22، 1999م.

64. سعادة، انطوان، **مراحل المسألة الفلسطينية، (192-1949م)**، بيروت، منشورات عمدة للثقافة.

65. سعد، احمد صادق، وزميلة، **الحركة الوطنية الفلسطينية، (1948-1970م)**، بيروت، مطبعة الراي الجديد، 1975م.

66. سماره، محمد، **تاريخ الشعب الإسرائيلي الحديث والنزاع العربي الإسرائيلي**، مطبعة القادسية، القدس، 1990م

67. سمبسون، جون هوب، **تقرير عن الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران**، القدس، مطبعة دار الأيتام الإسلامية، 1932م.

68. سنو، عبد الرؤوف، **حرب لبنان**، الدار العربية للعلوم، 2011م.

69. السنوار، زكريا ابراهيم، **محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، ج1، غزة، الجامعة الإسلامية، 2013م.

70. السنوار، زكريا، **منظمة الهاغاناة الصهيونية منذ انشائها وحتى صدور قرار التقسيم من 1920 إلى 1947م**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الصلبة، 2006م.

71. السيد، رفعت، **حسن البنا**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1977م.

72. شاريت، موشيه، **يوميات سياسية، (عبري)**، تل ابيب، 1968-1974م، ج2 .

73. شراب، منذر احمد، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية**، غزة، الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

74. الشريف، كامل اسماعيل، **الاخوان المسلمون في حرب فلسطين**، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1951م.

75. الشريف، ماهر، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، (1919-1948م)**، بيروت، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1981م.

76. شعبان، خالد، **دور الاحزاب والحركات العربية الفلسطينية، في النظام السياسي**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2001ن.

77. شولش، الكزاندر، **تحولات جذرية في فلسطين، (1856-1882م)**، كفر قرع، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990م.

78. صالح، محسن محمد، **التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد (1917-1948م)**، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1988م.

79. صالح، محسن، **القوات العسكرية والشرطة في فلسطين ودورها في تنفيذ السياسة البريطانية، (1917-1939م)**، عمان، دار النفائس، 1996م.

80. صايغ، روز ماري، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**، ترجمة: خالد عايد، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1980م.

81. صنبر، الياس، **فلسطين التغييب 1948م**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987م.

82. طقوش، محمد سهيل، **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، (1299-1924م)**، بيروت، دار بيروت المحروسة.

83. العارف، عارف، **النكبة**، بيت المقدس والفردوس المفقود، (1947-1952م)، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1956م.

84. العباسي، نظام، **فلسطين والبرنامج العربي، الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1948م**، منشورات جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999م.

85. عبد الله، خالد خليل الشيخ، **مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، (1988-2012م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الازهر، 2013م.

86. العجرمي، أشرف، **الحريات الصحفية في فلسطين**، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2003م.

87. عدوان، عاطف، **دراسات فلسطينية**، دار البشير للطباعة والنشر، غزة، 1994م.

88. العسلي، بسام، **فلسطين والحملة الصليبية الجديدة**، بيروت، الديوان للطباعة والنشروالتوزيع، 1991م.

89. عطية، علي سعود: **الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع الوطني (1934-1937م)** ب.ط، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985م.

90. علوش، ناجي، **المقاومة العربية في فلسطين (1917-1948م)**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1970م.

91. علوش، ناجي، **المقاومة العربية في فلسطين**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، 1967م.

92. العلي، احمد، **حرب عام 1948م**، د.م، د.ن، د.ت.

93. عودة، صادق إبراهيم وزملائه، **معالم تاريخ العرب في العصر الحديث**، ج2، مطبعة النصر، نابلس، 1958م.

94. عوض، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث**.

95. غانم، محمد حافظ، **المشكلة الفلسطينية على ضوء القانون الدولي**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1964م.

96. قاسم، عبد الستار، **المصالحة الفلسطينية واعادة بناء الثقافة الفلسطينية**.

97. قاسمية، **الحياة الفكرية في فلسطين أواخر العهد العثماني.**

98. قاسمية، خيرية، **الحياة الفكرية في فلسطين أواخر العهد العثماني**، بيروت، الرواد للنشر والتوزيع، 1994مز. عوض، عبد العزيز محمد، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، (1831-1914م)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983م.

99. كبها، مصطفى داوود، **ثورة 1936م الكبرى – دوافعها وانعكاساتها**، ط1، مكتبة القبس، الناصرة،

100. كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية، التاريخ والهياكل، الفصائل والايدولوجية**، تونس، دار البرق، 1986م. الشريف، ماهر، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (1908-1993م)، نيقوسيا، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995م.

101. كنعان جورجي، **العنصرية اليهودية، بيروت**، دار النهار للنشر، 1938م، ص122.

102. كوبان، هياينا، **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة: سليمان الفرزلي، لندن، دار هاي لايت للنشر، 1984م.

103. كوثراني، وجيه، **وثائق المؤتمر العربي الاول 1913م**، بيروت، دار الحداثة، 1980م.

104. الكيالي، عبد الوهاب وزملائه، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

105. كامله، القاسمى، **تاريخ لنجة**، مكتبة دبى للتوزيع، الإمارات، 1993.

106. لقمان، جورج، ***ندوة حول مستقبل المشوروع الوطني الفلسطيني***، مجلة رؤية، السنة الثالثة، عدد29، 2006م.

107. لوتسكي، **تاريخ الاقطار العربية**، ترجمة: عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم، 1971م.

108. مارشال، فيل، **الانتفاضة، الصهيونية والإمبرالية والمقاومة الفلسطينية**، لندن، بوكماركس، 1989م.

109. **مبادئ الحركة**، شبكة نداء القدس، 2007/7/15م، http://qudsway.com

110. مجلة البيادر السياسي، السنة العاشرة، العدد 402، حزيران 1990م.

111. مجلة الرأي، السنة الثالثة، العدد 22، كانون ثاني، 1999.

112. ***مجلة الكاتب***، عدد 34، شباط، 1983م.

113. ***مجلة تسامح***، عدد 4، اذار 2004م.

114. ***مجلة فلسطين المسلمة***، السنة الثامنة عشر، العدد 7، تموز، 2000

115. مجهول، **المقاومة الفلسطينية، الواقع والتوقعات**، بيروت، دار الطليعة، 1971م.

116. محمد، صديق، **صهوة الفارس فى تاريخ عرب فارس**، الشارقه: مطبعة المعارف، 1993م.

117. مخزوم، محمد، ***التنظيمات العثمانية محاولة فاشلة للافلات من براثن التغلغل الأوروبي***، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الرابعة، عدد 77-78، نيسان، 1985م.

118. مصالحة، نور الدين، **طرد الفلسطينيين مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني**، 1882-1948م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992م.

119. المصري، زهير، **اتجاهات الفكر السياسي بين الكفاح المسلح والتسوية**، غزة، مكتبة اليازجي للنشر والتوزيع، 2008م،

120. مصطفى، هالة، **الجهاد الاسلامي في الارض المحتلة، 1988م.**

121. مناع، عادل، **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني، (1700-1918م)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م.

122. موريس، بني، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**، ترجمة: دار الجليل، عمان، 1993م.

123. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967-1968م**، بيروت، 1969م، ص999، -101؛ الشريف، ماهر، البحث عن كيان، **دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (1908-1993م)**، نيقوسيا، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995م.

124. الموسوعة الفلسطينية: ق2، ج1 الرضيعي، يوسف رجب، **ثورة 1936م في فلسطين**، منشورات شمس، باقة الغربية، 1993م.

125. النتشة، رفيق شاكر وزملائه، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م، الكيالي، عبد الوهاب، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، 1971م.

126. هاليفي، ايلان، **القضية الفلسطينية**، د.م، د.ن، د.ت.

127. هلال، جميل، ***ندوة حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني***، مجلة رؤية، السنة الثالثة، عدد 29، 2006م.

128. الهندي، هاني، **جيش الانقاذ، بيروت**، دار القدس، 1974م.

129. هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج1.

130. هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج2.

131. هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، ج3.

132. وزارة الاعلام، **قانون المرئي والمسموع**، منشورات وزارة الاعلام.

133. وزارة الدفاع، **الشرطي العبري في فترة الانتداب**، (عبري)، تل ابيب، وزارة الدفاع ومورس المساهمة المحدودة، 1973.

134. ياسين، عبد القادر، **حزب شيوعي ظهره الى الحائط**، بيروت، دار ابن خلدون، 1978م.

135. ياسين، عبد القادر، **شبهات حول الثورة الفلسطينية**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1977م.

المراجع الاجنبية

1. Flapan، **Simha Zionism and the Palestinian 1917-1947**، London، Croom Helm، 1979.
2. Flapan، **Simha Zionism and the Palestinian 1917-1947**.
3. Joseph Gomy، **The British Laborur Movement and Zionism 1917-1948**، London، Brankcass، 1983.
4. L. Lipsky، **AGallery of Zionist Profiles**. New York، Farrar، Straus and Cudahy، 1956.
5. Raya Adler، Mandatory Land Policy، **Tenancy and the Wadi al-Hawarith Affair**، 1929-1933، Studies in Zionism، Vol. 7، No. 2، 1986.
6. Waild Khalidi، **From Haven to Conquest**، Beirut، Institute for Palestine Studies، 1971.

7. Weizman، Chaim، **The Letters and Papers**، Vol 1، Discussion with shiels on 4 March 1930، Paper 116.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Palestinian Factions and their impact in Establishing the National Unity

By

Amjad Jallad

Supervised

Prof. Abdul Sattar Qasem

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in Faculty of Graduate Studies، An-Najah National University، Nablus- Palestine.

2016

Palestinian Factions and their impact in Establishing The National Unity

By
Amjad Jallad

Supervised By
Prof. Abdul Sattar Qasem

Abstract

This study aims to focus on the role of the Palestinian factions in dismantling the national unity of the Palestinian people، and the contribution of those factions in weakening the position of the Palestinian struggle by their internal conflicts that led to the disintegration of the cohesion of both social and moral textures، and the attenuation of the national unity among the hearts of large segments of the Palestinian people.

This study also aims to shed light on the social and moral Palestinians، texture before and after the emergence of the Palestinian factions، to know the reasons and the history of appearance of the main Palestinian factions، to highlight their programs، to identify the factions role in the most important historical stations during the history of the Palestinian crises، to state the importance of uniting the Palestinian factions on a national program or a clear national charter، and to point to the obstacles that cause those warring factions not reaching to the points of convergence.

This study has differentiated between the existence of real Palestinian factions and organizations and other factions that still live a regulatory status since their inception (i.e. they did not reach the stage of regulation

and becoming real organizations). It also can be argued that in terms of performance they all share one loyalty characteristic that is the tribal fanatic.

The study also aims to show that many splits، disagreements، conflicts (via military or media)، and polarization have contributed to creating a state of fragmentation among the Palestinian people. On the other hand, these factions had their own way and internal national awareness programs to maintain the cause of the Palestinian people as occupied people trying to break free.

It was clear shown from this thesis that some factions have retreated away from their principles in an unprecedented way. They justified this under the umbrella pragmatic and realistic thinking. And that this declination has witnessed a state of contradiction and tides.

The results showed the extent of nervousness experienced by those factions. This was one of the causes of conflicts among them until they reached the state of absence of any seriousness from these factions toward rapprochement، unity or reconciliation.

On the Arab level، this study showed the political disparity of the Arab regimes from one faction and another، and that are two poles led those countries to the state of becoming politically divided. This has contributed to strengthening each faction by the state / states supporting it، and to solidify about its position. So، these countries have created a state of balance of power among the factions making it so difficult to be enable one

faction to impose his political vision on the other factions. The recent Arab uprisings (Arab Spring) have contributed to the deepening of the division and it crystallized and came up with new different political regimes.

The study showed that the Hamas takeover of the Gaza Strip has embarrassed the Palestinian political equation and provided Hamas a position to spread and impose its political and military vision in Gaza. At the same time, it embarrassed Authority in Ramallah by not enabling them to leave the entire Gaza Strip.

In light of the above results, the researcher came up with the following recommendations:

1. Necessity that all the Palestinian spectrum contribute to the deployment of political and religious awareness in the Palestinian society and the Arab communities، and to warn of the danger of differences، splits and disintegration of national unity and community unity and the importance to reconcile and unite to cobble breach made in the Palestinian and Arab social and moral Texture.

2. Need to consolidate and focus on speech that is oriented towards and against the occupation only، and to stop media attacks that contribute to frustrate the Palestinian citizen and sow factional pride and blind party loyalty among the various segments.

3. The dialogue among the various factions must not stop no matter how long until it takes. This helps the Palestinian people to remain in a state of

hope. It is unreasonable that the Zionist enemy is given a chance of eternal negotiations، while the short sessions of dialogues factions fail.

4. They should take advantage of the strengths of each faction. Various Palestinian factions combined strengths enable them to strengthen the Palestinian position in the face of intransigence and arrogance of the Israeli occupation. On the one hand they Fateh can exert pressure on the Palestinian leadership to wave a stick of stopping the security coordination with the Israelis، on the other hand، can make use of the military factions in Gaza in its negotiations with the Zionist side.

5. People must seriously differentiate between the Palestinian Authority and the Palestine Liberation Organization (PLO) ،and use that as a bargaining weapon in the political and military battle with the Zionist enemy.

6. Oslo agreement is not a sacred agreement as long as the commitment by being one-sided.

7. The need for a wise young national leadership stands at the same distance from the entire spectrum of Palestinian political color and operate in a clear national agenda.

8. Each faction must announce the independence of its decision because one of the most important obstacles facing the national unity is the lack of seriousness of the leadership of the parties to reach to a one word، and the submission of each party to internal and external pressures.

9. Palestinian reconciliation cannot take place or see the light without referring to a single reference they all agree upon، only then reconciliation and the return of community cohesion and achieving national unity within Palestinian society and the Arab communities all can take place. Historically، the solution lies in a political and religious authority and one back with everyone to resolve differences.